جامعة مؤتة
كلية الدراسات العليا

الاحتجاج بالقرآن الكريم والقراءات القرآنية في المسائل النحوية في كتاب الإنصاف

إعداد الطالب
علي عبدالله الذنيبات

إشراف الدكتور
فايز المحاسنة

رسالة مقدمة إلى كلية الدراسات العليا
استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة
الماجستير في الدراسات اللغوية قسم اللغة العربية وآدابها
جامعة مؤتة،2015

بسم الله الرحمن الرحيم

MUTAH UNIVERSITY
College of Graduate Studies

جامعة مؤتة
كلية الدراسات العليا

نموذج رقم (١٤)

قرار إجازة رسالة جامعية

تقرر إجازة الرسالة المقدمة من الطالب عمر محمد السعودي الموسومة بـ:

التوجيهات النحوية في القراءات القرآنية في كتاب مجمع البيان في تفسير القرءان للطبرسي

استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الدكتوراه في **اللغة العربية**.

القسم: اللغة العربية.

	التوقيع	التاريخ	
أ.د.سيف الدين طه الفقراء		٢٠١٥/١١/٢٦	مشرفاً ورئيسا
أ.د.محمد حسن عواد		٢٠١٥/١١/٢٦	عضواً
د.جزاء محمد المصاروة		٢٠١٥/١١/٢٦	عضواً
د.عادل سلمان البقاعين		٢٠١٥/١١/٢٦	عضواً

عميد الدراسات العليا

د. محمد المحاسنة

MUTAH-KARAK-JORDAN
Postal Code: 61710
TEL :03/2372380-99
Ext. 5328-5330
FAX:03/ 2375694
e-mail: dgs@mutah.edu.jo sedgs@mutah.edu.jo
http://www.mutah.edu.jo/gradest/derasat.htm

مؤته – الكرك – الاردن
الرمز البريدي : ٦١٧١٠
تلفون :٠٣/٢٣٧٢٣٨٠-٩٩
فرعي 5328-5330
فاكس ٠٣/٢ 375694
البريد الالكتروني
الصفحة الالكترونية

الإهداء

إلى روح والديّ أسكنهما الله فسيح جناته

إلى إخوتي وأخواتي

إلى أم البنين زوجتي رفيقة الدرب

إلى طفلي عبدالله وجواهر

علي الذنيبات

الشكر والتقدير

الحمد لله ربِّ العالمين على ما وفقني إليه من إنجاز هذا العمل، راجياً أن يتقبله عملاً صالحاً لوجهه تعالى.

وأتقدم بالشكر والعرفان لأستاذي المشرف الأستاذ الدكتور فايز المحاسنة على ما قدمه لي من توجيه وإرشاد وعلم ومساعدة في إنجاز هذا العمل، فجزاه الله عني خير الجزاء.

وأتوجه بالشكر إلى جميع أساتذة القسم الذين ما بخلوا علّي بأرائهم ونصائحهم، وأشكر كل من مد يد العون والمساعدة في إنجاز هذا العمل.

كما وأتقدم بالشكر الخالص للجنة المناقشة والذين تكرموا بقبول مناقشة هذه الرسالة وتحملوا عناء قراءة هذه الرسالة على أن يكون لملاحظاتهم التي يبدونها بالغ الاهتمام.

وأخيراً فما كان من خطأ فمن نفسي، وما كان من توفيق فمن الله وحده، والله ولي التوفيق.

علي الذنيبات

فهرس المحتويات

المحتوى	الصفحة
الإهداء	أ
الشكر والتقدير	ب
فهرس المحتويات	ج
الملخص باللغة العربية	د
الملخص باللغة الإنجليزية	هـ
المقدمة	1
الفصل الأول: الاحتجاج، مفهومه، وأهميته، وشروطه، وأدلته	**4**
1.1 أهمية الاحتجاج	5
2.1 شروط الاحتجاج وأطره	6
3.1 أدلة الاحتجاج	8
1.3.1 السماع	8
2.3.1 القياس	17
الفصل الثاني: الاحتجاج بالقرآن والقراءات القرآنية	**22**
1.2 مفهوم الاحتجاج بالقراءات القرآنية	22
2.2 أهمية الاحتجاج بالقرآن والقراءات القرآنية	23
3.2 علاقة القرآن الكريم بالقراءات وأنواعها	26
الفصل الثالث: الاحتجاج بالقرآن والقراءات القرآنية في القضايا النحوية في كتاب الإنصاف	**33**
1.3 باب الأسماء	34
2.3 باب الأفعال	82
3.3 باب الحروف	96
الخاتمة	121
المراجع	124

الملخص

الاحتجاج بالقرآن الكريم والقراءات القرآنية في المسائل النحوية في كتاب الانصاف

علي عبدالله الذنيبات

جامعة مؤتة،2015

يتناول هذا البحث دراسة شواهد القرآن الكريم وقراءاته والاحتجاج بها في المسائل النحوية في كتاب الإنصاف في مسائل الخلاف للأنباري خاصةً وأن معظم اللغويين يجمعون على ظهور الدرس اللغوي في خدمة القرآن الكريم وحفظ قواعد اللغة العربية والحفاظ على سلامتها، وتكمن أهمية القرآن وقراءاته في توجيه قواعد اللغة وتأصيلها.

وبدأت الدراسة ببيان مفهوم الاحتجاج وشروطه وأطره وبيان مصادر الاحتجاج وأصوله. وخاصةً الحديث عن السماع والقياس وبيان مفهومها وشروطهما، وأركانهما عند علماء النحو، وفي الفصل الثاني تناولت الدراسة مفهوم القرآن الكريم والقراءات وشروط قبولهما، كما بينت الدراسة في هذا الفصل أهمية الاحتجاج بالقرآن الكريم وقراءاته، وعن علاقة القرآن الكريم بالقراءات القرآنية.

وفي الفصل الثالث تناولت الدراسة المسائل النحوية في كتاب الإنصاف والتي احتج لها بالقرآن الكريم وقراءاته، وقد قمت في هذا الفصل بتقسيم المسائل إلى أبواب حتى يسهل ترتيبها ودراستها وهي باب الأسماء والأفعال والحروف، وققد تناولت في هذه الأبواب كل مسألة عن طريق ذكر آراء النحاة فيها سواء البصريون أو الكوفيون أو علماء النحو الآخرون.

Abstract

The Argumentation of Quran and the Quranic recitations for grammatical issues in Al-Ensaf Book

Ali Abdullah Al-Thunaibat

Mu'tah University,2015

This study aims at addressing the evidence in the Holy Quran and Quranic readings and introduce them as a proof regarding the grammatical issues in the book of equity (Al-Insaf) in the controversial issues for Al-Anbari, provided that most of the linguists agree about the role of the linguistic lesson in service of the Holy Quran as well as mainting the language grammar. the importance of the Quranic verses lie in maintaining and directing the language grammar.

The study started by demonstrating the concept of argument, its conditions, its frameworks, as well as illustratinng the sources and rules of argument, particularly talking about hearing and measurement and clarifying their concepts and conditions. in the second chapter, I addressed the meaning of the the Holy Quran and the readings and the conditions under which they are accepted. I also illustrated the importance ofArguing by the Holy Quran and Quranic readings and discussed the relationship between the Holy Quran and the Quranic readings.

In the third chapter, I addressed the grammatical issues in the book of equity (Al-Insaf) which were used as an aegument by the Holy Quran and its readings. I divided the chapters into sections so as to arrange them and study them easily. the sections included nouns, verbs and letters. I also mentioned the opinion of the grammarians whether they were from Al-Basra or from Al-Koufa. I also mentioned the opinion of other grammarians.

المقدمة

الحمد لله الذي أنزل القرآن بلسان عربي مبين، الحمد لله الذي علم الإنسان ما لم يعلم، وجعل الكون كتاباً مفتوحاً للمتأملين والمتدربين، وأفضل الصلاة والسلام على نبي هذه الأمة الذي أوتي جوامع العلم، وعلى آله وصحبه الذين تنزلت في بيوتهم سور الكتاب، ورتلت ترتيلاً، فنشروا لغة القرآن في أنحاء البلاد حتى سادت على جميع اللغات.

أما بعد: يعد كتاب الإنصاف من أمهات الكتب العربية التي دفعت بالنحو العربي إلى الأمام، إلى مرحلة جديدة من الترتيب، والتصنيف، فاختلف عن المصنفات التي قبله ولم يسر على منواله أحد من السلف، وانفرد برصده مشاهير المسائل الخلافية بين نحاة البصرة والكوفة متحرياً الموضوعية، والإنصاف في ذكره مذهب كل فريق، ومعتمداً على منطق النحو العربي في نصرته لرأي ما يرى أنه الأنسب، ومستنداً على عمله الواسع بأصول الصناعة النحوية وبمصادرها الأصلية.

وأعتقد أنه لا يستطيع الدارس للغة العربية الاستغناء عن هذا المصدر، والرجوع إلى آراء صاحبه.

وينتمي الأنباري إلى المدرسة البصرية، وهو أحد أقطابها، ومع هذا لم يكن يأخذ برأيهم دائماً بل يدققه،ويحلله موجهاً في كثير من الأحيان شواهدهم مبرراً أسباب التأييد، أو الرفض فيما يقف عليه، ولم يمنعه مذهبه أن يؤيد الكوفيين في عدد من مسائل كتابه، ويكون بذلك قد شكل اتجاهاً مستقلاً له طابعه الخاص وأسلوبه المميز في عرض كثير من الشواهد الفنية، وقف على بعضها موقفاً رافضاً لأحجيتها في دعم الرأي الذي يتبنى الموقف النحوي، وخاصة عند الكوفيين بناء على الشذوذ أو الخطأ أو الفساد أو التوهم أو عدم معرفة قائل البيت الشعري، لكون الشاهد لا يمثل القضية المطروحة تمثيلاً كاملاً.

وقد اعتمدت هذه الدراسة على كتاب الإنصاف مصدراً رئيسياً لها ثم استفاد من بعض المصادر والمراجع التي لها علاقة بالموضوع وهو الاحتجاج بالقرآن والقراءات القرآنية في المسائل النحوية في كتاب الإنصاف.

وقد جاءت هذه الدراسة في ثلاثة فصول، ومقدمة وخاتمة حيث خصص القسم الأول منه لمناقشة مفهوم الاحتجاج وشروطه، وأطره وأدلة الاحتجاج، ثم خصص الفصل الثاني لمناقشة مفهوم الاحتجاج بالقرآن والقراءات وشروطهما وعلاقة القرآن الكريم بالقراءات القرآنية، كما تناول هذا الفصل أهمية الاحتجاج بالقرآن والقراءات، وبين موقف العلماء من الاحتجاج بالقرآن الكريم وقراءاته. وفي الفصل الثالث تمت مناقشة المسائل النحوية التي أصبح لها بالقرآن وقراءاته وتم تقسيمه إلى عدة أبواب هي: باب الأسماء، وباب الأفعال، وباب الحروف.

والقرآن الكريم بقراءاته المختلفة قد احتل مكانةً كبيرة في الشواهد النحوية المختلفة فقد أجاز النحاة الاحتجاج بألفاظه، وقبلوا قراءاته المتواترة جميعاً كما أن بعضاً منهم أجاز الاستشهاد بالقراءات الشاذة وعدّها جزءاً لا يتجزأ من اللغة.

وقد اتفق جميع النحاة على أن النقل أو السماع يشمل ثلاثة مصادر أساسية هي أدلة قطعية من أدلة النحو وهي القرآن الكريم وما تواتر من السنة، وكلام العرب شعراً كان أم نثراً.

ويقصد بالاحتجاج الشواهد التي يستعين بها النحاة على إثبات صحة الآراء والقواعد وتأكيد بعض الوجوه ورفضها ويأتي في مقدمة تلك الشواهد أقربها من الوجوه الدارجة والمبنية على الكثرة.

ويمكن اعتبار مصادر الاحتجاج أحد الجوانب التي اختلف النحاة فيها، ومن ذلك اختلافهم في الاحتجاج ببعض القراءات القرآنية وفي الأحاديث النبوية وفي أشعار المولدين والمتأخرين فالصلة وثيقة بين الخلاف في مصادر الاحتجاج والخلاف في مسائل الأصول النحوية من حيث اعتمادهم على السماع والقياس وما نتج عن اختلاف مواقفهم منها من إهدار وضياع كثير من الشواهد.

أما عن مسوغات الدراسة فكان لما احتله كتاب الإنصاف من مرتبة هامة من حيث اهتمام النحاة وعنايتهم به، من شرح وتحليل وتخريج للشواهد.

كما يعد الأنباري أحد علماء النحو الذين أولو النحو العربي اهتماماً وعنايةً كما أن كتاب الإنصاف يعد مصدراً مهماً من مصادر اللغة والنحو، كما أن دراسة الشواهد القرآنية وقراءاته تعد خدمة للغة العربية وخدمة للقرآن الكريم لذلك آثرت دراسة هذا الموضوع.

أما عن الدراسات السابقة فلا توجد دراسة بهذا الموضوع "الاحتجاج بالقرآن الكريم والقراءات القرآنية في المسائل النحوية في كتاب الإنصاف" على الرغم من وجود بعض الدراسات التي تناولت منهجية الأنباري في الاحتجاج في كتاب الإنصاف وتناول الخلاف النحوي بين البصريين والكوفيين.

خاصة دراسة الدكتور محمد خير الحلواني "الخلاف النحوي بين البصريين والكوفيين وكتاب الإنصاف" وتكمن مشكلة هذه الدراسة بأنها تعالج قضية الاحتجاج بالقرآن الكريم والقراءات القرآنية في كتاب الإنصاف، وبيان أثر الشواهد القرآنية والقراءات في توجيه الآراء النحوية التي دار الخلاف حولها في هذا الكتاب.

وأخيراً فإن الهدف من هذه الدراسة يكمن في بيان أثر الشواهد القرآنية والقراءات في توجيه المسائل النحوية وبيان الفرق الحقيقي بين القرآن الكريم والقراءات القرآنية وحصر المسائل النحوية التي احتج بها، بالقرآن الكريم والقراءات القرآنية في كتاب الإنصاف.

وقد اعتمدت في هذه الدراسة على الوصف والمناقشة والعرض أدوات لتوضيح موضوعها معتمداً على عدد من المصادر، والمراجع ولم تكن دراستي هذه أول دراسة في هذا المجال ولا آخر دراسة، فالطريق واضحة والبحث مستمر فأنا لا أدعي لنفسي الإتيان بشيء جديد، بل مشاركة متواضعة في الدرس اللغوي، أرجو أن تنال رضا الدارس والقارئ.

الفصل الأول

الاحتجاج، مفهومه، وأهميته، وشروطه، وأدلته

الاحتجاج: لغةً: جاء في اللسان: الحجة: البرهان، وقيل الحجة ما دوفع به الخصم. وقال الأزهري: ومن أمثال العرب لجّ فحجّ. معناه لجَّ فغلب من لاجّه بحججه. يقال حاججته أحاجّه حجاجاً ومحاجّه حتى حججته أي غلبته بالحجج التي أدليت بها، والحجة: الوجه الذي يكون به الظفر عند الخصومة[1].

والحجة: ما دلّ به على صحة الدعوة[2]، فالاحتجاج هو إقامة الحجة[3]. أما اصطلاحاً: فهو إثبات صحة قاعدة أو استعمال كلمة أو تركيب بدليل نقلي صحّ سنده إلى عربيٍّ فصيح سليم السليقة[4].

ويقول السيوطي: بأنّ الاحتجاج هو ما ثبت في كلام مَنْ يوثق بفصاحته، فشمل كلام الله تعالى، وهو القرآن الكريم، والحديث الشريف، وكلام العرب قبل بعثته وبعده إلى أن فسدت الألسنة بكثرة المولدين نظماً، ونثراً عن مسلم، أو كافر فهذه الأنواع لا بدَّ فيها من الثبوت[5].

ويرى الدكتور محمد خير حلواني بأن الاحتجاج: عبارة عن مجموعة من الأعمال تبدأ بالتأملات وتنتهي بالكشف عن القواعد[6].

---

[1] ابن منظور، لسان العرب، تحقيق عامر أحمد حيدر، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان،ط1، 2003، مادة حجج، ج3، ص53.

[2] الشريف الجرجاني، التعريفات، تحقيق مصطفى أبو يعقوب، مؤسسة الحسن، الدار البيضاء، المغرب، ط1، 1427هـ، ص82.

[3] مجمع اللغة العربية، المعجم الوسيط، دار الدعوة، ط2، القاهرة، ص156.

[4] الأفغاني، سعيد، في أصول النحو، دار الفكر، دمشق، ط3، 1964، ص260.

[5] السيوطي (ت911هـ)، الاقتراح في علم أصول النحو، تحقيق محمد حسن محمد الشافعي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ص14.

[6] الحلواني، محمد خير أصول النحو العربي، إفريقيا الشرق،211، ط2، ص15.

ويعرفه الدكتور علي أبو المكارم: بأنه الاستدلال على صحة القواعد النحوية مطلقاً[1].

ويرى الدكتور تمام حسان في كتابه الأصول بأن الاحتجاج استعمال أدلة النحو، وهي كلام العرب الفصيح المنقول نقلاً سليماً، الخارج إلى حدّ الكثرة وقياس وهو حمل ما لم ينقل على ما نقل إذا كان في معناه وكذلك كل مقيس، أو استعمال حال[2].

ويرى الأنباري في رسالته الإغراب في جدل الإعراب بأن الاستدلال" طلب الدليل كما أن الاستفهام طلب الفهم، والاستعلام طلب العلم، وقيل الاستدلال بمعنى الدليل[3].

1.1 أهمية الاحتجاج

وقد احتاج العرب إلى النحو، خوفاً على سلامة اللغة العربية بعد الاختلاط بالأعاجم نتيجة الفتوحات الإسلامية الواسعة، حيث تنّبه علماء النحو إلى أنّ هذا الأمر سيؤدي إلى فساد اللغة، وفساد الدين، ويعتبر اللحن الدافع الأول لتدوين اللغة، وجمعها واستنباط قواعد النحو وتصنيفها، فالخوف على العربية جعل هؤلاء العلماء يتظاهرون لصيانة العربية[4].

ومن فوائد الاحتجاج، شرح القواعد عن طريق ذكر الأمثلة التي توضح هذه القواعد[5]، كما يعمل الاحتجاج على بناء القواعد النحوية فنصوص الاحتجاج هي محور الارتكاز في البحث النحوي فهي مصدر القواعد ومحك صحتها جميعاً[6].

---

[1] أبو المكارم، علي، أصول التفكير النحوي، منشورات الجامعة الليبية، 1392هـ، ص246.

[2] حسان، تمام، الأصول، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1982، ص65.

[3] الأنباري، أبو البركات عبدالرحمن كمال الدين بن محمد، الإغراب في جدل الإعراب، تحقيق سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السورية، 1957، ص45.

[4] الإفغاني، سعيد (1951) في أصول النحو، مطبعة جامعة محمد خضير بسكرة المغرب، ص33.

[5] أبو المكارم، أصول التفكير النحوي، ص246.

[6] أبو المكارم، أصول التفكير النحوي، ص247

2.1 شروط الاحتجاج وأطره

أجـ مع العلماء على أنّ الاحتجاج يكون بقول مَنْ يوثق بفصاحته وسلامة عربيته[1]. فلغة المحتج به يجب أن تكون فصحى، فكل من يثقون ببعده عن التأثر الخارجي دون تحديدٍ لمستوى أدائه اللغوي يحتج بكلامه فبعده عن الاتصال بالأجانب ساعد على حفظ سليقتهم، وبالتالي ضمان سلامة لغتهم[2]، فكلام العرب يحتج منه بما يثبت عن الفصحاء الموثوق بفصاحتهم[3].

وقد صُنف هؤلاء الفصحاء وفق مقاييس ثلاثة هي على النحو التالي:

1. مقياس الزمان: فقد حدد النحاة فترة الاستشهاد اللغوي الصحيح إلى منتصف القرن الثاني الهجري بالنسبة للحضر وأواخر القرن الرابع الهجري بالنسبة للبادية، وجعلوا الاستشهاد الصحيح من الوجهة النظرية محصوراً في القرآن الكريم والحديث الشريف وشعر العرب ونثرهم[4]. وفي تصور النحاة أن هذه الفترة تمتاز بسلامة نصوصها من الخطأ وبراءتها من اللحن وخلوها من شوائب العجمة[5].
2. مقياس المكان: اختلفت درجات القبائل في الاحتجاج بحسب قربها أو بعدها من الاختلاط بالأمم المجاورة فاعتمدوا كلام القبائل الواقعة في قلب الجزيرة العربية ورفضوا كلام القبائل الواقعة على الساحل أو الحواضر، وقد صنف الفارابي في الاحتجاج فذكر أن أفصح العرب قريش ويليهم قيس وتميم وأسد وهذيل وبعض كنانه وبعض الطائيين ولم يؤخذ عن غيرهم واستثنوا قبائل تغلب، والنمر، ولخم وجذام، قضاعة، غسّان، وإياد، وبكر، وعبد القيس، وأزد عمان[6].

---

[1] الأفغاني، في أصول النحو، ص19.

[2] أبو المكارم، أصول التفكير النحوي، 249.

[3] السيوطي، الاقتراح، ص33.

[4] عيد، محمد، أصول النحو العربي، عالم الكتب، القاهرة، ط1، ص87.

[5] أبو المكارم، أصول التفكير النحوي، ص249.

[6] الأفغاني، في أصول النحو، ص39.

وكما أخذ علماء اللغة والنحو عن أعراب البادية أخذوا عن فصحاء الحضر، وقد قسمهم أبو المكارم إلى فئتين هما: أعراب البادية الذين أقاموا بالحواضر، وفئة المثقفين الذين درسوا اللغة في المدن الكبرى، وقد ثقفوا أنفسهم بدراسات مرويات اللغة، ومأثوراتها وتراثها[1].

فليس صحيحاً ما قرره السيوطي من أنه لم يؤخذ عن حضريٍّ قط، فقط أخذ النحاة عن أهل الحضر كما أخذوا عن أهل البادية، ولكن أخذهم عن أهل الحضر يختلف عن أخذهم عن العرب البداوة حيث اعتبروا أنّ كل ما سمعوه في البادية ينتمي إلى مستوى واحد، أما المرويات عن الحضر فقد كانت متعددة المستويات نظراً للفوارق الشاسعة في اللهجات[2].

3. مقياس أحوال هؤلاء العرب: فقد آثر العلماء في المروي عنه أن يكون أعمق في التبدي، وألصق بعيشة البادية[3]. فالأعرابي الفصيح هو الذي عاش في البادية وقلَّ اختلافه إلى المدينة، ولم يطل فيها مُكثه، أما إذا لان جلده للحضارة، فإنّه لن يكون جديراً بالاحتجاج؛ لأن لين الجلد والتنعم بأسباب الحضارة يؤديان إلى الاستجابة غير المحمودة للغة الفاسدة في المدن[4].

وهكذا نرى أن الاهتمام بهذه المقاييس يكون مرده إلى الوثوق من سلامة لغة المحتج به وعدم تطرق الفساد إليها.

3.1 أدلة الاحتجاج

قسم العلماء أدلة النحو أو الاحتجاج إلى ثلاثة أقسام هي السماع والإجماع والقياس، ثم جاء بعدهم من العلماء من أضاف إليها استصحاب الحال، وسنقصر حديثنا في هذا

---

[1] أبو المكارم، أصول التفكير النحوي، ص29.

[2] أبو المكارم، أصول التفكير النحوي، ص29.

[3] الأفغاني، في أصول النحو، ص20.

[4] الحلواني، أصول النحو العربي، أفريقيا الشرق، ص62..

البحث على دليلين هما: السماع والقياس؛ وذلك لكثرة استخدام هذين الدليلين في كتاب الإنصاف.

1.3.1 السماع

مفهومه وأهميته:

السماع لغة من السَّمع وهو حِسُّ الأذن[1] وهناك من سمى السماع بالنقل، والنقل لغةً تحويل الشيء من موضع إلى موضع آخر، نقله ينقله نقلاً فانتقل والتنقل التجول[2].

أما السماع اصطلاحاً فهو ما ثبت في كلام مَنْ يوثق بفصاحته فشمل كلام الله وكلام نبيه وكلام العرب الفصحاء نظماً ونثراً[3].

ويعرفه الدكتور محمد خان: بأنه ما نقله العلماء من نصوص لغوية بشروطها المحددة واعتبروها من أصول اللغة، ومن مصادرها المتعددة[4].

ويرى الدكتور علي أبو المكارم بأن ما يرويه العالم بعد سماعه بنفسه، هو السماع وأّما ما يرويه عالم آخر، أو عن جيل سابق من العلماء، أو عن مصنف من المصنفات اللغوية، أو كتاب من كتب النحو فلا تعده سماعاً وإنما نعده رواية وعليه فالسماع هو الأخذ المباشر للمادة اللغوية عن الناطقين لها[5].

والسماع بمصطلح السيوطي هو النقل بمصطلح الأنباري فالمصطلحان مترادفان، ويفضل الأنباري النقل ليلمح إلى أنّ مصادر النحو نوعان: مصادر منقولة، ومصادر معقولة[6].

---

[1] ابن منظور، لسان العرب، مادة سمع، ج7، ص255.

[2] ابن منظور، لسان العرب، مادة نقل، ج14، ص344.

[3] السيوطي، الاقتراح، ص24.

[4] خان، أصول النحو، ص30.

[5] أبو المكارم، أصول التفكير النحوي، ص20.

[6] نحلة، أصول النحو العربي، ص30.

ويمكن القول بأنَّ النقل والسماع مترادفان، وقد ذهب بعضهم إلى أن النقل أعم من السماع، فالمسموع عند العرب منقول وليس كل منقول مسموع، وقد يكون النقل مباشراً وقد لا يكون، ورأى بعض المعاصرين أنّ السماع أشمل من النقل، لاشتماله على الرواية وهي النقل، وعلى مشافهة الأعراب[1].

أهمية السماع ومكانته

وتكمن أهميته السماع بأنه يعتبر طريقاً مهماً في جمع المادة اللغوية ثم تحليلها[2]، فتقاليد السماع في الكلام بحكم قدمها، وحداثة تقاليد الكتابة جعلت الكلام المسموع يبدو أكثر أهميةً من الكلام المنظور؛ ذلك لأنه أدخل في الحياة من الكتابة، وأوغل في سلوك الفرد والمجتمع حتى أنّ بعض العلماء زعموا بأنّ التفكير لا يتمُّ بدون الكلمات[3].

أّما عن مكانة السماع فقد حظي بما لم يحظ به أصل من الأصول النحوية فهو الأول فيها وهو الباب الأكثر في اللغة حتى أن بعض اللغة لا يؤخذ إلا به، ولا يلتفت إلى غيره، ومع مكانة القياس فإنّ السماع إذا ورد أبطله. قال سيبويه " ولو أنّ هذا القياس لم تؤخذ العرب الموثوق بعربيتها" وبلغت مكانة السماع لدى العلماء أنهم أحياناً لا يأخذون بغيره حتى مع انعدامه، جاء عن السيوطي قوله: " لا تدرك مصادر الفعل الثلاثي إلا بالسماع فلا يقاس على فعل ولو عدم السماع"[4].

إنّ تقاليد السماع في الكلام بحكم قدمها وحداثة تقاليد الكتابة جعلت الكلام المسموع يبدو أكبر أهمية من الكلام المنظور، ذلك لأنه أُدخِل في الحياة من الكتابة وأوغل في سلوك الفرد والمجتمع، حتى لقد زعم بعض العلماء أن التفكير لا يتم بدون الكلمات[5].

---

[1] حسان، الأصول، ص89.

[2] أبو المكارم، أصول التفكير النحوي، ص20.

[3] حسان تمام، اللغة العربية معناها ومبناها، عالم الكتب، ط5، 2006، ج1، ص46.

[4] نحلة، أصول النحو العربي، ص31.

[5] حسان، اللغة العربية مصادرها ومبناها، ج1، ص46.

فروع السماع

ينقسم المسموع إلى مطردٍ وشاذ فالمطرد هو التتابع والاستمرار، والشاذ هو التفرق والتفرد[1].

وقد جاء الاطراد والشذوذ على أربعة أضرب:

1. مطرد في القياس والاستعمال معاً وهذا هو المطلوب والغاية لموافقتها السماع العربي والقياس الصناعي، نحو:قام زيدٌ وضربت عمراً ومررت بسعيد.
2. مطرد في القياس شاذٌ في الاستعمال. وهو الكلام الذي وافق القواعد العامة المبنية على الأعم والأشمل لكنه ندر استعماله مسموعاً: كالماضي من يذر ويدع (وذر، وودع) وقولهم (مكانٌ مُبقل) على القياس والأكثر على السماع (باقل).
3. مطرد في الاستعمال شاذ في القياس: وهو الكلام الذي كثر استعماله لكنه خرج عن قواعد القياس المبنية على الأعم والأشمل نحو: استحوذ واستنوق واستصوب. فهذا هو السماع فيها أّما القياس فيقتضي قلب الواو ألفاً استحاذ واستناق واتصاف[2].
4. شاذٌ في الاستعمال شاذٌ في القياس، وهو الكلام الذي خرج عن قواعد القياس، ولم تستخدمه العرب، وهذا مجمع على رفضه كقولهم: ثوبٌ مصوون وفرس مقوود، فالأصل: مصون ومقود[3].

حدود السماع

اهتم النحاة بالسماع اهتماماً كبيراً ولجأوا إليه في تدوين قواعد لغتهم يدفعهم إلى ذلك الرغبة في الحفاظ عليها، فهي لغة القرآن الكريم والحديث الشريف، وبها تستنبط أحكام الشريعة، فبعد امتزاج الحضارة الإسلامية بالحضارات الأخرى في العراق والشام وغيرها

---

[1] السيوطي، الاقتراح، ص35.

[2] عيد، أصول النحو العربي، ص87.

[3] السيوطي، جلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر (ت911هـ)، المزهر في علوم اللغة وأنواعها، تحقيق فؤاد علي منصور، دار الكتب العلمية، بيروت، ص1، ص35.

ودخول عناصر غير عربية بين العرب فسدت ألسنة الناس، وظهر اللحن وفشا فلم يجد النحاة والرواة بـُداً من مشافهة العرب الخلُص، الذين لم تشب ألسنتهم شوائب الحضارة ومن ثم أخذ النحاة يجرون الانتقاءات، ويجعلون السماع في أطر ثلاثة: مكانية، وزمانية واجتماعية.

1. الانتقاء الاجتماعي للمستوى اللغوي الذي يـُختار من المسموعين "فقد وقع الاختيار من قبل النحاة في هذا المجال على اللغة الأدبية دون لغة الكلام اليومي لعدة أسباب منها، أنَّ هذه اللغة الأدبية تبدو في شكلها المكتوب بخاصة لغة واحدة على ألسنة العرب، وإذا اختلف نطقها على ألسنة القبائل بين الكشكشة والعجعجة فهي ما زالت أقرب إلى الوحدة من اللهجات القبلية المستعملة في الحديث اليومي، أضف إلى ذلك ما يشفع لها من أنها لغة القرآن الكريم، والحديث النبوي الشريف، والشعر، والمأثور من الأمثال والأسجاع فإذا كان النحو إنما نشأ للحفاظ على القرآن الكريم،فأولى به أن يـُستخرج منه لغة القرآن الكريم لا سيما أنها لغة الدولة والدواوين وليس هناك من لهجة تستحق أن تسمى لغة العرب جميعاً أكثر مما تستحق هذه اللهجة الأدبية"[1].
2. الانتقاء المكاني لعدد من القبائل في وسط الجزيرة. فقد حدد البصريون القبائل التي ينقلون عنها ويسمعون منها فأخذوا عن القبائل الموغلة في الصحراء المتعمقة في البداوة، وأقاموا قواعدهم الأكثر والأشهر من كلامهم وأهملوا ما عداه مهما كان فصيحاً، ومن القبائل التي أخذ عنها البصريون قريش، وقيس، وتميم، وأسد، فقد أخذ عنهم أكثر اللسان العربي، ثم هذيل، وبعض كنانة، وبعض الطائيين، وعن هذه القبائل أخذ الكوفيون لكنهم نقلوا كذلك عن القبائل التي خالطت الحضر كقبائل الحجاز وثقيف ولخم وجُذام وقُضاعة وغسان وإياد وبكر وعبدالقيس وأزد عمان وأهل اليمن وبني حنيفة وسكان اليمامة، ولعلّ أهم ما يميز المدرسة الكوفية من

---

[1] حسان، الأصول، ص94

المدرسة البصرية اتساعها في رواية الأشعار، وعبارات اللغة من جميع العرب، بدوهم وحضريهم[1].

3. الانتقاء الزماني: إن قصر النحاة على عصر يسمى عصر الفصاحة يجوز السماع من نصوصه والاستشهاد بها على القواعد ولذا يسمى عصر الاستشهاد وقد وقع اختيار النحاة على فترة تبدأ بأول ما وصل إليهم من نصوص العصر الجاهلي وتنتهي بنهاية القرن الثاني الهجري، لا يفرّقون في ذلك بين شعر امرىء القيس وشعر إبراهيم بن هرمة وقد لا يعتدون بما حدث في هذه الفترة من تطور في اللغة العربية سجّله اللغويون ومؤرخو الأدب[2].

مصادر السماع

أولاً: القرآن الكريم: أجمع النحاة على حجّية النص القرآني فهو أفصح ممّا نطقت به العرب وأصح منه نقلاً وأبعد منه عن تحريف، وأقّر النحاة بأنه كلام الله أجري على كلام العباد فكلموا بكلامهم، وجاء القرآن على لغتهم، وما يعنون، ومن هنا ظهرت شواهد القرآن الكريم في كتب النحو[3].

والقرآن الكريم والقراءات حقيقتان متغايرتان، فالقرآن الكريم هو الوحي المنزل على سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم بياناً وإعجازاً، أّما القراءات فهي اختلاف ألفاظ الوحي المنزل المذكور كتابة أو نطقاً وضبطاً وهذا ما جعل التعدد في الأوجه الإعرابية وهو بابٌ دخل منه خلاف كبير وجدل كثير[4].

ويعتبر القرآن الكريم مصدراً مهماً من مصادر السماع، فكل ما ورد أنه قرئ به جاز الاحتجاج به في العربية سواء أكان متواتراً أم آحاداً أم شاذاً[5]، أما المتواتر فهو ما قرأ به

---

[1] حسان، الأصول، ص94.

[2] حسان، الأصول، ص95.

[3] نحلة، أصول النحو العربي، ص33.

[4] نحلة، أصول النحو العربي، ص34.

[5] أبو المكارم، أصول التفكير النحوي، ص37.

السبعة وهو ما رواه جمع من القّراء لا يمكن تواطؤهم على الكذب عن مثلهم عدداً ووصفاً إلى نهاية سند القراءة. أما الآحاد فهو ما رُوى عن بعضهم، ولم يصل حدّ التواتر، أّما الشاذ فهو ما كان عن غير السبعة أّما القراءة الشاذة فهي ما لم يصح سندها، وقد أجمع القّراء على أنّ أقوى القراءات ما توافر فيه الشروط التالية: صحة السند إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم وموافقة الرسم العثماني وموافقة العربية ولو بوجهٍ من الوجوه[1].

ثانياً: الحديث النبوي الشريف: يعتبر الحديث النبوي مصدراً مهماً من مصادر النحو السماعية وفيه من الفصاحة والبيان ما يؤهله لأن يأتي بعد القرآن الكريم، وقبل كلام العرب، فهو وحّي من الله إلى نبيه والحديث النبوي كلُّ ما ورد عن النبي صلى الله عليه وسلم من قول أو فعل أو تقرير أو صفة.

أّما الحديث عند النحاة فهو قول الرسول العربي محمد صلى الله عليه وسلم ويهتم النحويون بالقول، لأنه موضع النحو، ومنبع استدلالاتهم ومرجع أحكامهم[2].

ويحتج بكلام النبي صلى الله عليه وسلم بما ثبت أنه قاله على اللفظ المروي، أي كما ورد عن النبي صلى الله عليه وسلم وذلك نادر جداً لأن أغلب الأحاديث المروية بالمعنى، فقد تداولها الأعاجم والمولدون قبل تدوينها فرووها بما أدت إليه عباراتهم فزادوا ونقصوا وقدموا وأخروا وأبدلوا ألفاظاً بألفاظ، ومن هنا نجد أنّ أغلب العلماء لم يحتجوا بما نقل عن النبي صلى الله عليه وسلم بالمعنى، لإثبات القواعد النحوية[3].

ومن المؤكد أن النبي صلى الله عليه وسلم، أفصح الناس فكلامه فصيح موحى إليه من عند الله، ومع ذلك فإن النحاة في الاستشهاد بحديثه ينقسمون على ثلاث طرائق هي:

1. طائفة منعت الاستشهاد به، كأبي حيّان وابن الضائغ، ومردّ ذلك إلى سببين هما: أن الأحاديث لم تنقل كما سمعت عن النبي صلى الله عليه وسلم، وإنما رويت

---

[1] السيوطي، الاقتراح، ص24.

[2] الشاعر، حسن موسى، النحاة والحديث النبوي، ط1، 1980، ص25.

[3] السيوطي، الاقتراح، ص29.

بالمعنى، والسبب الآخر أنّ أئمة النحو المتقدمين من المصريين لم يحتجوا بشيء منه[1].

2. طائفة جوّزت الاستشهاد بالحديث النبوي مطلقاً كالرضي وابن هشام، وابن مالك الذي فاقهم في الاستشهاد بالحديث الشريف[2].
3. طائفة توسطت في ذلك كالشاطبي، حيث جوز الاحتجاج بالأحاديث التي اعتني بنقل ألفاظها[3].

ويرى الدكتور تمام حسان في كتابه الأصول أّنه كان ينبغي للنحاة أن يـُراعوا أنّ الذين تلقوا هذه الأحاديث تلقياً مباشراً عن الرسول صلى الله عليه وسلم كانوا من الصحابة، وهم عربٌ خلص من ذوي الاختصاص، والسليقة فلو أنَّ واحداً منهم خانته ذاكرته في خصوص اللفظ لأدى المعنى بألفاظ فصيحة من عنده[4].

فإذا سلمنا بذلك انتقلنا إلى رواة الحديث من التابعين، وتابعي التابعين فوجدناهم أحد فريقين: إمّا عرباً أقحاحاً يصدق عليهم ما صدق على الصحابة رضوان الله عليهم، وإمّا من الأعاجم الذين عرفوا بصدق حرصهم على حرفية النصوص، ثم إنهم كان لديهم من البصر بنقد الحديث سنداً ومتناً ما يدعو إلى الاطمئنان عليهم وإليهم من حيث المحافظة على النص، ولا سيما أن الاعتماد على التدوين في ذلك العصر قد خفف الحمل عن ذواكر الحفّاظ من المحدثين، فهم بذلك قد ضبطوا النص بالصورة التي تلقوها عن الصحابة أو التابعين ذي السليقة[5].

---

[1] الحديثي، خديجة، موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف، دار الرشيد للنشر، 1981، ص16.

[2] الحديثي، موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف، ص16.

[3] الحديثي، موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف، ص25.

[4] حسان، الأصول، ص100.

[5] حسان، الأصول،ص101.

أضف إلى ذلك كله أنَّ هؤلاء الأعاجم لم يكونوا يروون الأحاديث في عالم غير عالم النحاة الذين بدءوا جهودهم النحوية في ظلّ مجتمعٍ فصيح، ولم نسمع أنَّ الأحاديث التي رووها خالفت القواعد أكثر مما خالفها الشعر العربي المشتمل على الضرائر، أو الرخص وعلى الرغم من ذلك نرى النحاة يقيمون نحوهم على الشعر، ويتركون الأحاديث، وهي أقل مخالفةً لقواعدهم من الشعر وأنّ الرواية بالمعنى كانت شائعة في كثير من الشواهد الشعرية التي اعتز بها النحاة ويشهد بذلك تعدد الرواية للشاهد الواحد فلماذا تكون الرواية بالمعنى مانعاً من الاحتجاج بالنسبة للحديث دون الشعر[1].

ثالثاً: كلام العرب

أمّا العرب المحتج بهم فقد تطرقنا لذكرهم أثناء حديثنا عن شروط الاحتجاج وسنعرض هنا لهم باختصار.

فقد قصر العلماء احتجاجهم على قبائل وسط الجزيرة، كأسدٍ وقيس وتميم وهذيل وبعض كنانهوبعض الطائيين ومن يُنعم النظر في معاجم اللغة وكتب قواعدها يجد كتب اللغويين أوفر حظاً في الاستشهاد بالشعر والنثر على السواء في إثبات معنًى أو استعمال كلمة[2].

لم يكن النحويون على درجة واحدة من السماع عن العرب فقد تباينوا في ذلك ما بين مستكثرٍ ينقل عن جميع العرب بدويهم وحضرهم وهم الكوفيون وبين متشددٍ لا ينقل إلا عن فصحاء العرب ممن سبق ذكرهم من القبائل وهم البصريون لكنهم اتفقوا على أن الأخذ لا يكون إلا بالمشافهة، مشافهة الأعراب بالوفادة عليهم أو الرحلة إليهم ولهذا فقد قسم الشعراء إلى طبقات.

1. طبقة الجاهليين: كامرئ القيس وطرفة وغيرهم
2. طبقة المخضرمين: وهم الذين أدركوا الجاهلية والإسلام كلبيد وحسّان.

---

[1] حسان، الأصول، ص101.

[2] السيوطي، الاقتراح، ص33.

3. طبقة المتقدمين ويقال لهم الإسلاميون: وهم الذين كانوا في صدر الإسلام كجرير والفرزدق.
4. طبقة المولدين، ويقال لهم المحدثون كبشار بن برد وأبي نواس فالإجماع على الاستشهاد بشعر الطبقتين الأوليين، وأما الثالثة لصحيح بصحة الاستشهاد بكاملها، وأما الطبقة الرابعة فالثابت أنه لا يستشهد بكلامها مطلقاً، وقيل يستشهد بكلام من يوثق به منهم[1].

بعض القواعد في الاحتجاج

1. تقسيم المسموع إلى: مطردٍ وشاذ، كما توضح سابقاً.
2. لا تشترط العدالة في العربي المروي عنه وإنما تشترط في الراوي.
3. يقبل ما ينفرد به الفصيح لاحتمال أن يكون سمع لغة قديمة باد المتكلمون بها.
4. اللغات على اختلافها حجة كلها فالحجازيون يعملون (ما) والتميميون يهملونها.
5. إذا اجتمع في كلام الفصيح لغتان فصاعداً أُعتبرتا معاً كقوله: إلّا لأن عيونه سال واديها.فُسِمعَ (عيونه) بالإسكان وبالإشباع وكلاهما لغة.
6. إذا دخل دليل الاحتمال سقط به الاستدلال.
7. كثيراً ما تروى الأبيات على أوجه مختلفة ويكون الشاهد في بعضها دون بعض.
8. لا يحتج في اللغة العربية بكلام المولدين والمحدثين فابن هرمة آخر الإسلاميين المحتج بأقوالهم وبشار رأس المحدثين.
9. لا يحتج بشعر أو نثر لا يعرف قائله مخافة أن يكون لمولد أو ممن لا يوثق بفصاحته.
10. لا يحتج للقاعدة بكلام له روايتان متساويتان في القوة.
11. لا يبنى على شاهد قبل تحريه والتوثق من ضبطه.
12. لا يكتفي بالكلام الأبتر إذ كثيراً ما يكون داعيته الخطأ في المبنى والمعنى فيجب الرجوع إلى مصدر الشاهد.

---

[1] نحلة، أصول النحو العربي، ص67266.

13. ينبغي التفريق بين ما يرتكب للضرورة الشعرية وما يؤتى به على السعة والاختيار. [1].

وهكذا نرى أن علماء النحو اعتبروا كلام العرب من شعر، أو نثر مصدراً رئيساً اعتمدوا عليه النحاة في استخراج الأصول وتقعيد القواعد، ولكن الأخذ عن العرب لم يكن عشوائياً بلا شروط فقد وضع العلماء شروطاً منها ما يتعلق بالزمان، ومنها ما يتعلق بالمكان، ومنها ما يتعلق بالأشخاص.

2.3.1 القياس

مفهوم القياس: هو حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه والقياس في وضع اللسان بمعنى التقدير، وهو مصدر قايس الشيء بالشيء مقايسة وقياساً: قدرته ومنه المقياس أي المقدار وقْيس رمح أي قدر رمح وهو في عرف العلماء عبارة عن تقدير الفرع بحكم الأصل، وقيل هو حمل فرع على أصله بعلة وإجراء حكم الأصل على الفرع[2]. وقد عبَّر عنه المحدثون بالعبارات الآتية:

إلحاق ما لم يسمع من العرب بذاته بما سمع عنهم النطق بنوعه في حكم ثبت بهذا النوع بطريق الاستقراء أو محاكاة العرب في طرائقهم اللغوية وحمل كلامنا على كلامهم[3].

ويرى الدكتور محمد عيد في كتابه أصول النحو بأن القياس النحوي هو الأحكام النحوية التي تصدق على النصوص اللغوية الواردة بطريقة واحدة أخذت منها القاعدة ثم تعمم تلك القاعدة على النصوص التي لم ترد[4].

---

[1] الأفغاني، في أصول النحو، ص62-69.

[2] الأنباري، لمع الأدلة، ص93.

[3] الخلاب، مفتاح رجب، القياس النحوي من عبدالله بن أي إسحاق إلى سيبويه، كلية الدعوة الإسلامية، ط1، 1996، ص203.

[4] عيد، أصول النحو، ص95.

ويرى الدكتور أبو المكارم بأن القياس عملية شكلية يتم فيها إلحاق أمر بأمر آخر لما بينهما من شبه أو علة فيعطي الملحق حكم ما أُلحق به ولهذه العملية أطرافٌ أربعة: المقيس والمقيس عليه والجامع بينهما والحكم[1].

أهمية القياس ووظيفته

هو الأصل الثاني من أصول النحو، فلولاه لضاقت اللغة على الناطقين بها فهو طريق سهّل القيام على اللغة ومكّن الإنسان من النطق بآلاف من الكلم والجمل دون أن تقرع سمعه من قبل، فقانونه عام ظلالة مهيمنة على القواعد كلها.

ويرى الأنباري بأن النحو كلّه قياس ولهذا قيل: النحو علٌم بالمقاييس المستنبطة فمن أنكر القياس فقد أنكر النحو[2]، أما ابن جني فيرى أن مسألة واحدة من القياس أنبل وأنبه من كتاب لغة[3].

نظرة سريعة في بدايات القياس وتطوره

القياس قديم قدم النحو حيث استعمله أوائل النحاة ويرى ابن سلام في طبقاته بأن أبا الأسود الدؤلي، هو أول من استعمل القياس، ثم جاء عبدالله بن أبي إسحاق الذي قيل عنه[4] "أول من بعج النحو ومدّ القياس والعلل" ومن الذين ساروا على منهجه عيسى بن عمر، وأبو عمرو بن العلاء، ويونس بن حبيب[5].

ولما جاء الخليل أسهم في القياس إسهاماً منقطع النظير، فقد كان كما قيل: قّياساً يجيد القياس، ويمدّ أطنابه، وقد قيل في حقه: كان سيد قومه، وكاشف قناع القياس في

---

[1] أبو المكارم، أصول التفكير النحوي، ص13.

[2] الأنباري، لمع الأدلة، ص95.

[3] عيد، أصول النحو العربي، ص77.

[4] الجمحي، محمد سلام ابن عبدالله، طبقات فحول الشعراء، تحقيق محمود محمد شاكر، دار المدني، جده، وينظر حسان، الأصول، ص92.

[5] الخلاب، القياس النحوي، ص39.

علمه[1] وكذلك فعل تلميذه سيبويه الذي اهتم كثيراً بالقياس، ثم ألف الأخفس كتاباً سّماه (المقاييس) [2]. أّما من الكوفيين فيبرز الكسائي الذي اعتّد بالقياس، نقل عنه قوله: إنما النحو قياسٌ يتبع، وإذا ما بلغنا القرن الرابع الهجري يبزغ نجم ابن جني الذي بلغ من القياس أوجه[3].

أنواع القياس وأقسامه

يرى الدكتور تمام حسّان بأن القياس أنواعٌ هي:

قيل الشبه وهو القياس الذي لم تراعَ فيه العلة، وذلك كإعراب الفعل المضارع لشبهه باسم الفاعل دون علة تذكر إلّا مجرد هذا الشبه، وهو شبه في الحركات والسكنات وتعاقب المعاني عليه، قياس العلّة: وهو ما كانت فيه العلة مناسبة، ومثال ذلك قياس رفع نائب الفاعل قياساً على الفاعل بعلة الإسناد، أما النوع الأخير من أنواع القياس فهو قياس الطرد وذلك إذا كانت العلة غير مناسبة مثل قول النحاة إن (ليس) مبنية لاطراد البناء في كل فعل غير متصرف وهذه علة غير مناسبة أما العلة المناسبة فهي أن الأصل في الأفعال البناء والقياس على الأصل علة مقبولة[4].

ويرى السيوطي في كتابة الاقتراح بأن للقياس أربعة أقسام هي حمل فرع على أصل كإعلال المفرد مثل (قيمة، قيم) أو تصحيحه لصحة المفرد مثل (ثور، ثورة) وحمل أصل على فرع كإعلال المصدر لإعلال فعله (قام، قياماً) أو تصحيحه لصحة فعله (قاومت: قِواماً) وتحذف آخر الفعل المعتل المجزوم حملاً على حذف الحركات، وحمل نظير على نظير: كإجازتهم تصغير أو فعل التعجب حملاً على أفعل التفضيل. وأخيراً

---

[1] الخلاب، القياس النحوي، ص128، وينظر أيضاً نحلة، أصول النحو، ص104.

[2] نحلة، أصول النحو، ص105.

[3] نحلة، أصول النحو، ص109.

[4] حسان، الأصول، ص168.

حمل ضدٍ على ضد ومن أمثلته النصب بـ لم حملاً على الجزم و (لن) أولها لنفي الماضي والثاني لنفي المستقبل[1].

أركان القياس

1. المقيس عليه وهو الأصل: وهي النصوص اللغوية المنقولة عن العرب، سواء كان النقل بواسطة السماع أو الرواية وسواء كانت الرواية تحت طريق المشافهة، أو التدوين، وكذلك الأمر في القواعد النحوية التي وضعها النحاة بعد ملاحظة هذه النصوص، والمقيس عليه أحد أمور ثلاثة، فهو إّما أن يكون كثيراً مطرداً، أو قليلاً لا يطرد أو شاذاً[2].
2. المقيس وهو الفرع: وهو محمولٌ على كلام العرب غير مسموع عنهم لكنه من كلامهم، وما قيس من كلام العرب، فهو من كلامهم والمقيس نوعان مسموع غير مطرد وهو ما تكلمت به العرب وكان مشكلاً فأحوج أن يبحث عن أصوله وتقديراته نحو قولهم (حاحيت وعاعيت) وغير مسموع عن العرب وهو ما قيس على كلام العرب، وهو ليس من كلامهم، وقد قسمه ابن السراج إلى قسمين أحدهما ما بني من حروف الصحة كالبناء من ضرب على (جعفر) فتقول (ضَرْبٌ) والآخر ما بني من المعتل بناء الصحيح ولم يجئ في كلامهم مثاله إلّا من الصحيح[3].
3. الحكم: وهو إعطاء المقيس حكم المقيس عليه والأحكام التي يستعملها النحاة قد تكون على النحو التالي: الوجوب أو الامتناع أو الحسن أو القبح أو الضعف أو الجواز أو مخالفة الأولى أو الرخصة، ويقسم الحكم إلى قسمين هما: حكم ثبت استعماله عن العرب ولا خلاف بين النحاة في جواز

---

[1] السيوطي، الاقتراح، ص63-66.

[2] أبو المكارم، أصول التفكير النحوي، ص95.

[3] حسان، الأصول، ص176.

القياس على قاعدة هذا الحكم، وحكمٌ ثبت بالقياس والاستنباط وفيه خلاف بين النحاة[1].

4. العلة: وهي تفسير – يبين علة الإعراب أو البناء على الإطلاق أو الخصوص وفقه أصوله العامة. وللتعليل أهمية كبيرة في توضيح القواعد والأقيسة والكشف عن شيءٍ من أسرار هذا العلم والأسس التي اعتمد عليها منذ نشأته وقد شبه التعليل بالمذكرة التفسيرية المصاحبة للقوانين[2].

وسنذكر مثالاً يوضح أركان القياس فعندما تركب قياساً في الدلالة على رفع ما لم يسمَّ فاعله فنقول: اسم أسند الفعل إليه مقدّماً فوجب أن يكون مرفوعاً قياساً على الفاعل فالأصل هو الفاعل والفرع هو نائب الفاعل والحكم هو الرفع والعلة الجامعة هي الإسناد[3].

وأخيراً نرى مدى أهمية القياس في التقعيد النحوي فالقياس مكن الإنسان من النطق بآلاف الكلمات والجمل كما أنّ القياس يسهم في استنباط القواعد وتعليل الظواهر وشرحها وتحليلها وقد يؤدي القياس إلى رفض ظاهرة.

---

[1] نحلة، أصول النحو، ص134.

[2] الخلاب، القياس النحوي، ص237.

[3] نحلة، أصول النحو العربي، ص113.

الفصل الثاني
الاحتجاج بالقرآن والقراءات القرآنية

1.2 مفهوم الاحتجاج بالقراءات القرآنية

القراءة لغةً: جمع قراءة،وهي مصدر قرأ قراءةً وقرآناً بمعنى: تلا تلاوةً، وهي في الأصل بمعنى الجمع، والضم تقول قرأتُ الماء في الحوض أي جمعته فيه، وسمي القرآن قرآناً لأنه يجمع الآيات، والسور ويضمها إلى بعض، أّما اصطلاحاً فقد عرفها ابن الجزري بأنها علم بكيفية أداء كلمات القرآن الكريم واختلافها بعزو الناقلة[1]. ويرى الشيخ عبدالفتاح القاضي بأنها علٌم يعرف بـ كيفية النطق بالكلمات القرآنية وطريق أدائها اتفاقاً واختلافاً مع عزو كل وجه لناقله[2].

أّما المراد بالأحرف السبعة التي نزل به القرآن فإنّ ذلك يعني سبع لغات من لغات العرب، وليس معناه أن يكون في الحرف الواحد سبعة أوجه، وهذه اللغات السبع متفرقة في القرآن الكريم فبعضها نزل بلغة قريش، وبعضها نزل بلغة هواز، وبعضها نزل بلغة هذيل وبعضها بلغة أهل اليمن، وكذلك سائر اللغات ومعانيها في هذا كلّه واحدة وليس معنى تلك السبع أن يكون الحرف الواحد يقرأ على سبعة أوجه[3].

---

[1] ابن الجزري، شمس الدين بن خير محمد بن يوسف (ت822هـ)، منجد المقرئين ومرشد الطالبين، دار الكتب العلمية، ط1، 1999، ج1، ص9.

[2] السندي، أبو طاهر عبدالقيوم عبدالغفور، صفحات في علوم القرآن، المكتبة الإمدادية، ط1، 1415هـ، ج1، ص9-10.

[3] أبو شامة، أبو القاسم شهاب الدين بن عبدالرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم المقدسي الدمشقي (ت655هـ)، المرشد الوجيز إلى علوم تتعلق بالكتاب العزيز، تحقيق: طيار آلتي قولاج، دار صادر، بيروت، 1975، ط1، ص91.

ويرى أبو طاهر عبدالواحد بن أبي هاشم بأنهم قالوا في معنى قوله عليه السلام " أنزل القرآن على سبعة أحرف" إنهنّ سبع لغات لدلالة قول ابن مسعود رضي الله عنه وغيره: إنّ ذلك كقولك: هلّم وتعالَ وأقبلْ[1].

ويرى الإمام الزركشي بأن القراءات هي اختلاف ألفاظ الوحي في كتابة الحروف أو كيفيتها من تخفيف وتثقيل وغيرها[2].

2.2 أهمية الاحتجاج بالقرآن والقراءات القرآنية

يعتبر القرآن الكريم المصدر الأساسي الذي بنى عليه، والقرآن الكريم هو الوحي المنزل على سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم للبيان والإعجاز[3]. والحقيقة أن إعراب القرآن الكريم ضروري للتفسير، ولا ينفصل عن علم القراءات، وعليه ثمة علوم ثلاثة مترابطة هي علم التفسير وعلم الإعراب وعلم القراءات، ومن هنا نلاحظ أن معظم كتب التفسير لا تخلو من إشارات إلى وجوه القراءة المختلفة، وبالتالي إلى وجوه الإعراب[4].

ويعد القرآن الكريم أوثق نص وصل إلينا فاحتلَّ أعلى مصادر السماع، حيث تكفّل الله بحفظه، لما فيه من دقة في النقل والضبط، ولذلك أجمع اللغويون على أّنه حجة، حيث يرى الإمام السيوطي بأن كلّ ما ورد أنه قرىء به جاز الاحتجاج به سواء أكان متواتراً أم آحاداً أم شاذاً[5].

---

[1] أبو شامة، المرشد الوجيز إلى علوم تتعلق بالكتاب العزيز، ص147.

[2] الزركشي، أبو عبدالله بدر الدين محمد بن عبدالله بن بهاء، البرهان في علوم القرآن، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعرفة، بيروت، لبنان، ط1، ج1، ص318

[3] الزركشي، البرهان في علوم القرآن، ص318.

[4] النحاس، أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل بن يونس المرادي النحوي (ت338هـ)، إعراب القرآن، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1421هـ، ج1، ص7.

[5] السيوطي، الاقتراح، ص36.

وقد وردت القراءة على سبعة أحرف للتخفيف على هذه الأمة وإرادة اليسر بها والتهوين عليها رفقاً وتوسعةً ورحمةً وخصوصية لفظلها، وإجابةً لقصد نبيها أفضل الخلق في التخفيف على أمته حيث أتاه جبريل مرسلاً من عند الله، ليقرأه على حرف فأستأذن الرسول حتى يهون على الأمة حتى بلغ سبعة أحرف[1].

وتسهم القراءات في العصمة من الخطأ بالكلمات القرآنية وصياغتها عن التحريف والتغيير، والعلم بما يقرأ به كلّ أئمة القراءة والتمييز بين ما يقرأ به وما لا يقرأ به [2].

ومن فوائد تعدد القراءة أنها تجمع الأمة الإسلامية الجديدة على لسانٍ واحدٍ يوحد بينها، وهو لسان قريش الذي نزل به القرآن الكريم، والذي انتظم كثيراً من مختارات ألسنة القبائل العربية التي كانت تختلف إلى مكة في موسم الحج، وأسواق العرب المشهورة فوحدة اللسان العام من أهم العوامل في وحدة الأمة[3].

كما تسهم القراءات في بيان حكم من الأحكام كقوله ﴿وَإِن كَانَ رَجُلٌ يُورَثُ كَلَالَةً أَوِ امْرَأَةٌ وَلَهُ أَخٌ أَوْ أُخْتٌ فَلِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا السُّدُسُ﴾ {النساء:13)، قرأ سعيد بن أبي وقاص {وله أخ أو أخت} من أم بزيادة لفظ من أم فتبين بها أن المراد بالأخوة في هذا الحكم الإخوة للأم الأشقاء وَمَنْ كانوا لأب وهذا مجمع عليه[4].

كما قد تجمع القراءات بين حكمين مختلفين بمجموع القراءتين كقوله تعالى﴿ فَاعْتَزِلُواْ النِّسَاء فِي الْمَحِيضِ وَلاَ تَقْرَبُوهُنَّ حَتَّىَ يَطْهُرْنَ﴾ {البقرة: 222} قُرىء بالتخفيف والتشديد في حرف

---

[1] ابن الجزري، شمس الدين أبو الخير، النشر في القراءات العشر، تحقيق: علي محمد الضباع (ت1380هـ)، المطبعة التجارية الكبرى، ج1، ص22.

[2] القاضي، عبدالفتاح بن عبدالغني بن محمد (ت1403هـ) البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة من طريق الشاطبية والدرة، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، ج1، ص7

[3] الزرقاني، محمد عبدالعظيم (ت1367)، مناهل العرفان في علوم القرآن، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، ط3، ج1، ص146.

[4] الزرقاني، مناهل العرفان في علوم القرآن، ص147.

الطاء من كلمة يطهرن، ولا ريب أن صيغة التشديد والتشديد، وجوب المبالغة في طهر النساء من الحيض؛ لأن زيادة المبنى تدل على الزيادة في المعنى، أما قراءة التخفيف فلا تفيد هذه المبالغة ومجموع القراءتين يحكم بأمرين هما: أن الحائض لا يقربها زوجها حتى يحصل الطهر، وذلك بانقطاع الحيض، وثانيهما أيضاً أنّ زوجها لا يقربها إلّا إن بالغت في الطهر وذلك بالاغتسال فلا بد من الطهر في كليهما في جواز القرب من النساء، وهو مذهب الشافعي ومن وافقه[1].

وقد تدل القراءات على حكمين شرعيين، ولكن في حالتين مختلفتين كقوله تعالى في بيان الوضوء ﴿ فاغْسِلُواْ وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُواْ بِرُؤُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ ﴾ {المائدة:6} وقد قرئ بنصب لفظ أرجلكم وبجرها فالنصب يفيد طلب غسلها لأن العطف على لفظ وجوهكم المنصوب وهو مغسول، والجر يفيد طلب المسح؛ لأن العطف على لفظ رؤوسكم المجرور، وهو مسموح[2].

وتسهم القراءات في دفع توهم ما ليس مراداً كقوله تعالى ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِن يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ ﴾ {الجمعة:9}، وقرئ فامضوا إلى ذكر الله، فالقراءة الأولى يتوهم منها وجوب السرعة في المشي إلى الصلاة، ولكن القراءة الثانية رفعت هذا التوهم لأن المضي ليست من مدلوله السرعة، وتسهم القراءة أيضاً في بيان لفظ مبهم كقوله تعالى ﴿ كَالْعِهْنِ الْمَنفُوشِ ﴾ {القارعة:5}، وقرئ كالصوف، فبينت القراءة الثانية معنى القراءة الأولى[3].

كما تعمل القراءة على تجلية عقيدة ضل فيها بعض الناس، نحو قوله تعالى في وصف الجنة وأهلها ﴿ وَإِذَا رَأَيْتَ ثَمَّ رَأَيْتَ نَعِيمًا وَمُلْكًا كَبِيرًا ﴾ {الإنسان:20}، جاءت القراءة بضم الميم وسكون اللام (مُلْكاً) وجاءت قراءة أخرى بفتح الميم، وكسر اللام فرفعت القراءة

---

[1] الزرقاني، مناهل العرفان في علوم القرآن، ص148.

[2] الزرقاني، مناهل العرفان في علوم القرآن، ص148.

[3] الزرقاني، مناهل العرفان في علوم القرآن، ص148.

الثانية نقاب الخفاء عن وجه الحق في عقيدة رؤية المؤمنين لله تعالى يوم القيامة؛ لأنه هو الملك وحده في تلك الدار[1].

وخلاصة القول في أهمية القرآن والقراءات،أنهما يعتبران مصدراً أساسياً للاستشهاد في تقعيد النحو، فهما يغنيان اللغة يجعلاها ثريةً على الدوام، والقراءات كما قرأنا تعد سجلاً وافياً للغات التي نزل بها القرآن الكريم، كما يعتبر القرآن وقراءاته من أجل المصادر وأقواها كيف لا، وهي كلام الله الذي تعهد بحفظه كما بين ذلك في كتابه العزيز وكذلك الأمر بأن سخّر له علماء أجّلاء يتحرون الدقة والضبط فيه، كما تعمل القراءات المتعددة على التخفيف والتهوين على الأمة الإسلامية.

3.2 علاقة القرآن الكريم بالقراءات وأنواعها

أشرنا في بداية هذا الفصل إلى العلاقة التي تربط القرآن الكريم بالقراءات القرآنية وأنَّ ثمة علوماً مترابطة مع بعضها، وهي علم القراءات، وعلم التفسير، وعلم الإعراب.

وسنتطرق في هذا العنوان إلى العلاقة بين القرآن والقراءات القرآنية وللعلماء في هذا الموضوع عدة آراء هي:

1. يرى الإمام الزركشي بأنهما حقيقتان متغايرتان، ودليله أن القرآن هو الوحي المنزل على سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم، وأنّ القراءات اختلاف ألفاظ الوحي وكيفية أدائها، ولا بدّ من التلقي والمشافهة، لأن فيها أشياء لا تحكم إلّا بالسماع والمشافهة[2].
2. يرى الدكتور محمد سالم محيسن أنهما حقيقتان بمعنى واحد، لأن القرآن مصدر مرادف للقراءة والقراءات جمع قراءة فهما حقيقتان بمعنى واحد، كما أن أحاديث

---

[1] الزرقاني، مناهل العرفان في علوم القرآن، ص149.

[2] السندي، أبو طاهر عبدالقيوم عبدالغفور، صفحات في علوم القرآن، المكتبة الإمدادية، ط1، 1415هـ، ج1، ص17.

نزول القرآن على سبعة أحرف تدلّ دلالة واضحة على أنه لا فرق بينهما فكل منهما وحيٌ منزل[1].

3. ويرى الدكتور شعبان محمد إسماعيل أنهما ليسا متغايرين تغايراً تاماً كما أنهما ليسا متحدين اتحاداً كلياً، بل بينهما ارتباط وثيق كارتباط الجزء بالكل؛ وذلك لأن القراءات لا تشمل كلمات القرآن كله، بل توجد في بعض ألفاظه فقط كما أن تعريف القراءات يشمل المتواترة والشاذة، وقد أجمعت الأمة على عدم قرآنية القراءات[2].

وهكذا نرى أن القراءات تحمل قدراً ومنزلةً رفيعة لتعلقها بالقرآن الكريم كلام الله عز وجل فالقراءات المتعددة تعتبر مصدراً مهماً لكافة علوم العربية والشريعة يحتاج إليها الأديب والنحوي والمفسر والمقرئ.

وللقراءات أنواع ولكل نوع ضابط فهناك القراءة المتواترة، وهي ما رواه جمع عن جمع لا يمكن تواطؤهم على الكذب عن مثلهم، وهناك أيضاً القراءة المشهورة وهي ما صحّ سندها بأن رواها العدل الضابط عن مثله وهكذا، ووافق العربية ووافق أحد المصاحف العثمانية، واشتهرت عند القّراء ولكن لم تصل إلى درجة التواتر، وهناك القراءة الصحيحة وهذه لا يقرأ بها ولا يجب الاعتقاد بها، أما القراءة الشاذة فهي ما لم يصح سندها، وهناك أيضاً القراءة الموضوعة، وهي ما ينسب إلى قائلها من غير أصل، وأخيراً القراءة الشبيهة بالمدرج من أنواع الحديث، وهي ما تراد على وجه التفسير[3].

احتجاج علماء النحو بالقرآن الكريم والقراءات القرآنية

لم يختلف علماء النحو في الاحتجاج بالنص القرآني، بل أجمعوا على أنه أفصح ما نطقت به العرب، والأصحّ نقلاً والأبعد عن التحريف، بالإضافة إلى أنه نزل بلسان عربيٍ مبين، ولم يتعرض أحد لعربية القرآن الكريم وقت نزوله من قريب أو بعيد بل انبهروا

---

[1] السندي، صفحات في علوم القرآن، ص17.

[2] السندي، صفحات في علوم القرآن،ص18.

[3] الصالح، صبحي، مباحث في علوم القرآن، دار العلم للملايين، ط24، 2000، ج1، ص256.

به وأقّروا بما وصل إليه من درجات البيان، وأقّر العلماء بأنه كلام الله أجري على العباد، فجاء القرآن على لغتهم، ومن هنا ظهرت شواهد القرآن الكريم في كتب النحو منذ سيبويه، والذي كان يورد هذه الشواهد مقرونة في الأغلب بما ورد عن العرب من شعر أو نثر[1].

والقرآن الكريم هو الوحي المنزل على سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم باللفظ العربي الفصيح المنقول إلينا بالتواتر، والمجمع على قراءته بالطرائق التي وصلتنا ، ولقد أجمع العلماء على ضبطها وتحديدها متناً وسنداً، واتفقوا على الاحتجاج به وبقراءته إذا توافرت فيها الشروط المجمع عليها، والقراءات كما بينا هي اختلاف ألفاظ الوحي في الحروف وكيفية أدائها من تخفيف وزيادة ونقصٍ وتغيير حركة وشروط صحتها هي: صحة السند، وموافقة الرسم العثماني، وموافقة العربية ولو بوجه من الوجوه[2].

وترتبط نشأة النحو العربي ارتباطاً وثيقاً بالقرآن الكريم، فلولا القرآن الكريم لما نشأ هذا العلم الذي سيطر فيما بعد على كل علوم اللغة العربية وآدابها، والقرآن الكريم من أهم الأسباب التي جعلت العلماء يفكرون في وضع اللبنة الأولى لهذا العلم؛ وذلك خوفاً من اللحن في قراءته[3].

وقد احتاج العرب إلى النحو كما ذكرنا في الفصل السابق، خوفاً على سلامة اللغة العربية بعد الاختلاط بالأعاجم نتيجة الفتوحات الإسلامية، حيث تنّبه علماء النحو إلى أنّ هذا الأمر سيؤدي إلى فساد اللغة العربية وإفساد الدين، كما ويعتبر اللحن
كما ذكرنا، الباعث الأول لتدوين اللغة العربية وجمعها، واستنباط قواعد النحو وتصنيفها فالخوف على العربية جعل هؤلاء العلماء يتضافرون لصيانة العربية[4].

---

[1] نحلة، أصول النحو العربي، ص33.

[2] خان، أصول النحو العربي، ص32 .

[3] مكرم، عبد العال سالم (1978) القرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية، ط2، مؤسسة علي جراح الصباح، الكويت، ص45.

[4] الأفغاني، سعيد (1951) في أصول النحو، ط1، دمشق، سوريا، ص7-10.

ودراسة النحو القرآني هي المفتاح الذي يفتح الأبواب المغلقة في النحو، والتي استعصت على كثير من العلماء، فتراكيبه وأساليبه هي الأصل الذي لا بدّ من القيام بدراستها التراكيب العربية والأساليب العربية عليه والقرآن الكريم فيما اشتمل عليه من معالجات أدبية ولغوية ومتنوعة قد أسس للأساليب والتراكيب التي استطاعت بعد أن قامت أركان الحضارة، أن تستوعب أفكارها ومعانيها وأن تكون تلك الأساليب والأفكار والتراكيب وعاءً للعلم والفلسفة، وسائر ألوان الحياة الجديدة ، بالإضافة إلى كونها أداة التعبير الأدبي واللغوي المؤثر البليغ، فالقرآن إذن هو الأحرى بأن تكون أساليبه وتراكيبه المثال الذي يقتدي به ويهتدي به[1].

وإذا أنعمنا النظر فيما أورده علماء النحو من شواهد القرآن الكريم وجدنا أنهم يعتدون بالقرآن والقراءات القرآنية اعتداداً واضحاً، فهذا سيبويه يستشهد بالقرآن والقراءات القرآنية، ولم يكن يلحن قارئاً، أو يخطئ قراءة بل كان يذكرها ليبين بها وجهاً من وجوه العربية، وعرف عنه أيضاً استشهاده بالقراءات الشاذة إذا لم تخالف قيلساً معروفاً فإذا خالفت القراءة القياس أعرض عنها، وتجنب الإشارة إليها أو ذكرها وذكر رأي بعض أساتذته فيها دون تعقيب منه، ويرى بعض الباحثين أن رفض سيبويه استعمالات لغوية معينة ونقده بعضها دليلٌ على معارضته سيبويه الصريحة حيناً والخفية حيناً للقراءات[2].

ومن أشد المتحمسين للدفاع عن القراءات، أبو حيان فهي عنده سنة متبعة يجب قبولها حيث قال :" كثيراً من النحاة من يسيئون الظن بالقراءة، ولا يجوز لهم ذلك"[3].

---

[1] الجواري، أحمد عبدالستار (1974) نحو القرآن، مطبعة المجمع العلمي العراقي، بغداد، العراق، ص6-7.

[2] نحلة، أصول النحو العربي، ص34.

[3] خان، أصول العربي العربي، ص33.

ويقول السيوطي كما بينا سابقاً: بأنّ كل ما ورد أنه قرى به يجوز الاحتجاج به في العربية سواء أكان متواتراً أم آحاداً أم شاذاً، وما ذكر من الاحتجاج بالقراءات الشاذة لم يعلم فيه خلافاً بين النحاة[1].

أّما المبرد فقد ذهب إلى تخطئة القراءات القرآنية إذا تعارضَ مع القواعد النحوية، ويختلف موقف الفّراء عن موقف كل من سيبويه والمبرد، فقد كان يقبل غير القياسي سواء أكان في القراءات القرآنية أم غيرها، إذا وجد له شاهداً يؤيده من كلام العر ب فإن لم يجد، لم يجد حرجاً في رفض القراءة ويتوقف قبول القراءة عنده وقوفه على شاهد مؤيد لها من كلام العرب سواء أكان الشاهد قياسياً أم غير قياسي[2].

وبعد سيبويه والمبرد والفّراء وضع العلماء ضوابط للقراءة التي يؤخذ بها فقدروا أن كل قراءة وافقت أحد المصاحف العثمانية ولو احتمالاً فهي القراءة الصحيحة التي لا يجوز ردُّها، وإذا اختل هذا الشرط كانت القراءة شاذة، وإذا لم توافق القراءة العربية ولو بوجه من الوجوه النحوية فإنها تكون ضعيفة، وإذا لم يكن السند صحيحاً فإن القراءة تكون باطلة، أّما ما عداه فإنه يجعل القراءة ضعيفة، أو شاذة، لكنها عند كثير منهم تظل صحيحة والنحاة البصريون تشددوا في شرط موافقة القراءة للعربية ولو بوجه من الأوجه النحوية إذا كان همهم التقعيد للعربية[3].

والصيغة العامة للمذهب البصري هي محاولة إدخال مسائل النحو في بوتقة المنطق قبل الرجوع إلى كلام الله عزوجل وكلام العرب لعرض المسائل التي يناقشونها في ضوئهما، ومن هنا كان أهم ما يميز وأهم ما يرتكز عليه المذهب البصري هو القياس[4].

---

[1] جبل، حسن محمد حسن، الاحتجاج بالشعر في اللغة، دار الفكر العربي، القاهرة، جمهورية مصر العربية،ص71.

[2] نحلة، أصول النحو العربي، ص35.

[3] نحلة، أصول النحو العربي، ص41.

[4] مكرم، القرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية، ص91.

وخلاصة الرأي في استشهاد نحاة البصرة على وجه العموم بالقراءات أنهم كانوا يقبلونها غالباً إذا لم تعارض قاعدة وصفوها، أو أرادوا أن يخرِّجوا بها شاهداً من الشعر، أو من كلام العرب، فإذا أصطدمت بما وضعوه من قواعد فإنهم يلجأون إلى التأويل والتخريج أو التضعيف والطعن فيها وفي من قرأ بها أو الإغفال وتركها[1].

وقد استبعدوا من منهجهم الاستشهاد بالقراءات إلا إذا كان هناك شعر يسندها أو كلام عربي يؤيدها، أو قياس يدعمها وسار على دربهم في هذا المجال النحاة المتأخرون[2].

أّما الكوفيون وابن مالك، والسيوطي، فقد كان موقفهم مختلفاً عن البصريين، فقد أخذوا بجميع القراءات واحتجوا بها فيما له نظير في العربية، وإذا لم يكن له نظير، ردّ بعضهم كما هو عند الفّراء وأباحه بعضهم وبنوا عليه قواعد وأحكاماً[3].

وقد نشأت المدرسة الكوفية بعد أن تطورت المدرسة البصرية، ووصلت إلى القمة في التطور، فعندما نشأت مدرسة الكوفة كانت مدرسة البصرة ينبوعاً لها يمدها بالنحو والحياة، وعلماء الكوفة لم يكونوا رجال فلسفة ولا دعاة منطق فهم قبلوا قراءات القرآن التي تتجافى عن المنطق وأساليبه لأنها تقوم على الرواية، والنقل خلافاً للبصريين الذين كانوا يحكمون المنطق في اللغة ويفرضون أقيسته عليها وهم في مجال القرآن الكريم كانوا أكثر من البصريين في الاستدلال بآياته والاحتجاج بأساليبه، لكونهم يؤمنون أن القرآن جاء بلغات فصيحة، فهو أحق بالقبول وأجدر بالأخذ[4].

أما الأنباري فقد أكثر من الاستشهاد بالقراءات القرآنية وأّول الشواهد ووجهها فهو يوثق القراءات وينسبها إلى أصحابها، وتمّيز أسلوبه بإحصاء القراء للآية الواحدة ويقوم بالمفاضلة بين رأيين للبصرة والكوفة، ويوجه القراءات خاصة التي لا توافق ميوله

---

[1] نحلة، أصول النحو العربي، ص43.

[2] مكرم، القرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية، ص97.

[3] نحلة، أصول النحو العربي، ص45.

[4] مكرم، القرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية، ص121-123.

البصرية، وتكون من حجج الكوفيين وقد كان له منهجه الخاص في عرض مسائله وفكره النحوي والمتتبع لكتابه الإنصاف يجد المسائل الخلافية فيه تسير وفق ترتيب أبواب النحو المتبعة في كتب النحو وفي كثير ن مسائل الكتاب كان هناك مجال لآراء فردية.

ويتبين في كتاب الإنصاف أنّ الأنباري لم يذكر جميع المسائل الخلافية بين البصريين والكوفيين، وذكر منها الشيء القليل وهو مضطرب المصادر لا ينقل عن الكوفيين والبصريين، وإنما اعتمد نقل شيوخه ويكفيه أن يسمع من شيخ أو يقرأ في كتاب رأياً فيأخذهمأخذ الثقة ويبني عليه مسألة خلافية، ويتبين أيضاً أن كثيراً من هذه المسائل التي ذكرها الأنباري ليست من الخلاف في شيء، وإنما هي وهم نقله عن شيوخه وتدل كتب الكوفيين التي طبعت على شيء آخر غير الذي ينسبه إليهم الأنباري[1].

[1] الحلواني، محمد خير (د.ت) الخلاف النحوي بين البصريين والكوفيين وكتاب الإنصاف، دار القلم العربي، حلب، سوريا، ص5.

الفصل الثالث

الاحتجاج بالقرآن والقراءات القرآنية في المسائل النحوية في كتاب الإنصاف

تعددت آراء العلماء، واحتدم الصراع بينهم في العوامل المؤثرة في المعمولات، وتزخر كتب النحو بالخلافات النحوية، ولا سيما كتاب الإنصاف في مسائل الخلاف الذي نقل إلينا خلافات أعظم مدرستين نحويتين آنذاك وهما: مدرسة البصرة والكوفة، وتعد الدراسات التي سبقت الأنباري، ولا سيما دراسات الخليل، وسيبويه، وابن السراج، وابن جني، والدراسات الفقهية التي اعتنت بمزج أصول المنطق بالفقه، وتأثيرها في دراسات النحو، هي التي هيأت العدة الأنباري في كتاب الانصاف، فقد قرأ كتاب سيبويه، وربما تجلى أثر سيبويه في موقفه من الاحتجاج، فهو لا يكاد يستشهد بالحديث الشريف، لكنّه يعول على الشعر العربي القديم، كما يعول على العلة، والقياس وكلام العرب، الذين سار فيهما على رأي أستاذه الخليل.

يعد كتاب الإنصاف من أهم كتب الأنباري، وأكثرها فائدة في هذا الشأن، فقد ذكر فيه مائة وإحدى وعشرين مسألة، بعضها في النحو، وبعضها في الصرف، وكثير منها في اللغة وفقهها، وما جاء منها في النحو كثير، فقد اختلف النحويون البصريون والكوفيون في هذه المسائل. فإّما أن يكون الخلاف ناجماً عن الإعراب والبناء، أو عن تصنيف بعض الكلمات، أو عن طبيعة تركيب الجملة العربية، أو عن استعمالات خاصة عن النظرة الفلسفية إلى ظواهر النحو، وسأقوم في هذا الفصل بتقسيم المسائل النحوية التي احتج لها بالقرآن والقراءات القرآنية إلى الأقسام الآتية:

1. باب الأسماء.
2. باب الأفعال.
3. باب الحروف.

وسأتناول كل مسألة عن طريق ذكر نص المسألة وبيان رأي النحاة فيها، خاصةً بين أهم مدرستين نحويتين في الخلاف، مدرسة البصرة ومدرسة الكوفة، ثم أقف على الشاهد القرآني لتوضيح مكانته وقيمته في تأسيس القاعدة النحوية وبنائها، كما قمت

بتدعيم المسألة بأقوال العلماء نحو: سيبويه وابن يعيش وأبي حيان، وغيرهم ممن عنوا بهذه القضايا. وفيما يلي أهم المسائل التي وردت في كتاب الإنصاف، واحتّج لها بالقرآن الكريم وقراءاته.

1.3 باب الأسماء

الاسم: هو كلمة تدل بذاتها من غير احتياج إلى كلمة أخرى على شيءٍ ولا تقترن بزمن، وهذا الشيء قد يكون محسوساً أو مدركاً بالعقل، وللاسم خصائص تميزه عن الفعل وهي قبول النداء، وحرف الجر، والتنوين وأل، والإسناد، ويقسم الاسم إلى عدة أقسام؛ فبالنسبة إلى العدد يقسم إلى مفرد ومثنى وجمع، ومن حيث الإعراب والبناء، إلى اسم معرب وآخر مبني، ومن حيث التعريف والتنكير إلى نكرة ومعرفة، وما يهمنا في هذه الأقسام هو الإعراب والبناء، فالاسم المعرب هو الاسم الذي تتغير حركة آخره بتغير موقعه الإعرابي، نحو: قرأ محمدٌ، ورأيت محمداً، ومررت بمحمدٍ، أما الاسم المبني فهو الذي لا تتغير حركة آخره حتى لو تغير موقعه الإعرابي، كأسماء الإشارة، والأسماء الموصولة وأسماء الاستفهام وأسماء الشرط، والضمائر[1].

وقد قمت في هذا الباب بتقسيم الظواهر النحوية إلى قسمين، ظواهر الإعراب وظواهر البناء، ثم فصلت في ظواهر الإعراب، وقمت بتقسيمه من حيث التقديم والتأخير أو من حيث العامل النحوي.

وقد اتبعت في عرض المسائل منهج العرض والتحليل والمناقشة، حيث قمت بذكر نص المسألة النحوية، ثم أبين رأي الكوفيين، ورأي البصريين فيها، وبعد ذلك انتقل إلى عرض حجج كل فريق مع ذكر أدلتهم، سواء أكان الدليل من السماع أو من القياس.

وبعد عرض أدلة كل فريق، أنتقل إلى رأي كتب القراءات، وخاصة كتاب النشر، وكتاب الحجة لابن خالوية، أو ما يقوله أبو حيان في تفسيره حول القراءة، والآية ثم

---

[1] ابن هشام، أوضح المسالك في شرح ألفية ابن مالك، ج1، ص37.

أعرض رأي علماء النحو في هذه المسألة، ولا سيما الشاهد القرآني الذي تدور حوله الرسالة.

وفيما يلي عرضٌ للمسائل النحوية في باب الأسماء:

باب الأسماء: التقديم والتأخير

تشكل بنية الجملة الاسمية في العربية من حيث الرتبة صورتين لا ثالث لهما، الصورة الأولى وهي الصورة المعهودة في مؤلفات النحو، من حيث يقع المبتدأ أولاً ثم يليه الخبر، غير أن العربية سمحت بحركة الخبر، حيث يتقدم الخبر على المبتدأ في حالات وقد عبر النحاة عن ذلك بقولهم: جواز تقدم الخبر على المبتدأ، وفي الصفحات الآتية حديث عن حركة عناصر الجملة الاسمية.

أولاً: تقديم خبر ليس عليها:

اختلف النحاة في جواز تقديم خبر ليس عليها، فذهب الكوفيون إلى أنه لا يجوز تقديم خبر ليس عليها، وإليه ذهب أبو العباس المبرد من البصريين، وخالف البصريون الكوفيين في ذلك فجوزوه[1].

احتج الكوفيون لرأيهم بأنه لا يجوز تقديم خبر ليس عليها؛ لأن (ليس) فعل غير متصرف، بخلاف الفعل (كان) المتصرف، فتقول: كان، يكون، كن، ومثله الفعل يضرب فهو ضارب، ومضروب، وهذا الأمر لا يكون في ليس، وإذا كان كذلك، فوجب ألا يجري مجرى ما كان فعلاً متصرفاً، وبناءً على ذلك، فلا يجوز تقديم خبره عليه كما كان ذلك في الفعل المتصرف؛ لأن الفعل إنما يتصرف عمله إذا كان متصرفاً في نفسه[2].

واحتجوا كذلك على عدم جواز تقدم خبر ليس عليها، بأن ليس تأتي بمعنى ما، فكثير من النحويين من يعدّ {ليس} حرفاً، واحتج الكوفيون لذلك بكلام العرب كقولهم: ليس

---

[1] الأنباري، الأنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد، أبو البركات كمال الدين الأنباري، (ت577هـ)، تحقيق: محيي الدين عبد الحميد، المكتبة التجارية الكبرى، مصر، ط1380،4- فبراير 1961، ج1، ص16.

[2] الأنباري، الأنصاف، ج1، ص161.

الطِّيبُ إلا المسكُ، فرفع الطيب والمسكُ جميعاً، وقد جاءت هنا بمعنى الحرف (ما)، وقد حكى سيبويه في كتابه: إن بعضهم يجعل ليس بمنزلة ما في اللغة، التي لا يعملون فيها (ما)، فلا يعملون ليس في شيء، وتكون كحروف النفي، فهي لا تتصرف، فلا يجوز تقديم خبرها عليها[1].

أما البصريون فذهبوا إلى جواز تقديم خبر ليس عليها، واحتّجوا لرأيهم بما ورد في التنزيل كقوله تعالى: ﴿أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ﴾ [هود:8] فالبصريون يرون، أنه قدم معمول خبر ليس عليها؛ فقوله (يوم يأتيهم) يتعلق بمصروف، وقد قُدِّم على ليس ولو كان هذا الأمر غير جائز، لما جاز تقديم معمول خبرها عليها؛ لأن المعمول لا يقع إلّا حيث يقع العامل، كما أن الأصل في العمل للأفعال، و(ليس) فعل بدليل إلحاق الضمائر، وتاء التأنيث الساكنة بها، وهي تعمل في الأسماء المعرفة والنكرة، والظاهرة، والمضمرة، كالأفعال المتصرفة، فوجب جواز تقديم معمولها عليها[2].

وفي هذه القضية يؤيد الأنباري رأي الكوفيين، ويجيب عن كلمات البصريين قائلاً: إنّ الاحتجاج بالآية الكريمة ﴿أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ﴾ ليس لهم فيه حجة، وذلك لأننا نرى أن (يوم) لا تتعلق بمصروف، كما أنه غير منصوب، وإنما هو مرفوع بالابتداء، وإنما بني على الفتح؛ لأنه مضاف إلى الفعل، وإذا سلمنا أنه منصوب، فهو منصوب بفعل مقدر تقديره: يلازمهم يوم، وأما قولهم: إن الأصل في العمل للأفعال، فهذا دليل على جواز إعمالها، لأنها فعل، والأصل في الأفعال أن تعمل، ولا يدل على جواز تقديم معمولها؛ لأن تقديم المعمول على الفعل يقتضي تصرف الفعل نفسه، "وليس" فعل غير متصرف، فلا يجوز تقديم معموله عليه[3].

---

[1] الأنباري، الإنصاف، ج1، ص161-162.

[2] الأنباري، الإنصاف، ج1، ص162.

[3] الأنباري، الإنصاف، ج1، ص163.

ومما يدل على أن كلمة (يوم) مرفوع بالابتداء، إنما بني لإضافته إلى الفعل كما قرأ نافع والأعرج قوله تعالى: ﴿هَذَا يَوْمُ يَنفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ﴾ [المائدة: 119].

وفي كتاب النشر في القراءات العشر، نجد أن القّراء قد اختلفوا في هذه القراءة، فقرأ نافع بالنصب، وقرأ الباقون بالرفع[1].

ويزيدنا توضيحاً في هذه المسألة، الأنباري في كتابه أسرار العربية، بأن (ليس) فعل لا يتصرف، والفعل إنما يتصرف عمله، إذا كان متصرفاً في نفسه، وإذا لم يكن متصرفاً في نفسه، لم يتصرف عمله، وأما قولهم؛ إّنه يجوز تقديم خبرها على اسمها، فإنه يجوز تقديم خبرها عليها، فهذا أمر فاسد، لأّن تقديم خبرها على اسمها، لا يخرجه عن كونه متأخراً عنه، وتقديم خبرها عليها، يوجب كونها متقدماً عليها، وليس من ضرورة أن يعمل الفعل فيما بعده، يجب أن يعمل فيما قبله، ولم يجز تقديم خبرها عليها نفسها، لتنحط عن درجة كان، وجواز تقديم خبرها على اسمها، لترتفع عن درجة (ما) الحرفية[2].

وقد ورد في كتابه الحجة في القراءات السبع، بأن قوله تعالى (هذا َيومُ نَفِ ع) يقرأ بالرفع والنصب فالحجة لمن رفع أنه جعل هذا مبتدأ، ويوم ينفع الخبر، والحجة لمن نصب أنه جعله ظرفاً للفعل، وجعل هذا إشارة إلى ما تقدم من الكلام، يريد والله أعلم، هذا الغفران، والعذاب في يوم ينفع الصادقين صدقهم، أو يكون اليوم ها هنا مبنياً على الفتح، لإضافته إلى أسماء الزمان، لأنه مفعول فيه، فإن قيل: فالأفعال لا تضاف، ولا يضاف إليها، فقل: إنّ الفعل وإن أضيف ها هنا إلى أسماء الزمان، فالمراد به المصدر دون الفعل[3].

---

[1] ابن الجزري، شمس الدين أبو الخير، محمد بن محمد بن يوسف، النشر في القراءات العشر، تحقيق: علي محمد الضباع، الناشر: المطبعة التجارية الكبرى، ج2، ص256.

[2] الأنباري، كمال الدين الأنباري، أسرار العربية، الناشر: دار الأرقم، ط1، ج1، ص118.

[3] ابن خالوية، الحسين بن أحمد، الحجة في القراءات السبع، تحقيق: د. عبد العال سالم مكرم، دار الشروق، بيروت، ط4، ج1، ص136.

تقديم الحال على العامل:

اختلف النحاة في قضية تقدم الحال على العامل فيها، فذهب الكوفيون إلى عدم جواز ذلك، لأن ذلك يؤدي إلى تقديم المضمر على المظهر، فقولك: راكباً جاء زيد، فإنَّ في (راكباً) ضميُر زيد، وقد تقدم عليه، وتقديم المضمر على المظهر لا يجوز، وخالف البصريون الكوفيين الرأي بجواز تقدم الحال على عاملها، واحتجوا لرأيهم بالنقل والقياس، أما النقل، فقولهم: شتى تؤوب الحلبة، فشتى حال مقدمة على الفعل العامل فيها مع الاسم الظاهر، فدلّ على جوازه، وأما القياس، فلأن العامل فيها متصرف، وإذا كان العامل متصرفاً، وجب أن يكون عمله متصرفاً، وإذا كان عمله متصرفاً وجب جواز تقديم معموله عليه كقولهم: (عمراً ضرب زيد) فالحال تشّبه بالمفعول، وكما يجوز تقديم المفعول على الفعل، فكذلك يجوز تقديم الحال عليه[1].

وفي هذه القضية يؤيد الأنباري رأي البصريين، ويجيب عن كلمات الكوفيين قائلاً:

وأما قول الكوفيين بعدم جواز تقدم الحال، لأنه يؤدي إلى تقديم المضمر على المظهر، رأينا فساد هذا الأمر، وذلك لأنه وإن كان مقدماً في اللفظ، إلا أنه مؤخر في المعنى، وإذا كان مؤخراً في التقدير، جاز فيه التقديم، قال تعالى: (فَأَوْجَسَ فِي نَفْسِهِ خِيفَةً مُّوسَى) [طه: 67]، فالضمير في "نفسه" عائد إلى موسى، وإن كان مؤخراً في اللفظ، إلا أنه لما كان في تقدير التأخير، جاز التقديم، ويؤيد هذا الكلام قول زهير:

مَنْ يلْقَ يوماً على عِلَّاتِهِ هَرِماً يلقَ السَّماحةَ مِنْه والنَّدى خُلُقا[2]

فالهاء في (علاته) تعود إلى (هرم)، لأنه في تقدير التقديم[3].

---

[1] الأنباري، الأنصاف، ج1، ص203.

[2] زهير بن أبي سلمى، ديوان زهير بن أبي سلمى، تحقيق: علي حسن فاعور، دار الكتب العلمية، 1988، لبنان،ط1، ص77.

[3] الأنباري، الأنصاف، ج1، ص204.

وقد ورد في البحر المحيط قوله تعالى: ﴿وَقَالُواْ مَا فِي بُطُونِ هَـذِهِ الأَنْعَامِ خَالِصَةٌ لِّذُكُورِنَا﴾ وقد قرأ عبدالله وابن جبير خالصاً بالنصب، من غير تاء، وانتصب على الحال من الضمير الذي تضمنته الصلة، أو على الحال من (ما) على مذهب أبي الحسن في إجازته تقديم الحال على العامل فيها[1].

وفي قوله تعالى: ﴿خُشَّعًا أَبْصَارُهُمْ يَخْرُجُونَ مِنَ الْأَجْدَاثِ﴾ [سورة القمر: 54]، وقد انتصبت خشعاً على الحال من ضمير يخرجون، والعامل فيه يخرجون؛ لأنه فعل متصرف، وفي هذا دليل على بطلان مذهب الجرمي، لأنه لا يجوز تقدم الحال على الفعل، وإن كان متصرفاً، فقد قرأ القرّاء، ومنهم قتادة وأبو جعفر وشيبة، والأعرج: خشعاً جمع تكسير. وابن عباس وابن جبير ومجاهد الجحدري، وأبو عمرو وحمزة والكسائي: خاشعاً بالإفراد، وقرأ أبي وابن مسعود خاشعةً، وجمع التكسير أكثر في كلام العرب، وقال الفرّاء وأبو عبيدة: كله جائز[2].

ويؤكد هذا الأمر الأشموني في شرحه لألفية ابن مالك، ومستدلاً بقوله تعالى: ﴿خُشَّعًا أَبْصَارُهُمْ يَخْرُجُونَ مِنَ الْأَجْدَاثِ﴾ فتقدمت الحال على عاملها، وكذلك قولنا: مخلصاً زيدٌ دعا[3].

كما أن تقديم المضمر على الظاهر، إنما يمتنع إذا تقدم لفظاً دون معنًى نحو: ضرب غلامُه زيداً، وأما إذا تقدم والنية به التأخير، فلا بأس به نحو (ضرب غلامَه زيدٌ) فالغلام هنا مفعول به، والأصل أن يكون بعد الفاعل، فهو وإن تقدم لفظاً فهو مؤخر تقديراً وحكماً، ومنه قوله تعالى: ﴿فَأَوْجَسَ فِي نَفْسِهِ خِيفَةً مُّوسَى﴾ فالهاء في نفسه عائدة إلى موسى

---

[1] أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط، ج4، ص660.

[2] أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط، ج10، 36.

[3] الأشموني، شرح الأشموني لألفية ابن مالك، ج2، ص21.

وإن كان الظاهر متأخراً، لأنه في حكم المقدم من حيث كان فاعلاً، ومثله قولهم في المثل: في أكفانه لُفَّ الميت، وقالوا: في بيته يؤتى الحكم[1].

تقديم خبر المبتدأ عليه:

اختلف النحاة في قضية تقديم الخبر على المبتدأ، فذهب الكوفيون إلى عدم جواز ذلك؛ لأنه يؤدي إلى تقدم ضمير الاسم على ظاهره، فلو قلت: "قائم زيد" كان في قائم ضمير زيد، وكذلك قولنا: "أبوه قائم زيد" كانت الهاء في أبوه ضمير زيد" ولا يوجد خلاف بين النحويين في أن رتبة ضمير الاسم بعد ظاهره؛ فوجب أن لا يجوز تقديمه عليه[2].

وفي هذه المسألة ذهب البصريون إلى أنه يجوز تقديم خبر المبتدأ عليه، لأنه قد جاء كثيراً في كلام العرب وأشعارهم، ومن أمثلته قولهم "في بيته يؤتى الحكم"، وقولهم "في أكفانه لفَّ الميت"، وحكى سيبويه (تميمي أنا) ففي هذه الأمثلة نلحظ تقدم الضمير على الظاهر، لأن التقدير فيها: الحكم يؤتى في بيته، والميت لف في أكفانه، وأنا تميمي، ومما جاء في أشعار العرب، ما قاله الشاعر:

بنونا بنو أبنائنا وبناتنا ... بنوهن أبناء الرجال الأباعد[3]

والتقدير بنو أبنائنا بنونا[4].

وفي هذه القضية يؤيد الأنباري رأي البصريين، ويجيب عن كلمات الكوفيين قائلاً:

أما قولهم: لو جوزنا تقديم الخبر على المبتدأ، لأدى ذلك إلى تقدم ضمير الاسم على ظاهره، رأينا أنّ هذا الأمر فاسدٌ؛ وذلك لأن الخبر، وإن كان مقدماً في اللفظ، إلا أنه متأخر في التقدير، واحتج الأنباري بقوله تعالى: ﴿فَأَوْجَسَ فِي نَفْسِهِ خِيفَةً مُّوسَى﴾ [طه: 67]

---

[1] ابن يعيش، شرح المفصل، ج1، ص235.

[2] الأنباري، الأنصاف،ج1، ص65.

[3] من شواهد البغدادي في الخزانة، ج1، ص444 ونسبه للفرزدق.

[4] الأنباري، الأنصاف،ج1، ص65-66.

فالهاء عائدة إلى موسى، وإن كان متأخراً لفظا؛ لأنّ موسى في تقدير التقديم، والضمير في تقدير التأخير[1].

واحتج الأنباري أيضاً بقوله تعالى: ﴿وَإِذِ ابْتَلَى إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ﴾ [البقرة: 124]، فنجد أنّه قد تقدم فيه ضمير الاسم على ظاهره تقديراً لا لفظاً، والضمير متى تقدم تقديراً لا لفظاً فإنه يجوز، بخلاف ما تقدم عليه لفظاً وتقديراً[2].

والأصل في الخبر أن يتأخر عن المبتدأ، لأن الخبر يشبه الصفة، من حيث أنه موافق في الإعراب، لما هو له دال على الحقيقة، أو على شيءٍ من سببه[3].

تقديم معمول الإغراء:

تفرقت آراء علماء النحو في هذه القضية النحوية، فذهب الكوفيون إلى أن عليك، ودونك وعندك في أسلوب الإغراء، يجوز تقديم معمولاتها عليها نحو: زيدًا عليك، عمراً عندك، وبكرًا دونك، واحتجوا لرأيهم بقوله تعالى: ﴿كِتَابَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ﴾ [النساء: 24] والتقدير: عليكم كتاب الله: أي الزموا كتاب الله، فنصب كتاب بعليكم، فدل على جواز تقديمه، ومن القياس احتج الكوفيون بقول الشاعر:

يـــا أيُّهـــا المَـــائِحُ دَلْـــوي دُونَكـــا إنِّـــي رأيـــتُ النـــاسَ يحْمـــدُونَكا[4]

والتقدير: دونك دلوي، فدلوي في موضع نصب بدونك فدلّ على جواز تقديمه[5].

أمّا عن رأي البصريين في هذه المسألة، فقد ذهبوا إلى عدم جواز تقديم معمولاتها عليها، وإلى هذا الرأي ذهب الفراء من الكوفيين، واحتج البصريون بعدم جواز تقدم

---

[1] الأنباري، الأنصاف،ج1، ص68.

[2] الأنباري، الأنصاف، ج1، ص70.

[3] الأشموني، أبو الحسن علي بن محمد بن عيسى، شرح الأشموني لألفية ابن مالك، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1981، ص199.

[4] الرجز، لجارية من بني مازن، في الدرر (301/5) وشرح التصريح (200/2) وبلا نسبه في أسرار العربية (165) وخزانة الأدب (201/6).

[5] الأنباري، الأنصاف، ج1، ص228.

معمولاتها عليها، بأن هذه الألفاظ، فرع على الفعل في العمل؛ لأنها عملت عمله لقيامها مقامه، فينبغي أن لا تتصرف تصرفه، فوجب عدم تقديم معمولاتها عليها[1].

وفي هذه القضية يرد الأنباري على الكوفيين بقوله: إنّ احتجاجهم بقوله تعالى: (كِتَابَ اللّهِ عَلَيْكُمْ) ليس لهم فيه حجة، لأن كتاب الله ليس منصوباً بعليكم، وإنما هو منصوب؛ لأّنه مصدر، والعامل فيه مقدر، والتقدير: (كتب كتاباً الله عليكم)، وقد قُدِّر هذا الفعل، ولم يظهر، لدلالة ما تقدم عليه[2].

وأما عن احتجاجهم بقول الشاعر: فيرى الأنباري بأن المعنى هو الخبر، لا الأمر، وذلك أّنه نّبه أنّ دلوه قريب منه، ليعتني بملئه[3].

ويرى أبو حيان الأندلسي، بأن كتاب الله عليكم، انتصب بإضمار فعل، وهو فعل مؤكد لمضمون الجملة السابقة، من قوله: حرمت عليكم، وكأنه قيل: كتب الله عليكم تحريم ذلك كتاباً، وأما ما ذهب إليه الكسائي من أنه يجوز تقديم المفعول في باب الإعراب، الظروف والمجرورات مستدلاً بهذه الآية، والتقدير عنده: عليكم كتاب الله: أي الزموا كتاب الله. لا يتحر دليله، لاحتماله أن يكون مصدراً مؤكداً[4].

وهكذا نرى في هذه القضية أن الاختلاف بين النحاة ناشئ عن قضايا إعرابية من حيث التقديم والتأخير، وفي هذه المسألة أفضل رأي البصريين.

---

[1] الأنباري، الأنصاف، ج1، ص229.

[2] الأنباري، الأنصاف، ج1، ص230.

[3] العكبري، أبو البقاء، التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، تحقيق: عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، مكتبة العكيبات، ط1، ص374.

[4] الأندلسي، أبو حيان: محمد بن يوسف، تفسير البحر المحيط، تحقيق: صدقي محمد جميل، دار الفكر، بيروت، طبع142هـ، ج3، ص584-585.

باب الأسماء: المسائل التي اختلف في عاملها

رافع الخبر بعد إن المؤكدة:

اختلف النحاة في العامل في رفع الخبر بعد إن المؤكدة، فذهب الكوفيون إلى أنّ (إنّ) وأخواتها لا ترفع الخبر، نحو: إنّ زيداً قائمٌ، واحتج الكوفيون لرأيهم، بأنّ الأصل في هذه الحروف، أنها لا تنصب الاسماء، ولا ترفع الخبر، وإنما نصبت ورفعت، لأنها أشبهت الفعل، وإذا كانت فرعاً عليه، فهي أضعف منه، فالفرع أضعف من الأصل، فوجب أن لا يعمل في الخبر جرياً على القياس في حط الفروع عن الاصول، فلو أعملناها، لأدى ذلك إلى تسويتها بالأفعال، وذلك لا يجوز؛ فوجب أن تبقى مرفوعة قبل دخولها، وما يدل على ضعف عملها أنه يدخل على الخبر ما يدخل على الفعل لو ابتدئ به.

واحتجوا لذلك بقول الشاعر:

لا تُرَكَنِّـــــي فـــــيهم شَـــــطِرا إنِّـــــي إِذَنْ أُهْلِـــــكَ أَو أَطِيـــــرَا[1]

فنصب بـ إذْن، وقد روي عن أناسٍ قولهم: إن بك زيدٌ مأخوذٌ، فلم تعمل (إن) لضعفها[2].

أّما أصحاب المذهب البصري، فذهبوا إلى أنّ (إن) وأخواتها هي العامل في رفع خبرها؛ لأن قوتها أصبحت مشابهة لقوة الفعل، فقد أشبهته لفظاً ومعنىً، ووجه المشابهة في خمسة أوجه؛ فهي على وزن الفعل، وتقبل نون الوقاية، كما أنها مبنية على الفتح، وتقتضي الاسم كما يقتضيه الفعل، كما أنها تحتوي على معنى الفعل، وبناءً على هذا التشابه، وجب أن تعمل (إنّ) وأخواتها عمل الفعل[3].

وفي هذه المسألة يؤيد الأنباري أصحابه، ويرد على الكوفيين قائلاً:

إن رأي الكوفيين، بأنّ هذه الاحرف إنما نصبت، لشبهٍ بالفعل، فينبغي أن لا تعمل في الخبر، لأنه يؤدي إلى التسوية بين الأصل والفرع، قلنا: إن هذا رأي فاسد، فهو يبطل باسم الفاعل؛ لأنه عمل لشبه الفعل، يعمل عمله، ويكون له مرفوع ومنصوب كالفعل،

---

[1] من شواهد الغدادي في الخزانة، ج8، 456، ولم ينسبه لقائل.

[2] الأنباري، الإنصاف، ج1، ص176-177.

[3] الأنباري، الإنصاف، ج1، ص177-178.

نحو: زيدٌ ضاربٌ أبوه عمراً، ومما يدل على ضعف رأي الكوفيين بأَنْ ضَعُفَ عمل إنّ وأخواتها، أنها تعمل في الاسم إذا فصلت بينها وبينه بظرف، أو حرف جر، ومنه قوله تعالى: (إِنَّ لَدَيْنَا أَنكَالًا وَجَحِيمًا) [المزمل: 112] وقوله تعالى: (إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَةً) [البقرة: 248][1].

وأما قول الكوفيين: بأنّ الخبر يكون باقياً على رفعه قبل دخولها عليه، رأينا أنَّه فاسد؛ وذلك لأن الخبر على قولهم مرفوع بالمبتدأ، والمبتدأ مرفوع به؛ فهما يترافعان، ولا خلاف، فالترافع قد زال، بدخول هذه الأحرف على المبتدأ أو نصبها إياه، فلو قلنا إنّه مرفوع بما كان يرتفع به قبل دخولها مع زوالِه، لأدى ذلك إلى أن يرتفع الخبر بغير عامل، وهذا محال[2].

وأما احتجاج الكوفيين بالشعر، فيردُّ الأنباري عليهم قائلاً:

إن هذا شاذ، فلا حجة لهم فيه، كما أن الخبر هنا محذوف كأنه قال: لا تتركني فيهم غريباً بعيداً إني أذلُّ، إني إذن أهلك أو أطيرا، وحذف الفعل، الذي هو الخبر. لأن في الثاني دلالة على الأول المحذوف، فإذن، (ما) دخلت على الخبر، كما يمكن أن يكون جعل ((إذْن أهلك أو أطيرا)) في موضوع الخبر، نحو: إني لن أذهب فشبه إذن ب(لن) وإنكانت لن لا تُلغى في حالٍ بخلاف إذن[3].

ويؤكد الاشموني رأي البصريين بقوله:

إن (إنّ) وأخواتها هي العاملة في رفع الخبر، كما أنها هي من تنصب المبتدأ اسماً لها، ومن العرب من ينصب بها الجزأين كقولنا: إنّ حراسنا أسداً[4].

---

[1] الأنباري، الإنصاف، ج1، ص178.

[2] الأنباري، الإنصاف، ج1، ص179.

[3] الأنباري، الإنصاف، ج1، ص179.

[4] الاشموني– الشافعي: علي بن محمد بن عيسى، شرح الاشموني على ألفية ابن مالك، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، ج1، ص294.

ويؤكد ابن يعيش في شرح المفصل: بأنّ العامل (إنّ) قد تخطى الظرف إلى ما بعده فنصب اسم إن، فدلّ ذلك أن العامل هو (إنّ) كما في قوله تعالى: ﴿إِنَّ لَدَيْنَا أَنكَالًا وَجَحِيمًا﴾[1].

النصب في الصفة إذا كرر الظرف التام:

اختلف نحاة البصرة والكوفة في هذه القضية النحوية، فيرى الكوفيون بأن النصب واجبٌ إذا كرر الظرف التام، وهو خبر المبتدأ وذلك نحو: في الدار زيدٌ قائماً فيها، واحتجوا لرأيهم من خلال النقل والقياس، أما النقل، فقد قال تعالى: ﴿وَأَمَّا الَّذِينَ سُعِدُوا فَفِي الْجَنَّةِ خَالِدِينَ فِيهَا﴾ [هود: 108] فقوله خالدين منصوب بالحال، ولا يجوز غيره، وقال تعالى: ﴿فَكَانَ عَاقِبَتَهُمَا أَنَّهُمَا فِي النَّارِ خَالِدَيْنِ فِيهَا﴾ [الحشر: 17].

ووجه الدليل في هاتين الآيتين: أنّ القرّاء أجمعوا فيهما على النصب، ولم يرَو عن أحد أنه قرأها بالرفع، وأما حجتهم من القياس، فهي استقامة المعنى في حالة النصب أفضل من الرفع، فلو حملناه على الرفع لبطلت الفائدة، أما البصريون فذهبوا إلى أن النصب، لا يجب إذا كرر الظرف، وهو خبر المبتدأ، بل يجوز فيه الرفع، كما يجوز فيه النصب[2].

واحتج البصريون لرأيهم، بأن الرفع جائز بقولهم: إنّه إذا لم يكرر الظرف، يجوز فيه الرفع والنصب، وكذلك الأمر إذا كرر، فيجوز فيه الرفع والنصب، فالتكرار هنا على سبيل التوكيد، وهذا مستعمل في لغة العرب[3].

وفي هذه المسألة يؤيد الأنباري أصحابه، ويجيب عن كلمات الكوفيين قائلاً:

إن احتجاجهم بالآيتين السابقتين، لا حجة لهم فيه، فلا دليل فيهما على عدم جواز الرفع، وإنما فيهما دلالة على جواز النصب، وقولهم: إنه لم يرد عن القراء من قرأ بالرفع،

---

[1] شرح المفصل لابن يعيش، ج2، ص61.

[2] الأنباري، الإنصاف، ج1، ص258–259.

[3] الأنباري، الإنصاف، ج1، ص259.

فوجب، أّنه لا يجوز – رأينا أنه أمر فاسد، فقد ورد عن الاعمش أنه قرأ (خالدون فيها) بالرفع[1].

وأما الردّ على قولهم: إّنه لو حملناه على الرفع، لبطلت الفائدة، ذهبنا إلى أنه رأيٌ فاسد، فالفائدة عند العرب بتكرير اللفظ، وهذا من مذاهبهم فيقولون: لقيت زيداً زيداً، وعمراً عمراً... .

وقد قال تعالى: ﴿وَهُم بِالآخِرَةِ كَافِرُونَ﴾ [هود:19]. فدلّ هذا على جواز التكرير، وبه تعم الفائدة[2].

ومن ذلك قوله عزّ وجل: ﴿أَيَعِدُكُمْ أَنَّكُمْ إِذَا مِتُّمْ وَكُنتُمْ تُرَابًا وَعِظَامًا أَنَّكُم مُّخْرَجُونَ﴾ هذه الآية (فكان عاقبتهما أنهما في النار خالدين فيها) وقوله عزّ وجل: ﴿وَأَمَّا الَّذِينَ سُعِدُواْ فَفِي الْجَنَّةِ خَالِدِينَ فِيهَا﴾[3].

وتقول كان زيد في الدار قائماً، فإن شئت نصبت، وإن شئت جعلت في الدار الخبر، ونصبت قائماً على الحال وتقول: إّن زيداً في الدار فائماً على الحال، وعلى القول الآخر إن زيداً في الدار قائٌم، وإن كررت الظرف، فكذلك تقول: إن زيداً في الدار قائماً فيها، وكان زيدٌ في الدار قائماً فيها، وإن شئت قلت إّن زيداً في الدار قائماً فيها، سيجري مجراه قبل التثنية فيها قال عزّ وجل: ﴿فَكَانَ عَاقِبَتَهُمَا أَنَّهُمَا فِي النَّارِ خَالِدَيْنِ فِيهَا﴾ وقوله تعالى: ﴿وَأَمَّا الَّذِينَ سُعِدُواْ فَفِي الْجَنَّةِ خَالِدِينَ فِيهَا﴾ فكان ذلك بمنزلة هذا من الابتداء[4].

الاسم المرفوع بعد إن الشرطية:

اختلف النحاة وتفرقت آراؤهم في قضية العامل في رفع الاسم بعد إن الشرطية، فذهب الكوفيون إلى أنه إذا تقدم الاسم المرفوع بعد (إن) الشرطية، نحو: إن زيدٌ أتاني آته،

---

(1) الأنباري، الإنصاف، ج1، ص259.

(2) الأنباري، الإنصاف، ج1، ص260.

(3) المبرد، المقتضب، ج2، ص356.

(4) المبرد، المقتضب، ج4، ص317.

فهو مرفوع بما عادَ إليه من الفعل من غير تقدير فعل مقدر[1]، واحتج الكوفيون لرأيهم، بأنه لقوة (إن) الشرطية جاز تقديم الاسم المرفوع بعدها، كما أنها هي الأصل في باب الجزاء، كما أن الاسم المرفوع بعد (إن) الشرطية يرتفع بما عاد إليه من الفعل من غير تقدير؛ لأن المكني المرفوع في الفعل، هو الاسم الأول؛ فينبغي أن يكون مرفوعاً به، وإذا كان مرفوعاً به لم يفتقر إلى فعل مقدر[2].

أما أصحابُ المذهب البصري، فيرون أن الاسم المرفوع بعد إن الشرطية يرتفع بفعل مقدر، يفسره الفعل المظهر، أما الأخفش فيرى أنه يرتفع بالابتداء، واحتج البصريون لرأيهم، بأنه لا يجوز الفصل بين حرف الجزم، وبين الفعل باسم لم يعمل فيه؛ لأنه لا يجوز تقديم ما يرتفع بالفعل عليه، فلو لم يقدر ما يرفعه، لبقي الاسم مرفوعاً بلا رافع، وهذا الامر لا يجوز، فدلّ على أن الاسم يرتفع بفعل مقدر، وأن الفعل المظهر يفسره[3].

وفي هذه المسألة يؤيد الأنباري رأي أصحابه، ويجيب عن كلمات الكوفيين قائلاً: إنّ (إن) وإن كانت هي الاصل في باب الجزاء، فهذا لا يدل على جواز تقدم الاسم المرفوع، بالفعل عليه؛ لأنه يؤدي إلى أن يتقدم ما يرتفع بالفعل عليه؛ لأنه غير جائز، ولا مثيل له في كلام العرب، ويرد الأنباري على الاخفش الذي يرى بأن الاسم المرفوع بعد إن الشرطية يرتفع بالابتداء، بأنه أمر فاسد؛ وذلك لأن حرف الشرط يقتضي الفعل ويختص به كما في قوله تعالى: ﴿إِذَا السَّمَاء انشَقَّتْ﴾ {الانشقاق:1}[4].

وقد ورد في الخصائص أنّ حذف الفعل يكون على ضربين أحدهما أن تحذفه والفاعل فيه، والآخر أن تحذف الفعل وحده، وذلك أن يكون الفاعل مفصولاً عنه مرفوعاً به وذلك نحو: أزيدٌ قام. فزيد مرفوع بفعل مضمر محذوف خالٍ من الفاعل؛ لأنك تريد أقام

---

[1] الأنباري، الإنصاف، ج2، ص615-616.

[2] الأنباري، الإنصاف، ج2، ص616.

[3] الأنباري، الإنصاف، ج2، ص616.

[4] الأنباري، الإنصاف، ج2، ص617-620.

زيدٌ فلما أضمرته فسرته بقولك: قام وكذلك قوله تعالى: ﴿إِذَا السَّمَاء انشَقَّتْ﴾ و ﴿إِذَا الشَّمْسُ كُوِّرَتْ﴾ ونحوه، الفعل فيه مضمر وحده أي: إذا انشقت السماءُ وإذا كورت الشمسُ[1].

ويرى ابن يعيش بأن الاسم محمول على فعل قبله مضمر يفسره الظاهر وذلك لاقتضائهما الفعل دون الاسم، فإن وإذا متشابهان في ذلك كما في قوله تعالى: ﴿إِذَا السَّمَاء انشَقَّتْ﴾ ونحو: إن امرؤ هلك، وقال تعالى: ﴿لَّوْ أَنتُمْ تَمْلِكُونَ خَزَآئِنَ رَحْمَةِ رَبِّي﴾ فقوله أنتم فاعل فعل دلّ عليه (تملكون) هذا الظاهر، والتقدير (لو تملكون خزائن تملكون)[2].

القول في رافع المبتدأ ورافع الخبر:

تعتبر قضية العامل في رفع المبتدأ والخبر من القضايا النحوية التي اختلف فيها البصريون والكوفيون، وفيما يلي عرض لآرائهم وحججهم.

ذهب الكوفيون إلى أن المبتدأ يرفع الخبر، وأن الخبر يرفع المبتدأ، فهما يترافعان أّما البصريون، فذهبوا إلى أنّ المبتدأ يرتفع بالإبتداء، وأما الخبر فاختلفوا فيه، وذهبت طائفة أخرى إلى أنه يرتفع بالمبتدأ والابتداء معاً، وذهبت طائفة أخرى إلى أنه يرتفع بالمبتدأ والمبتدأ يرتفع بالابتداء[3].

واحتّج الكوفيون لرأيهم بقوله تعالى: ﴿أَيًّا مَّا تَدْعُواْ فَلَهُ الأَسْمَاء الْحُسْنَى﴾{الاسراء:110}، فنصب (أيًّاما) بـ (تدعوا) وجزم (تدعوا) بـ (أّيما) فكان كل واحدٍ منهما عاملاً ومعمولاً، قال تعالى: ﴿فَأَيْنَمَا تُوَلُّواْ فَثَمَّ وَجْهُ اللّهِ﴾، فأينما منصوب بتكونوا و تكونوا مجزوم بأينما. وقال تعالى: ﴿أَيْنَمَا تَكُونُواْ يُدْرِككُّمُ الْمَوْتُ﴾ فأينما منصوب بتكونوا وتكونوا مجزوم بأينما[4].

---

[1] ابن جني، الخصائص، ج2، ص382.

[2] شرح المفصل لابن يعيش، ج5، ص123.

[3] الأنباري، الإنصاف، ج1، ص44.

[4] الأنباري، الإنصاف، ج1، ص45.

واحتج البصريون لرأيهم بأن العامل هو الابتداء، وإن كان الابتداء هو التعري من العوامل اللفظية، لأن العوامل في هذه الصناعة ليست عوامل حسية، وإنما هي أمارات ودلالات، وإذا كانت العوامل في محل الإجتماع إنما هي أمارات ودلالات، فالأمارة والدلالة تكون بعدم شيء كما تكون بوجود شيء، فدل ذلك على أن العامل هو الابتداء[1]

ويرد الأنباري على رأي الكوفيين بأنهما يترافعان بأنّ هذا القول محال، لأن العامل سبيله أن يقدر قبل المعمول، فوجب أن يكون كل واحد منهما قبل الآخر، وهذا أمرٌ محال. وأمّا ما احتجوا به من آيات فلا حجة لهم فيه، من أن الفعل بعد (أيّاما) (وأينما) مجزوم بإن وأيّاماً، وأينما نابا عن إنْ لفظاً وإن لم يعملا شيئاً كما جاز أن يعمل كل واحد منهما في صاحبه لاختلاف عملهما، ولم يعملا من وجه واحد فيجوز أن يجتمعا ويعمل كل واحد منهما في صاحبه، كما وإنما عمل كل واحد منهما في صاحبه، لأنه عامل فاستحق أن يعمل، وهنا لا خلاف بأن المبتدأ والخبر نحو: (زيدٌ أخوك) اسمان باقيان على أصلهما في الاسمية، والأصل في الأسماء أن لا تعمل؛ فبان الفرق بينهما[2].

وهذه الحروف كلها هذا مجازها فأصل الجزاء أن تكون أفعال مضارعة، لأنه يعربها ولا يعرب إلا المضارع، فإذا قلت إن سألتني آتك فتأتني مجزومة بأن، وآتك مجزومة بإن، وتأتيني، ونظير ذلك من الأسماء قولك: زيد منطلق فزيد مرفوع بالابتداء والخبر رفع بالابتداء والمبتدأ ولا تكون المجازاة إلا بالفعل؛ لأن الجزاء إنما يقع بالفعل أو بالفاء لأن معنى الفعل فيهما فأما الفعل فقولك إن أكرمك وإن تزرني أزرك[3].

وفي شرحه لألفية ابن مالك يرى الاشموني: بأن العرب، رفعوا المبتدأ بالابتداء، وهو الاهتمام بالاسم وجعله مقدماً، ليسند إليه، فهو أمرٌ معنوي، وكذلك رفعت العرب الخبر بالمبتدأ، وحده، وقال سيبويه فأما الذي بنى عليه شيء هو هو، فإن المبني عليه يرتفع به،

---

[1] الأنباري، الإنصاف، ج1، ص46.

[2] الأنباري، ج1، ص48.

[3] المبرد، محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالي الأزدي. المقتضب، تحقيق: محمد عبد الخالق عظمة، عالم الكتب، بيروت، ج2، ص49.

كما ارتفع هو بالابتداء، وقيل رافع الجزأين هو الابتداء، لأنه اقتضاهما، ونظير ذلك أنّ معنى التشبيه في (كأنّ)اقتضى مشبهاً، ومشبهاً به كانت عامله فيهما، وضعف بأنّ اقوى العوامل لا يعمل رفعين بدون إتباع، فما ليس أقوى أولى أن لا يعمل ذلك، ويرى المبرد بأن الابتداء يرفع المبتدأ، وهما رافعان للخبر، وهو قول بما لا نظير له، وذهب الكوفيون كما ذكرنا بأنهما يترافعان، وهذا الخلاف لفظي[1].

رافع الاسم الواقع بعد الظرف:

اختلف النحاة في عامل الرفع في الاسم الواقع بعد الظرف، ولهم في ذلك آراء وحجج وفيما يلي عرض لآرائهم وحججهم:

يرى الكوفيون أن الظرف يرفع الاسم إذا تقدم عليه، ويسمون الظرف المحل، ومنهم من يسميه الصفة، وذلك نحو قولك (أمامك زيد) و(في الدار عمر)، وإليه ذهب الأخفش والمبرد من البصريين[2].

أما البصريون فقد ذهبوا إلى أنّ الظرف لا يرفع الاسم إذا تقدم عليه، وإنما يرتفع بالابتداء، لأنه قد تعرى من العوامل اللفظية، ومنه قوله تعالى: ﴿إِنَّ لَدَيْنَا أَنكَالًا وَجَحِيمًا﴾ {المزمل،12}، ولم يرَو عن أحد من القراء أنه كان يذهب إلى خلاف النصب، دلّ على ما قلناه[3]. واحتج الكوفيون لرأيهم بالاستشهاد بقول سيبويه على أنّ الظرف يرفع إذا وقع خبراً لمبتدأ أو صفة لموصوف، أو حالاً لذي حال، أو صلة لموصول، أو معتمداً على استفهام أو نفي أو كان الواقع بعده أن التي في تقدير المصدر[4].

فالخبر كقوله تعالى: ﴿فَأُوْلَئِكَ لَهُمْ جَزَاء الضِّعْفِ﴾ {سبأ:37} فجزاء مرفوع بالظرف، والحال كقوله تعالى: ﴿وَآتَيْنَاهُ الإِنجِيلَ فِيهِ هُدًى وَنُورٌ﴾ {المائدة:46} فهدى ونور مرفوعان

---

[1] الأشموني، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ج1، ص93.

[2] الأنباري، ج1، ص51.

[3] الأنباري، الإنصاف، ج1، ص52-53.

[4] الأنباري، الإنصاف، ج1، ص51-52.

بالظرف، لأنه حال من الإنجيل، ويدل عليه قوله تعالى: ﴿وَمُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ﴾{الرعد:43} والصلة كقوله تعالى: ﴿وَمَنْ عِندَهُ عِلْمُ الْكِتَابِ﴾ {إبراهيم:43}. والمعتمد على الهمزة كقوله تعالى: ﴿أَفِي اللَّهِ شَكٌّ﴾ [1].

ويرى الأنباري بأن قولهم:إنّ سيبويه يساعدنا على أن الظرف يرفع إذا وقع خبراً لمبتدأ، أو صفة لموصوف، أو حالاً لذي حال، أو صلة لموصول، أو معتمداً على همزة الاستفهام إلى غير ذلك" فإنما كان كذلك، لأن هذه المواضيع أولا بالفعل من غيره فرجح جانبه على الابتداء[2].

ويؤكد العكبري رأي البصريين بأن الظرف جامد، فلم يعمل كسائر الجوامد كما أنه لو كان عاملاً عمل الفعل لما عمل فيه عامل آخر وتخطاه إلى الاسم وأنت تقول: إنّ زيداً خلفك، وكان خلفك زيدٌ، ورأيت خلفك زيداً، فيعمل الفعل في الاسم ولا يعمل الظرف، ولو جرى الظرف مجرى الفعل، لما دخلت عليه هذه العوامل، لأن من حكمها ألا تدخل على الفعل[3].

باب الأسماء – ظواهر الضمير

العطف على الضمير المرفوع:

اختلف النحاة في مسألة العطف على الضمير المرفوع المتصل في اختيار الكلام، فذهب الكوفيون إلى جواز ذلك نحو: قمتُ وزيدٌ، وخالفهم البصريون بعدم جواز ذلك إلّا على قبح في ضرورة الشعر، وأجمع البصريون والكوفيون على جواز العطف من غير قبح، إذا كان هنالك توكيد أو فصل[4].

---

[1] الأنباري، الإنصاف، ج1، ص52.

[2] الأنباري، الإنصاف، ج1، ص55.

[3] العكبري، التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، ص235.

[4] الأنباري، الإنصاف، ج2، ص474-475.

وقد احتجَّ كل فريق منهم لرأيه بحجج حتى يقنع الجمهور برأيه، وسنعرض حجج كل فريق، لأجل تفسير هذه الظاهرة.

فقد احتج الكوفيون لرأيهم بكلام العرب، وبآيات التنزيل، قال تعالى: (ذُو مِرَّةٍ فَاسْتَوَى (6) وَهُوَ بِالْأُفُقِ الْأَعْلَى)؛ فعطف (هو) على الضمير المرفوع المستتر في (استوى) والتقدير: فاستوى جبريل ومحمد بالأفق وهو مطلع الشمس، فدلّ على جوازه، وقال الشاعر:

قُلْتُ إذا أَقبلَتْ وَزَهْرٌ تَهَادَى..... كَنِعاجِ الْملا تَعَسَّفْنَ رَمْلا[1]

فعطف (زهر) على الضمير المرفوع في أقبلت[2].

واحتج البصريون لرأيهم، بأنه لا يجوز العطف على الضمير المرفوع المتصل؛ وذلك لأنه لا يخلو: إمَّا أن يكون مقدراً في الفعل، أو ملفوظاً به، نحو: (قام وزيدٌ) فكأّنه عطف الاسم على الفعل، وإن كان ملفوظاً به، نحو: (قمتُ وزيدٌ)، فالتاء تتنزل بمنزلة الجزء من الفعل، فلو جاز العطف عليه، لكان بمنزلة عطف الاسم على الفعل، وهذا غير جائز[3].

وفي هذه المسألة يؤيد الأنباري رأي البصريين، ويجيب عن كلمات الكوفيين قائلاً:

إنّ احتجاج الكوفيين بقوله تعالى: (ذُو مِرَّةٍ فَاسْتَوَى(6) وَهُوَ بِالْأُفُقِ الْأَعْلَى) فاسدٌ ؛ لأنّ الواو واو الحال، وليست واو العطف، والمراد به جبريل وحده، والمعنى: أنّ جبريل وحده، استوى بالقوة في حالة كونه بالافق، وقيل: فاستوى على صورته التي خلق عليها، في حالة كونه بالأفق، وكان قبل ذلك يأتي النبي –ﷺ– في صورة رجل[4].

---

[1] هذا البيت لعمرو بن ربيعة وهو في ديوانه، ص305، شرحه وقدمه د. فايز محمد، دار الكتاب العربي، بيروت، ط2، 1996.

[2] الأنباري، الإنصاف، ج2، ص4756.

[3] الأنباري، الإنصاف، ج2، ص477.

[4] الأنباري، الإنصاف، ج2، ص477.

وأما احتجاج الكوفيين بالشعر في قول الشاعر: إذا أقبلت وزهرٌ، فهو من الشاذ الذي لا يؤخذ به، ولا يقاس عليه، وجاء هنا للضرورة الشعرية، والعطف عندنا –أي الأنباري– على الضمير المرفوع المتصل في ضرورة الشعر جائز، فلا يكون لكم فيه حجة[1].

وورد في البحر المحيط: فاستوى: أي جبريل في الجو، وهو بالأفق الاعلى، وورد عن الزجاج، والطبري والفرّاء: المعنى فاستوى جبريل، وقوله: وهو: يعني: محمد –ﷺ–، وفي هذا التأويل العطف على الضمير المرفوع من غير فصل، وهذا مذهب الكوفيين، وقد يقال بأن الضمير في (فاستوى) للرسول، وهو لجبريل، وقال الزمخشري: فاستوى: أي استقام على صورته الحقيقية دون الصورة التي كان يتمثل بها، كلما هبط الوحي[2].

ويرى ابن جني أنّ بعضهم ذهب في قوله تعالى: (ذُو مِرَّةٍ فَاسْتَوَى(6) وَهُوَ بِالْأُفُقِ الْأَعْلَى) إلى أن (هو) معطوف على الضمير في استوى، ومما يضعف تقديم المعطوف على المعطوف عليه من جهة القياس، أنك إذا قلت قام وزيدٌ وعمرو، فقد جمعت (زيد) بين عاملين: أحدهما قام، والآخر الواو، ألا تراها قائمة مقام العامل قبلها، وإذا صرت على ذلك، صرت كأنك قد أعملت فيه عاملين، وليس هذا كإعمال الأول أو الثاني في نحو قام وقعد زيد، لأنك في هذا مخّير، إن شئت أعملت الأول، وإن شئت أعملت الآخر، وليس ذلك في نحو: قام زيد وعمرو لأنك لا ترفع عمرو، في هذا إلا بالأول[3].

العطف على الضمير المخفوض:

تعد قضية العطف على الضمير المخفوض دون إعادة الخافض، من القضايا النحوية التي اختلف فيها نحاة البصرة والكوفة، وفيما يلي عرض لمذهب كل منهما ودليله.

---

[1] الأنباري، الإنصاف، ج2، ص477.

[2] أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط في التفسير، ج10، ص10.

[3] ابن جني، الخصائص، ج2، ص389.

يرى الكوفيون أنه يجوز العطف على الضمير المخفوض، دون إعادة الخافض، واحتجوا لرأيهم بكلام العرب، والقرآن الكريم، قال تعالى: (وَاتَّقُواْ اللّهَ الَّذِي تَسَاءلُونَ بِهِ وَالأَرْحَامَ) (النساء: 1) بالخفض، وهي قراءة أحد القراء السبعة –وهو حمزة الزيات– وقراءة ابراهيم النخعي، وقتادة، ويحيى بن وثاب، وطلحة بن مصرف، والأعمش، ورواية الأصفهاني والحلبي عن عبد الوارث، واحتج الكوفيون أيضاً بقوله تعالى: (وَيَسْتَفْتُونَكَ فِي النِّسَاء قُلِ اللّهُ يُفْتِيكُمْ فِيهِنَّ وَمَا يُتْلَى عَلَيْكُمْ) (النساء: 127) فما في موضع خفض، لأنه عطف على الضمير المخفوض في (فيهنّ) وقال تعالى: (لَّكِنِ الرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ مِنْهُمْ وَالْمُؤْمِنُونَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنزِلَ إِلَيكَ وَمَا أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ وَالْمُقِيمِينَ الصَّلاَةَ) (النساء: 162) فالمقيمين في موضع خفض بالعطف على الكاف في (إليك) والتقدير: يؤمنون بما أنزل إليك وإلى المقيمين الصلاة، وقال تعالى: (وَصَدٌّ عَن سَبِيلِ اللّهِ وَكُفْرٌ بِهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ) (البقرة: 217). فعطف المسجد الحرام على الهاء من (به)، وقال تعالى: (وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعَايِشَ وَمَن لَّسْتُمْ لَهُ بِرَازِقِينَ) (الحجر: 20).

فمن في موضع خفض بالعطف على الضمير المخفوض في (لكم) فدلّ على جوازه[1]، كما احتج الكوفيون لرأيهم من خلال الشعر، قال الشاعر:

فاليومَ قرَّبتَ تهجُونا وتشتِمُنا فاذْهب فما بِكَ والأيامِ مِنْ عَجَبِ[2]

فعطف (الأيام) بالخفض على الضمير المخفوض في (بك)، والتقدير، بك والايامِ[3].

أما البصريون فذهبوا إلى عدم جواز العطف على الضمير المخفوض دون إعادة الخافض؛ وذلك لأن الجار والمجرور بمنزلة شيءٍ واحد، فإذا عطفت على الضمير

---

[1].الأنباري، الإنصاف، ج2، ص463.

[2] من شواهد البغدادي في الخزانة، ج5، ص123، ولم ينسبه لقائل.

[3].الأنباري، الإنصاف، ج2، ص463–464.

المجرور، فكأنك عطفت الاسم على الحرف الجار، وعطف الاسم على الحرف لا يجوز، كما لا يجوز عطف المضمر المجرور على المظهر المجرور نحو: "مررت بزيدٍ وك"، وكذلك لا يجوز عطف المظهر المجرور، على المضمر المجرور، فلا يقال: مررت بك وزيدٍ؛ لأن الاسماء مشتركة في العطف، فكما لا يجوز أن يكون معطوفاً، فلا يجوز أن يكون معطوفاً عليه[1].

وفي هذه المسألة نرى الأنباري قد مال إلى رأي البصريين وأجاب عن كلمات الكوفيين قائلاً:

إن احتجاجهم بقوله: (وَاتَّقُواْ اللّهَ الَّذِي تَسَاءلُونَ بِهِ وَالأَرْحَامَ) لا حجة لهم فيه من وجهين: الاول أن قوله (والأرحام) ليس مجروراً بالعطف على الضمير المجرور، وإنما هو مجرور بالقسم، وجواب القسم: "إن الله كان عليكم رقيباً" (النساء:1)، والوجه الثاني: أن قوله والأرحام، مجرور بياء مقدرة غير الملفوظ بها، وهذا له شواهد كثيرة في كلام العرب[2].

وقد ورد في كتاب النشر في القراءات العشر، أن القّراء اختلفوا في قراءة (والأرحام) فقرأ حمزة بخفض الميم وقرأ الباقون بنصبها[3].

ويرى ابن خالويه في الحجة، بأن قوله تعالى: (والأرحام) يقرأ بالنصب والخفض، فالحجة لمن نصب أنه عطفه على الله تعالى وأراد: واتقوا الأرحام، وهذا مذهب البصريين؛ لأنهم أنكروا الخفض، ولحنوا القارئ به وأبطلوه، فهم لا يعطفون الظاهر على المضمر المخفوض، إلا بإعادة الخافض لأنه معه كشيءٍ واحد لا ينفرد منه ولا يحال بينه وبينه ولا يعطف عليه إلا بإعادة الخافض، أما الكوفيون فأجازوا الخفض، واحتجوا للقارئ بأنه

---

[1] الأنباري، الإنصاف، ج2، ص466-467.

[2] الأنباري، الإنصاف، ج2، ص467.

[3] ابن الجزري شمس الدين أبو الخير، النشر في القرءات العشر، تحقيق: علي محمد الضباع، الناشر، المطبعة التجارية الكبرى، ج2، ص282.

أضمر الخافض واستدلوا لذلك من الشعر ومن كلام العرب فقد قيل للعجاج: كيف تجدك؟ يقول: خيرٍ: أي الخير. وقال بعضهم إن معنى الآية: واتقوه في الأرحام أن تقطعوها[1].

ويرد الأنباري على احتجاج الكوفيين بقوله تعالى: (فيهنَّ وما) فيقول: لا حجة لكم فيه لأننا لا نسلم أنه في موضع جر، وإنما هو في موضع رفع، بالعطف على الله والتقدير الله يفتيكم فيهن ويفتيكم فيهن ما يتلى عليكم وهو القرآن، كما أننا نسلم أنه في موضع جر ولكن عطفاً على النساء من قوله (يستفتونك في النساء) وليس على الضمير المجرور في (فيهنّ)، وفي احتجاجاهم في قوله تعالى: (والمقيمين) يرى الأنباري أنها ليست في موضع جر وإنما هي في موضع نصب، والتقدير: أعني المقيمين، وذلك عند تكرار العطف والوصف، وقوله تعالى: (وَصَدٌّ عَن سَبِيلِ اللّهِ وَكُفْرٌ بِهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ) فلا حجة لهم فيه؛ لأن المسجد معطوف مجرور عطى (سبيل الله) والتقدير: وصدٌ عن سبيل الله وعن المسجد الحرام، وأما احتجاجهم بالشعر: فاذهب فما بك والأيامِ، لا حجة لهم فيه؛ لأنه مجرور على القسم وليس على العطف[2].

وقد ورد في البحر المحيط بأن العطف على الضمير المخفوض أمر جائز في الكلام مطلقاً؛ لأن السماع يعضده والقياس يقويه، فالسماع ما ورد عن العرب قولهم: ما فيها غيرهِ وفرسهِ، بجر الفرس على الضمير (غيرهِ)، والقراءة الثانية في السبعة (وَاتَّقُواْ اللّهَ الَّذِي تَسَاءلُونَ بِهِ وَالأَرْحَامَ) وتأويلها على غير العطف على الضمير يخرجها عن فصاحة الكلام، فلا يلتفت إلى التأويل، قرأها كذلك ابن عباس والحسن ومجاهد وقتادة والنخعي ويحيى بن وثاب والأعمش وأبي رزين وحمزه، ومن ادعى اللحن، فيها أو الغلط على حمزة فقد كذب، ومما ورد أيضاً قوله تعالى: (وَصَدٌّ عَن سَبِيلِ اللّهِ وَكُفْرٌ بِهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ) فالمسجد

---

[1] ابن خالوية، الحسين بن أحمد، الحجة في القراءات السبع، تحقيق: عبد العال سالم مكرم، دار الشروق، بيروت، ط4، 1401، ج1، ص118-119.

[2] الأنباري، ج2، ص468.

مجرور معطوف على الضمير المخفوض (به) وإن لم يعد الجار، فالذي نختاره جواز ذلك لوروده في كلام العرب كثيراً نظماً ونثراً[1].

ويرى ابن جني أن الأرحام لم تحمل على العطف المجرور المضمر، وإنما هناك باء ثانية (وبالارحام) ثم حذفت الباء لتقدم ذكرها، فحذفت الباء من قوله (والأرحام) لمشابهتها الباء في (به) موضعاً وحكماً[2].

ويرى ابن يعيش في شرح المفصل أن الجر لا يجوز حملاً على المضمر المجرور، نحو قولك (مالك وزيدٍ)؛ لأن العطف على المضمر المجرور لا يجوز إلا بإعادة الخافض ولذلك استضعف البصريون قراءة حمزة (وَاتَّقُواْ اللّهَ الَّذِي تَسَاءلُونَ بِهِ وَالأَرْحَامَ) بخفض الأرحام عطفاً على الضمير المخفوض (به)[3].

إبراز الضمير إذا جرى الوصف على غير صاحبه:

اختلف نحاة البصرة والكوفة في مسائل نحوية كثيرة تتعلق بالضمير، فبالإضافة إلى اختلافهم في العطف على الضمير المخفوض، والضمير المرفوع في اختيار كلام العرب، كذلك الأمر اختلفوا في إبراز الضمير، إذا جرى الوصف على غير صاحبه، فالكوفيون في هذه المسألة ذهبوا إلى أن الضمير في اسم الفاعل، إذا جرى على غير من هو له نحو: هند زيدٌ ضاربته هي. لا يجب إبرازه، واحتجوا لرأيهم، بأنه قد جاء عن العرب أنهم قد استعملوه بترك إبرازه فيه ، إذا جرى على غير مَنْ هو له، قال الشاعر:

وإنَّ أمــرأَ أَسْــرى إلْيــكِ ودُنـَـــه ... مــن الأرضِ مُوْمَـاةٌ وبيـداءُ سَـمْلَقُ

لَمحْوقَـــةٌ أَنْ تسْـــتجِيبي دُعَـــاءه ... وأَنَّ تعْلَمِـــي أنَّ المَعَـــانَ مفَـــوقُ[4]

---

[1] البحر المحيط، ج2، ص387.

[2] الخصائص، ابن جني، ج1، ص226.

[3] ابن يعيش، شرح المفصل، ج1، ص444.

[4] البيتان للأعشى، وهما في ديوانه ص223، شرح وتعليق د. محمد حسين، مكتبة القماميز بالقاهرة.

ففي هذا الشاهد: ترك الشاعر إبراز الضمير، ولو ابرزه لقال: محقوقة أنت[1].

أما البصريون فذهبوا في هذه المسألة إلى وجوب إبرازه فيه، إذا جرى على غير مَنْ هو له، واحتجوا لرأيهم بإن قالوا لقد أجمعنا على أن اسم الفاعل فرع على الفعل، في تحمل الضمير، إذا كانت الاسماء لا أصل لها في تحمل الضمير، وإنما يضمر فيما شابه منها الفعل، كاسم الفاعل (ضارب)، والصفة المشبهة (حسن)، فإذا ثبت أن اسم الفاعل فرع على الفعل، فلا شك أن المشبه بالشيء يكون أضعف منه في ذلك الشيء، فلو قلنا أنه يتحمل الضمير، في كل حالة، إذا أجرى على من هوله، وإذا جرى على غير من هوله لأدى ذلك إلى التسوية بين الأصل والفرع، وذلك لا يجوز لأن الفروع أبداً تنحط عن درجة الأصول فقلنا: أنه إذا جرى على غير من هو له يجب إبراز الضمير، ليقع الفرق بين الاصل والفرع، كما أن عدم إبراز الضمير إذا جرى الوصف على غير من هوله، يؤدي إلى الالتباس نحو: زيد أخوه ضارب، فإبراز الضمير يزيل اللبس[2].

وفي هذه المسألة يميل الأنباري لرأي أصحابه، ويرد مجيباً عن كلمات الكوفيين قائلاً:

إن احتجاجهم بقول الشاعر: لمحقوقةٌ أن تستجيبي دعاءه: لا حجة لهم فيه؛ لأنه محمول على الاتساع والحذف، والتقدير فيه: لمحقوقه بك أن تستجيبي دعاءه، وإذا جاز أن يحمل البيت على وجه سائغ في العربية، فقد سقط الاحتجاج به. وأّما الإجابة عن قولهم: ترى أرباقهم متقلديها، لا حجة لهم فيه، لأن التقدير فيه ترى اصحاب أرباقهم، إلا أنه حذف المضاف، وأقام المضاف إليه مقامه، كما في قوله تعالى: (وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ) (يوسف: 82) أي أهل القرية.

---

[1] الأنباري، الإنصاف، ج1، ص57-58.

[2] الأنباري، الإنصاف، ج1، ص59-60.

وقال تعالى: (وَأُشْرِبُواْ فِي قُلُوبِهِمُ الْعِجْلَ) (البقرة: 93) ومنه قولهم: الليلة الهلال، أي: طلوعَ الهلالِ؛ لأن ظروف الزمان لا تكون إخباراً عن الجثث[1].

وأما عن قول الكوفيين: بأن الإضمار في اسم الفاعل كان لشبهه بالفعل، وهو يشابه الفعل إذا جرى على غير من هوله، قلنا: فلكونه فرعاً على الفعل، وجب فيه إبراز الضمير، لئلا يؤدي إلى التسوية بين الاصل والفرع، ولما يؤدي إليه ترك الإبراز من اللبس[2].

أسماء الإشارة: هل تأتي موصولة؟

اختلف نحاة البصرة والكوفة في أسماء الإشارة هل تأتي بمعنى الذي والأسماء الموصولة؟ فذهب الكوفيون إلى جواز أن تأتي أسماء الإشارة موصولة، "هذا ذاك زيد" أي الذي قال ذاك زيد، وخالفهم البصريون بعدم جواز ذلك[3].

وقد احتج كل فريق لرأيه على الصورة الآتية: احتج الكوفيون لرأيهم بكلام العرب، والقرآن الكريم، فمن التنزيل قوله تعالى: (ثُمَّ أَنتُمْ هَـؤُلاء تَقْتُلُونَ أَنفُسَكُمْ) (البقرة: 85)، والتقدير: أنتم الذين تقتلون أنفسكم، وقال تعالى: (هَاأَنتُمْ هَـؤُلاء جَادَلْتُمْ عَنْهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا) (النساء: 109) والتقدير: أنتم الذين جادلتم، وقوله تعالى: (وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ يَا مُوسَى) (طه: 1) والتقدير: ما التي بيمنيك، ومن الشعر، قول ابن مفرِّغ:

عَدْسُ ما لِ عبّادٍ عليكِ إمارةٌ أَمِنْتِ، وهذا تحْمِلِينَ طليقُ[4]

أي: والذي تحملين طليق، ففي هذه دلالة على جواز أن تأتي أسماء الإشارة موصولة[5].

---

[1] الأنباري، الإنصاف، ج1، ص61.

[2] الأنباري، الإنصاف، ج1، ص65.

[3] الأنباري، الإنصاف، ج2، ص717.

[4] من شواهد البغدادي في الخزانة، ج6، ص41، ونسبه يزيد بن مفرغ الحميري وهو في ديوانه ص170، وحققه عبدالقدوس أبو صالح.

[5] الأنباري، الإنصاف، ج2، ص717.

أما البصريون، فاحتجوا لرأيهم، بأن الاصل في (هذا) وأسماء الإشارة، أن تكون دالةً على الإشارة، والذي وسائر الاسماء الموصولة، ليست في معناها، فينبغي أن لا يحمل عليها، وهذا تمسك بالأصل، واستصحاب الحال، فدلّ على فساد رأي الكوفيين[1].

وفي هذه المسألة يميل الأنباري لرأي أصحابه، ويخالف الكوفيين ويجيب عن كلماتهم قائلاً:

أنّ قوله تعالى: (ثُمَّ أَنتُمْ هَؤُلاء تَقْتُلُونَ أَنفُسَكُمْ) لا حجة لهم فيه، لأن هؤلاء اسم إشارة باقٍ على أصله، ولا يحمل معنى الذين، وهو في موضع نصب على الاختصاص وليس خبراً كما زعمتم، كما أنّ هؤلاء يمكن أن تكون توكيداً لأنتم، أو تكون منادى مفرداً، والتقدير: ثم أنتم هؤلاء، وقد حذف حرف النداء، كما في قوله تعالى: (يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَذَا) (يوسف: 29) وحذف حرف النداء كثيٌر في كلام العرب[2].

ويرى الأنباري أن احتجاج الكوفيين بقوله تعالى: (وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ يَا مُوسَى) فاسد؛ لأن تلك معناها الإشارة وليست بمعنى التي، والتقدير: أي شيء هذه بيمينك، وتلك بمعنى هذه، كما يكون ذلك بمعنى هذا، قال تعالى: (الم(1) ذَلِكَ الْكِتَابُ) (البقرة: 1+2) أي: هذا الكتاب[3].

ويرى الأنباري أن احتجاج الكوفيين بالشعر فاسدٌ، فقول الشاعر: وهذا تحملين طليق، فإن تحملين في موضع الحال، والتقدير: هذا محمولاً طليق[4].

ويرى أبو حيان الاندلسي: أنّ معنى: (ثم أنتم هؤلاء): ثم أنتم بعد ذلك هؤلاء المشاهدون، ويعني أنكم قوم آخرون غير أولئك المقرِّين، تنزيلاً لتغير الصفة منزلة تغير

---

(1) الأنباري، الإنصاف، ج2، ص720.

(2) الأنباري، الإنصاف، ج2، ص720.

(3) الأنباري، الإنصاف، ج2، ص720.

(4) الأنباري، الإنصاف، ج2، ص721.

الذات، ومثله: رجعت بغير الوجه الذي خرجت به، والظاهر أن المشار إليه بقوله: ثم أنتم هؤلاء، هم المخاطبون أولاً، وليسوا قوماً آخرين، وهذا رأي الزمخشري[1].

وقد ورد في الكتاب قوله تعالى: (ثُمَّ أَنتُمْ هَـؤُلاء تَقْتُلُونَ أَنفُسَكُمْ) أنهم استغنوا عن أداة النداء (أيا) كما استغنوا بالتاء وأخواتها في الرفع، عن أن وأخواتها[2]، وهذا ما يؤيد رأي الأنباري في كون أن هذه الآية فيها أداة نداء محذوفة، وهذا دليل على فساد رأي الكوفيين في كون أسماء الشارة تأتي موصولة.

باب الأسماء- ظواهر نحوية متفرقة

كلا وكلتا:

اختلف العلماء وتفرقت آراؤهم في مسألة كلا وكلتا، من حيث تثنيتهما لفظاً ومعنًى أو لفظاً فقط، فذهب الكوفيون إلى أن (كلا وكلتا) فيهما تثنية لفظية ومعنوية، وأصل كلا (كل) فخففت اللام، وزيدت الألف للتثنية، وزيدت التاء في كلتا للتأنيث، والألف فيهما، كالألف في الزيدان والعمران، ولزم حذف نون التثنية منهما للزومهما الإضافة، وذهب البصريون إلى أن فيهما إفراداً وتثنية معنوية، والألف فيهما كالألف في (عصا) و (رحا)[3].

وسنعرض في هذه المسألة حجج كل فريق، حتى نصل إلى تفسير رأي كل فريق منهم.

فقد احتج الكوفيون على أنهما مثنيان لفظاً ومعنًى، وأن الألف فيهما للتثنية من النقل والقياس، فالنقل كما قال الشاعر:

فـي كِلْـتَ رِجْلَيهـا سُـلاَمى وَاْحِـدَ ... كِلتاهُمَـــا مَقْرونَـــةٌ بِزُجَـــةْ [4]

فأفرد قوله في (كلت) فدل على أن كلتا تثنية، وأما القياس: فإن الدليل على أنها ألف التثنية، أنها تنقلب على الياء في النصب والجر، إذا أضيفتا إلى المضمر نحو، رأيت

---

[1] أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط في التفسير، ج1، ص466.

[2] سيبويه، الكتاب، ج2، ص356.

[3] الأنباري، الإنصاف، ج2، ص439.

[4] من شواهد البغدادي في الخزانة، ج1، ص129، ولم ينسبه إلى قائل.

الرجلين كليهما، ومررت بالرجلين كليهما، ولو كانت الألف في آخرهما كعصا ورحا، لم تنقلب، فلما انقلبت دلّ على أن تثنيتهما لفظية ومعنوية[1].

واحتج البصريون إلى أن فيهما إفراداً لفظياً، وتثنية معنوية،فالضمير تارةً يردّ إليهما مفرداً حملاً على اللفظ وتارةً يرد إليهما مثنى حملاً على المعنى، فأما ردّ الضمير مفرداً حملاً على اللفظ فدليله قوله تعالى: (كِلْتَا الْجَنَّتَيْنِ آتَتْ أُكُلَهَا) { الكهف:33} فقال آتت بالإفراد حملاً على اللفظ ولو كان مثنى لفظاً ومعنى، لكان يجب أن يقول: (آتتا) كما تقول الزيدان ضربا، والدليل على أن الألف فيهما ليست للتثنية أنها لو كانت كذلك لانقلبت في حالتي النصب والجر إذا أضيفتا إلى المظهر، وإنما المضمر، فرعه فنقول مررت بكلا الرجلين، ورأيت كلا الرجلين، ورأيت كلتا المرأتين، ومررت بكلتا المرأتين[2].

وفي قوله تعالى: (كِلْتَا الْجَنَّتَيْنِ آتَتْ أُكُلَهَا) يرى ابن جني أنه هو طريق الحمل على اللفظ فوحّد، وقال: كلا أبويكم كان فرع دعامة. ولم يقل كانا وهو الباب، ومثله قول الأعشى:

حتى يقول النّاسُ ممّا رأوا: يـــا عجبـــا للمّيـــتِ النّاشـــر

أي حتى يقول كل واحد منهم: ياعجبا[3].

وفي هذه المسألة نرى الأنباري قد مال إلى رأي البصريين، ويجيب عن كلمات الكوفيين قائلاً: (أما الاحتجاج بقول الشاعر: (كلت) لا حجة لهم فيه؛ لأن الاصل أن يقول (كلتا) بالالف، إلا أنه حذفها اجتزاء بالفتحة عن الألف لضرورة الشعر، وأما قولهم إن الألف قلبت في حالة النصب والجر إذا أضفتها إلى المضمر، قلنا إنما قبلت في حالة الإضافة إلى أقدمها؛ لأن فيها إفراد لفظي وتثنية معنوية، فجعلوها مع الإضافة على المظهر بمنزلة المفرد على صورة واحدة في حال الرفع والنصب والجر، وجعلوها مع

---

[1] الأنباري، الإنصاف، ج2، ص440-441.

[2] الأنباري، الأنصاف، ج2، ص448-449.

[3] ابن جني، الخصائص، ج3، ص338.

الإضافة على المضمر بمنزلة التثنية في قلب الألف من كل واحد منهما في حالة النصب والجر اعتباراً لكلا الشبهين، وإنما جعلوها مع الإضافة بمنزلة المفرد لأن المظهر هو الاصل، فكان الأصل اولى بالأصل، وجعلوها مع الإضافة إلى المضمر بمنزلة التثنية؛ لأن المضمر فرع والتثنية فرع؛ فكان الفرع بالفرع أولى، كما أن الألف لم تقلب مع المظهر وقلبت مع المضمر، لأنهما لزمتا الإضافة وجر الاسم بعدها، فأشبهنا لدى، وإلى، وعلى، فكما أن لدى وإلى وعلى، لا تقلب ألفها ياء مع المظهر نحو: لدى زيد وإلى عمرو، وعلى بكر، وتنقلب مع المضمر نحو: لديك وعليك، فكذلك (كلا وكلتا) لا تقلب ألفها ياء مع المظهر، وتقلب مع المضمر[1].

وكلتا اسمٌ مفرد اللفظ عند البصريين، ومثنى لفظاً ومعنى عند البغداديين، وتاؤه عند البصريين غير الجرمي، بدل من واو، فأصله كلوى، والالف فيه للتأنيث، وزائدة عند الجرمي والألف منقلبة عن أصلها، ووزنها عنده فعيل[2].

ويبين ابن الجزري في النشر أن النحاة قد اختلفوا في كلتا، فذهب الكوفيون إلى أنها الف تثنية، وواحد كلتا، كلت، وقال البصريون، هي ألف تأ نيث ووزنها فِعْلى، والتاء مبدلة من واو، والاصل كِلوى، قال فِعْلى الأول لا يوقف عليها بالإمالة لأصحاب الإمالة، ولا ببين بين لمن مذهبه ذلك، وعلى الثاني يوقف بذلك في مذهب من له ذلك، وقال الفرّاء وأهل الاداء على الأول. ويرى ابن الجزري: نصّ على إمالتها لأصحاب الإمالة العراقيون قاطبةً، كأبي العزّ وابن سوار وابن فارس وسبط الخياط وغيرهم، ونص على الفتح غير واحد، وحكى الإجماع عليه أبو عبدالله بن رشيح، وغيره، وقال مكي، يوقف لحمزة والكسائي بالفتح؛ لأنها ألف تثنية عند الكوفيين، ولأبي عمرو بين اللفظين؛ لأنها الف تأنيث، والوجهان جيدان ولكني إلى الفتح أجنح، فقد جاء به منصوصاً عن الكسائي سَوْرة بن المبارك فقال: كلتا الجنتين بالألف يعني بالفتح في الوقف[3].

---

[1] الأنباري، الإنصاف، ج2، ص450.

[2] أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط، ج7، ص173.

[3] ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، ج2، ص79-80.

الفصل بين المضاف والمضاف إليه:

اختلف النحويون في مسألة الفصل بين المضاف والمضاف إليه، ولهم آراء وحجج في ذلك، فذهب الكوفيون إلى أنه يجوز ذلك بغير الظرف وحرف الجر، لضرورة الشعر، وخالفهم البصريون بعدم جواز ذلك[1].

وقد احتج كل فريق لرأيه بحجج سنعرض لها حتى تتبين لنا المسألة ونتمكن من تفسيرها:

وقد احتج الكوفيون لرأيهم بكلام العرب، من ذلك قول شاعرهم:

فَزَجَجْتهـــــــا بِمَزَجَـــــــةٍ زَجَّ القَلُـــوصَ أبِـــي مَـــزَادَه[2]

والتقدير: زج أبي مزاده القلوص، ففصل بين المضاف والمضاف إليه بالقلوص، وهو مفعول وليس بظرف، ولا حرف خفض، واحتجوا بقراءة ابن عامر أحد القرّاء السبعة ﴿وَكَذَلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَآؤُهُمْ﴾ {الأنعام:137} بنصب أولادهم، وجر (شركائهم) ففصل بيت المضاف والمضاف إليه بقوله: (أولادهم)، والتقدير فيه: قتل شركائهم أولادهم؛ ولهذا كان منصوباً في هذه القراءة[3].

أما البصريون: فذهبوا إلى عدم جواز الفصل بين المضاف والمضاف إليه؛ لأنهما بمنزلة الشيء الواحد، وإنما يجوز الفصل بينهما بالظرف وحرف الجر، لكي يستقيم المعنى كما في قول الشاعر:

لَمَّـــا رَأَتْ سَـــاتِيدَ مَـــا اسْـــتَعبرتْ لله دَرُّ اليـــوَم مَـــنْ لاَمَ ـــا[4]

ففصل بين المضاف والمضاف إليه بالظرف، لأن التقدير: لله در من لامها اليوم[5].

---

[1] الأنباري، الإنصاف، ج2، ص427.

[2] ديوان عمرو ابن قميئه (182) وسيبويه (91/1) والخزانة (247/2).

[3] الأنباري، الإنصاف، ج2، ص427-428.

[4] من شواهد البغدادي في الخزانة، ج4، ص415، ولم ينسبه لقائل.

[5] الأنباري، الإنصاف، ج2، ص431-432.

وفي هذه المسألة، يرى الأنباري أن ما ذهب إليه الكوفيون باطل؛ لأن احتجاجهم بالشعر لا يعرف قائلهُ ، فلا حجة لهم فيه، وأّما عن قوله تعالى: (وَكَذَلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَآؤُهُمْ) فلا حجة لهم فيه؛ لأنكم لا تقولون بموجبها؛ لأن الإجماع واقع على امتناع الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول في غير ضرورة الشعر، والقرآن الكريم، ليس فيه ضرورة، وإذا كان الإجماع على امتناع الفصل في حال الاختيار، يسقط الاحتجاج بها في حالة الاضطرار، فإذا لم يجز أن تجعل حجةً في النظير، لم يجز أن تجعل حجة في النقيض[1].

ونرى في البحر المحيط أنّ أبا حيّان يؤيد رأي الكوفيين من خلال قراءة ابن عامر، وهي قراءة متواترة منسوبة إلى رجل عربي محض هو ابن عامر، الآخذ القرآن عن عثمان ابن عفان، قبل ظهور اللحن في لسان العرب، ولوجودها في لسان العرب في عدة أبيات، وذلك أنه اضاف الفعل إلى الفاعل، وهو شركاؤهم، ثم فصل بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول، ورؤساء العربية لا يجيزون الفصل بالظروف في مثل هذا إلا في الشعر نحو:

كَمَا خُطَّ الكِتَابُ بِكَفٍّ يوماً يهودِيٌّ قَارِبُ ـ يُ زِيلُ[2]

فكيف إذا كان الفصّل بالمفعول في أفصح الكلام وهو كتاب الله، ويرى الزمخشري أنه عندما ورد كثيراً في الشعر دلّ على أنه لم يعد ضرورةً ، كما أنه ورد في القرآن الكريم أفصح الكلام[3].

ويرى ابن الجزري أن القراء قد اختلفوا في (زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَآؤُهُمْ) فقرأ ابن عامر بضم الزاي وكسر الياء من (زُيِّن) ورفع لام (قتلُ) ونصب دال (أولادهم) وخفض همزة (شركائهم) بإضافة قتل إليه، وهو فاعل في المعنى، وقد فصل بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول، وهو (أولادهم)، وهذا غير جائز عند البصريين، إلا في

---

[1] الأنباري، الإنصاف، ج2، ص435-436.

[2] قاله أبو حيّه النمير، سيبويه (91/1).

[3] أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط في التفسير، ج4، ص657.

ضرورة الشعر، ويرى الزمخشري أن ابن عامر قرأ هكذا؛ لأنه وجدها في بعض المصاحف (شركائهم)، ولو قرأ بالرفع لوجد ذلك مندوحة[1].

ويرى ابن الجزري أن هذا الفصل جائز لوروده في هذه القراءة الصحيحة المشهورة التي بلغت من التواتر، فقارئها ابن عامر من كبار التابعين الذين أخذوا عن الصحابة، كعثمان بن عفان، وأبي الدرداء، كما أنه عربي صريح من صميم العرب، فكلامه حجة، وقوله دليل؛ لأنه كان قبل ظهور اللحن في لسان العرب، وقد قرأ بما تلقن وتلقى، ورأى وسمع، إذ كانت كذلك في المصحف العثماني المجمع على اتباعه، كما أن ابن عامر مشهودٌ له، فهو لم يكن خاملاً، ولا غير متبع كما أنه مقلد قضاء دمشق، فالفصل جائز ويرى ابن الجزري أن هذا الفصل جائز لوروده في هذه القراءة وفي كثير من كلام العرب[2].

ويؤكد ابن جني بأن المفصول به جاء مفعولاً لا ظرفاً[3].

ويرى ابن هشام بأن كثيراً من النحويين زعموا بعدم الفصل بين المتضايفين إلا في الشعر، والحق أن مسائل الفصل سبع، منها إذا جاء مفعولاً كما في الآية السابقة[4].

وفي هذه المسألة: أفضل رأي الكوفيين؛ لأنه الأقرب إلى الإقناع لوروده في قراءة أحد القراء المشهود لهم بالصحة وهو ابن عامر.

إضافة الاسم إلى اسم يوافقه في المعنى:

اختلفت آراء النحاة وتفرقت في مسألة إضافة الاسم إلى اسم يوافقه في المعنى، فذهب الكوفيون إلى جواز هذا الأمر، وخالفهم البصريون بعدم جواز ذلك[5].

وسنعرض حجج كل فريق وأدلته في ذلك.

---

[1] ابن الجزري، النشر، ج2، ص297.

[2] ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، ج2، ص298.

[3] ابن جني، الخصائص، ج2، ص409.

[4] ابن هشام، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ج3، ص151.

[5] الأنباري، الإنصاف، ج2، ص436.

فقد احتج الكوفيون لرأيهم بكلام العرب، وبآيات من الذكر الحكيم، ومما جاء في التنزيل قوله تعالى: (إِنَّ هَذَا لَهُوَ حَقُّ الْيَقِينِ) (الواقعة: 95) واليقين في المعنى نعت للحق، والنعت في المعنى هو المنعوت، فإضافة المنعوت إلى النعت وهما بمعنى واحد، وقال تعالى: (وَلَدَارُ الآخِرَةِ خَيْرٌ) (الأنعام: 32) فأضاف دار إلى الآخرة، وهما بمعنى واحد، وقال تعالى: (جَنَّاتٍ وَحَبَّ الْحَصِيدِ) (ق:9)، والحب في المعنى: الحصيد، وقد أضافه إليه، وقال تعالى: (وَمَا كُنتَ بِجَانِبِ الْغَرْبِيِّ) {القصص:44} والجانب في المعنى: الغربي، ويؤكد ذلك قول الشاعر:

قَـــرَّبَ جَنِـــبَ لغربِـــيِّ يِـــأْدو مَـــنَبَّ السَّـــيلِ واجتَنَـــبَ الشّـــعارا

ومن ذلك أيضاً: صلاة الأولى، فالأولى هي الصلاة، ومسجد الجامع، والجامع: المسجد، وَبْلَةُ الحمقاء، والبقلة هي الحمقاء، وقد أضافوها إليهما، وهذه الشواهد دليل على صحة مذهبنا[1].

أما البصريون، فاحتجوا بعدم جواز إضافة الاسم إلى اسم يوافقه في المعنى، لأن الهدف من الإضافة هو التعريف والتخصيص، والشيء لا يتعرف بنفسه، لأنه لو وجد التعريف، لاستغنى عن الإضافة، وإن لم يكن فيه تعريف، كان بإضافته إلى اسمه أبعد من التعريف؛ وذلك لاستحالة أن يصير شيئاً آخر بإضافة اسمه إلى اسمه، فوجب أن لا يجوز، كما لو كان لفظهما متفقاً[2].

وفي هذه المسألة نرى أن الأنباري مال إلى رأي أصحابه، وفند رأي الكوفيين قائلاً: إنّ احتجاجهم بالآيات الكريمة، لا حجة لهم فيه، لأنه محمول على حذف المضاف إليه، وإقامة صفته مقامه، ففي قوله تعالى: (حق اليقين) يكون التقدير: حق الأمر اليقين كما في قوله تعالى (الزَّكَاةَ وَذَلِكَ دِينُ الْقَيِّمَةِ) أي: دين الملة القيمة، وأّما قوله تعالى: (وَلَدَارُ الآخِرَةِ

---

[1] الأنباري، الإنصاف، ج2، ص437.

[2] الأنباري، الإنصاف، ج2، ص437-438.

خَيْرٌ) يكون التقدير: ولدار الساعة الآخرة، وقوله تعالى: (حَبَّ الْحَصِيدِ) أي حبّ الزرع الحصيد، وأما قوله تعالى: (وَمَا كُنتَ بِجَانِبِ الْغَرْبِيِّ) (القصص:44) فيكون التقدير: بجانب المكان الغربي، وأما احتجاجهم بكلام العرب: مسجد الجامع، فالتقدير فيه: مسجد الموضع الجامع، فاحتجاج الكوفيين في هذه الشواهد قائم على حذف المضاف إليه، وإقامة صفته مقامه، دليل على فساد ما ذهبوا إليه[1].

وورد في البحر المحيط بأن قوله تعالى: (حق اليقين): هو من باب إضافة المترادفين، على سبيل المبالغة نحو: هذا يقين اليقين، وصواب الصواب، بمعنى أنها نهاية في ذلك، فهما بمعنى واحد، أضيف على سبيل المبالغة، وقيل هو من إضافة الموصوف إلى صفته، فجعل الحق مبايناً لليقين أي الثابت المتيقن[2].

وأّما قوله تعالى: (وإنه لحق اليقين) فيرى ابن جني أن الحق هنا غير اليقين، وإنما هو خالصه، وواضحه، فجرى مجرى إضافة البعض إلى الكل نحو: هذا ثوب خز ونحو قولهم الواحد بعض العشرة أن يكون بعض نفسه، لأنه لم يضف على نفسه، وإنما أضيف إلى جماعة نفسه بعضها[3].

وفي هذه المسألة يبدو لي أن رأي البصريين أفضل لأن ما ذهب إليه الكوفيون قائم على حذف المضاف إليه وإقامة صفته مقامه ومما يدل على ذلك رأي ابن جني ورأي أبي حيان، وما ورد هو على سبيل المبالغة.

سوى بين الاسمية والظرفية:

اختلفت آراء النحاة في قضية سوى بين اسميتها أو لزومها الظرفية، فذهب الكوفيون إلى أنها تكون اسماً وظرفاً، وخالفهم البصريون، بأنها لا تأتي إلا ظرفاً[4].

---

(1) الأنباري، الإنصاف، ج2، ص438.

(2) أبو حيان، الأندلسي، البحر المحيط في التفسير، ج10، ص96.

(3) ابن جني، الخصائص، ج3، ص337.

(4) الأنباري، الإنصاف، ج1، ص294.

وسنعرض في هذه المسألة رأي كل فريق وحججهم حتى نصل إلى الفائدة المرجوة.

فقد احتج الكوفيون لرأيهم بقولهم: إن الدليل على أنها تكون اسماً بمنزلةٍ غيرٍ ولا تلزم الظرفية، أنهم يدخلون عليها حرف الخفض، قال الشاعر:

ولَا ينطِـقُ الَمكـروه مَـنْ كَـانَ مِـنهم إذا جَلسُـوا مِنَّـا ولا مِـنْ سِـوائنا[1]

فأدخل على سوى حرف الجر.

وكذلك قول الشاعر:

تجـانَفُ عَـنْ جَـوِّ اليماَمـةِ نَـاقتي وَمـا قَصَـدَتْ مِـنْ أَلِـا لِـ سِـرائكا[2]

فأدخل الشاعر على سوى لام الخفض، وكذلك ورد عن العرب قولهم: "أتاني سواؤك" فرفع سوى، وهذا دليل على صحة مذهبنا[3].

أما عن حجج البصريين فقد قالوا: إن سوى لا تاتي إلا ظرفاً؛ لأنها ما استعملت في كلام العرب إلا ظرفاً، نحو: مررت بالذي سواك، فهي هنا ظرف بخلاف غير، ومنه قول لبيد:

وابـــذُلْ سَـــوَام المـــالِ إنّ سِـــواَء ها دُهْمـــاً وجُونـــا[4]

فنصب سواءها على الظرفية ونصب دهما بأن، ومنه: إنّ عندك رجلاً، قال تعالى: (إِنَّ لَدَيْنَا أَنكَالًا وَجَحِيمًا) (المزمل: 12) والجون في قول الشاعر: البيض وهو جمع جون، وهو من الاضداد، يقع على الأبيض والأسود، ولو كانت تستعمل اسماً، لكثر في استعمالهم، وهذا دليل على أنها لا تستعمل إلا ظرفاً[5].

---

[1] من شواهد البغدادي في الخزانة، ج3، ص483، ونسبه لمرار بن سلامه العجلي.

[2] هذا البيت للأعشى وهو في ديوانه، ص89، شرح، د. محمد حسين.

[3] الأنباري، الإنصاف، ج1، ص296.

[4] هذا البيت لـ لبيد بن ربيعة وهو في ديوانه ص216، دار صابر، بيروت، وهو من شواهد البغدادي في الخزانة، ج3، ص438.

[5] الأنباري، الإنصاف، ج1، ص496-497.

أما عن رأي الأنباري في هذه المسألة، فقد مال إلى رأي أصحابه، ويجيب عن كلمات الكوفيين قائلاً:

إن دخول حرف الخفض على سوى في الشعر كما ذكرتم، إنما جاء لضرورة الشعر، وهو جائز، ولم يقع الخلاف في الضرورة الشعرية، وإنما فعلوا ذلك واستعملوها اسماً بمنزلة غير في حالة الضرورة، لأنها في معنى غير. كما أن استشهادهم على سوى بوقوعها في موقع عطف على الضمير المجرور غير جائز، لأن العطف على الضمير المجرور لا يجوز وأما قولهم "أتاني سوؤاك" فهي رواية تفرّد بها الفرّاء، وهي رواية شاذة، فلا يكون لكم فيها حجة[1].

وسوى معناها وسط الشيء وهي ظرف، فكانت هي كذلك، ووقوعها في غيره بمعنى (غير) ووجه التأويل فيها ظاهرٌ، كما أن (خلفك) و (قدامك) ظروف لا محالة، وقد وقعت في موقع غير ظرف[2].

ومما يدل على ظرفية سوى أنَّ العامل يتخطاها ويعمل فيما بعدها ولا يكون ذلك في شيء من الأسماء إلا ما كان ظرفاً ومنه قول لبيد:

وَاْبـــذُلْ سَـــوَام المـــالِ إنّ سِـــواَءها دُهْمـــاً وجُونَـــا

فنصب (سواءها) على الظرفية ودهماًعلى العطف، وجوناً اسم إنّ وتخطاه العامل إلى ما بعده كما تقول: إنّ عندك زيداً وقوله تعالى: (إِنَّ لَدَيْنَا أَنكَالًا وَجَحِيمًا)[3].

وفي هذه المسألة: أفضل رأي البصريين لأن سوى لم تستعمل إلا ظرفاً في كلام العرب وما جاء في الشعر لم يكن إلا للضرورة.

ترك صرف ما لا ينصرف في ضرورة الشعر:

اختلف البصريون مع الكوفيين في هذه المسألة، فذهب الكوفيون إلى جواز منع صرف ما ينصرف في ضرورة الشعر، وقد وافقهم من البصريين الأخفش وابو علي

---

[1] الأنباري، الإنصاف، ج1، ص497-498.

[2] العكبري، التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، ص420.

[3] شرح المفصل لابن يعيش، ج2، ص61.

الفارسي، وأبو القاسم بن برهان ، وذهب البصريون إلى عدم جواز ذلك، وأجمعوا على جوازه في ضورة الشعر[1].

وسنعرض حجج كل فريق في هذه المسألة حتى نتمكن من تفسير هذه الظاهرة النحوية.

فقد احتج الكوفيون لرأيهم بأنه جاء كثيراً في الشعر، فقد ورد عن الأخطل أنه قال:

لَدَبَ الأزارِقَ بالكتائِبِ إذْ هَوَتْ بِشَبِيبَ غَائِلَةُ الثُغورِ غَدُورِ[2]

فترك صرف بشبيب وهو منصرف.

وقال حسان:

نصَروا نَبِيُّهم وشَدُّوا أَزْره بِحُنَينَ يَومَ تواكُلِ الأبطالِ[3]

فترك صرف حنين، وهو منصرف، وقال تعالى: (وَيَوْمَ حُنَيْنٍ إِذْ أَعْجَبَتْكُمْ كَثْرَتُكُمْ) (التوبة: 25) ولم يرد عن أحدٍ من القّراء أنه لم يصرفها[4].

وقال الشاعر:

مِنْ سَبأَ الحَاضِرِينَ مَأْرِبَ إذْ يبنُونَ مِنْ دُونِ سَيلِهِ العَرِمَا

فلم يصرف سبأ، لأنه جعلها اسماً لقبيلة حملاً على المعنى وقال تعالى: (فِيهَا أَلَا إِنَّ ثَمُودَ كَفَرُواْ رَبَّهُمْ أَلَا بُعْدًا لِّثَمُودَ) (هود: 68) فلم يصرف ثمود؛ لأنه جعلها اسماً لقبيلة حملاً على المعنى[5].

---

[1] الأنباري، الإنصاف، ج2، ص493.

[2] ديوان الأخطل، ص197، وشرح الكافية (990/3).

[3] هذا البيت لحسان بن ثابت وهو في ديوانه ص115، حققه عبد أمهنا، دار الكتب العلمية، بيروت، 1994.

[4] الأنباري، الإنصاف، ج2، ص494-495.

[5] الأنباري، الإنصاف، ج2، ص502-503.

كما احتج الكوفيون لرأيهم من خلال دليل الإحراج وهو أنّ أئمة من البصريين اتبعوا مذهبهم في هذه المسألة وهم الأخفش والفارسي، وأبو القاسم بن برهان.

وأما البصريون فقد احتجوا لرأيهم، بأنه لا يجوز ترك صرف ما ينصرف؛ لأن الأصل في الأسماء الصرف، ولو جوزنا ذلك، لأدى إلى رده عن الاصل إلى غير الاصل، ولأدى ذلك إلى أن يلتبس ما ينصرف بما لا ينصرف، وعلى هذا يخرج حذف الواو من (هو) نحو: فبيناه يشرى رحلة قال قائل: فإنه لا يؤدي إلى الالتباس، بخلاف حذف التنوين فبان الفرق بينهما[1].

وفي هذه المسألة يؤيد الأنباري رأي الكوفيين ويجيب عن كلمات البصريين قائلاً:

إن ما ذهبتم إليه يؤدي إلى رد الاصل إلى غير الاصل باطلٌ، خصوصاً على أصلكم، فالواو عندكم أصلية، لا زائدة كما هي على أصل الخصم زائدة، وأما ما ذهبتم إليه من أنه يؤدي إلى الالتباس، نردّ عليكم بما يلي: إننا لا نسلم أنه لا يؤدي ههنا إلى الالتباس، لأنك تقول: "غزا هو" فيكون توكيداً للضمير المرفوع بأنه فاعل، فإذا حذفت الواو منه التبست الهاء الباقية بالهاء التي هي ضمير المنصوب، بأنه مفعول، نحو (غزاه) فإنه لا يجوز أن تمطل حركتها كالضمير، وكذلك الهاء في سائر المنصوبات، فإنه لا يجوز أن تمطل حركتها في الشعر، كضمير المجرور، كما أنّ ترك صرف ما ينصرف في ضرورة الشعر لا يوجب لبساً بين ما ينصرف وما لا ينصرف، إذ لا يلتبس ما ينصرف وما لا ينصرف في ضرورة الشعر، لا يوجب لبساً بين ما ينصرف وما لا ينصرف في اختيار الكلام[2].

---

[1] الأنباري، الإنصاف، ج2، ص514.

[2] الأنباري، الإنصاف، ج2، ص514-520.

وقد ورد في كتاب ملحة الإعراب للبصري، أنّ حنين ومنى وبدر وواسط ودابق وحَجْر، ألفاظٌ جاءت مصروفةً على السماع، وجائز في صنعة الشعر أن يصرف الشاعر ما لا ينصرف[1].

وإذا كان التنوين فرقاً بين ما ينصرف، وما لا ينصرف، وجب أن يحذف في ما ينصرف، ولهذا لم يجز النحويين للشاعر أن يترك صرف، ما ينصرف وقد جاءت اشياء حذف منها التنوين في ما ينصرف، فاحتج النحويين على الكلام عليها، منها جاءني زيد الظريف، حيث حذف التنوين منعاً لالتقاء الساكنين، وإثباته أجود[2].

وفي هذه المسألة أفضل رأي الكوفيين فهو أقرب إلى الإقناع لكثرة الشواهد على هذه المسألة.

إعراب المثنى والجمع على حده

اختلف علماء النحو وتفرقت آراؤهم في مسألة إعراب المثنى والجمع على حده، وسنعرض آراء مدرستين مهمتين من مدارس النحو، مدرسة البصرة، ومدرسة الكوفة.

فقد ذهب الكوفيون إلى أن الألف والواو والياء في التثنية والجمع، بمنزلة الفتحة والضمة والكسرة، في أنها إعراب، وإليه ذهب قطرب، وزعم قوم أنه مذهب سيبويه، وليس بصحيح، وذهب أصحاب المدرسة البصرية إلى أنها حروف إعراب[3].

وسنعرض رأي كل فريق مع ذكر أدلته حتى نتوصل معاً إلى تفسير هذه القضية النحوية.

فقد احتج الكوفيون لرأيهم، على أنها إعراب كالحركات، أنها تتغير كتغير الحركات نحو: قام الزيدان، ورأيت الزيدين، ومررت بالزيدين؛ فتتغير كتغير الحركات، نحو: قام

---

[1] البصّري: القاسم بن علي بن محمد بن عثمان أبو محمد الحريري (ت 516هـ) ملحة الإعراب، دار السلام، القاهرة، ط1، 2005، ص72.

[2] النحاس، أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل بن يونس المرادي النحوي، ت: 338هـ، إعراب القراءات، تحقيق بسام عبد الوهاب، الناشر: دار ابن حزم، ط1، 2004، ج1، ص269.

[3] الأنباري، الإنصاف، ج1، ص33.

زيدٌ، ورأيت زيداً، ومررت بزيدٍ، فلما تغيرت كتغير الحركات، دلّ على أنها إعراب، بمنزلة الحركات ولو كانت حروف إعراب، لما جاز أن تتغير ذواتها عن حالها، لأن حروف الإعراب لا تتغير ذواتها عن حالها؛ فلما تغيرت تغير الحركات، دلّ على انها بمنزلتها، ولهذا أسماها سيبوبه حروف الإعراب، لأنها الحروف التي أعرب الاسم بها ومن هنا يقال حركات الإعراب، أي: الحركات التي أعرب الاسم بها، والذي يدل على ذلك أنه جعل الألف في التثنية رفعاً، فقال:يكون الرفع ألفاً، وجعل الياء فيها جراً، وجعل الياء أيضاً نصباً، فالرفع والنصب والجر لا يكون إلا إعراباً، فدلّ على أنها إعراب[1].

كما احتج الكوفيون لرأيهم، من خلال الأفعال الخمسة، يفعلون، تفعلون، يفعلان، تفعلان، وتفعلين، فلما جاز أن تكون هذه الأفعال معربة، ولا حرف إعراب لها –مرفوعة بثبوت النون– لأن إعرابها بالحرف، دلّ ذلك على أن الالف والواو والياء في التثنية والجمع حروف إعراب[2].

أما البصريون فذهبوا إلى أنها حروف إعراب، وليست إعراباً وإنما زيدت للدلالة على التثنية والجمع، فالواحد يدل على المفرد، فإذا زيدت هذه الحروف، دلت على التثنية والجمع، فلما زيدت بمعنى التثنية والجمع، صارتا من تمام الكلمة التي وضعت لذلك المعنى، فصارت بمنزلة التاء، وكما أن التاء والألف حروف إعراب فكذلك هذه الحروف، وأّما من ذهب إلى أنها ليست إعراباً، ولا حروف إعراب ولكنها تدل على الإعراب، فقال: أنها لو كانت إعراباً لما اختل معنى الكلمة بإسقاطها، كإسقاط الضمة من دال زيد، في: قام زيدٌ، ولو أنها حروف إعراب كالدال من زيد، لما كان فيها دلالة على الإعراب، نحو: قام زيد، من غير حركة وهب تدل على الإعراب، لأنك إذا قلت رجلان علم أنه رفع، فدلّ على أنها ليست بإعراب ولا حروف إعراب، ولكنها تدلُّ على الإعراب، وهذا القول فاسد، وذلك أن قولهم إن هذه الحروف تدل على الإعراب، لا يخلو إّما أن تدلَّ على إعراب في الكلمة، أو في غيرها وبالتالي تقدر الحركة على هذه الحروف، لأنها أواخر الكلمة، فيؤول

---

[1] الأنباري، الانصاف، ج1، ص34.

[2] الأنباري، الانصاف، ج1، ص34.

هذا القول إلى أنها حروف الإعراب، ولإن كانت تدل على إعراب في غير الكلمة فوجب أن تكون مبنية، وليس من مذهب البصريين أن التثنية والجمع مبنيان[1].

وفي هذه المسألة يميل الأنباري لرأي أصحابه ويجيب عن كلمات الكوفيين قائلاً:

إن قولكم أنها هي الإعراب كالحركات بدليل تغيرها بتغير موقعها الإعرابي، فالجواب عليه كالآتي:

إن القياس كان يقتضي أن لا تتغير كقراءة من قرأ: "إِنْ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ" {طه:63} على لغة بني الحارث بن كعب، إلا أنهم عدلوا عن هذا القياس لإزالة اللبس، فلو قلنا: ضرب الزيدان العمران، لوقع الالتباس، وليس هذا بمنزلة المقصور في نحو: ضرب عيسى موسى لأن المقصور يزيل عنه اللبس بالوصف والتوكيد؛ لأنه ليس من شرط وصف المقصور أن يكون مقصوراً، وكذلك التوكيد، بخلاف المثنى والمجموع؛ لأنه من شرط وصف المثنى، أن يكون مثنى، ومن شرط وصف المجموع أن يكون مجموعاً، وكذلك التوكيد، فبان الفرق بينهما، والذي يدل عهلى ان هذه الاحرف ليست إعراباً كالحركات، أنها لو كانت هي الإعراب كالحركات، لكان يجب أن لا يخل سقوطها بمعنى الكلمة كما لو سقطت الحركات؛ لأن سقوط الإعراب لا يخلُّ بالمعنى، فلو سقط الضمة والفتحة والكسرة من الاسم نحو: قام زيد، ورأيت زيداً ومررت بزيدٍ، لم يخل بمعنى الاسم، ولو أسقطنا الألف والواو والياء من المثنى والجمع لأخلّ بمعنى التثنية والجمع، فلما أخلّ سقوط هذه الاحرف بمعنى التثنية والجمع، بخلاف الحركات، دلّ على أنها ليست بإعراب كالحركات، والوجه الثاني، إنّ هذه الحروف إنما تغيرت في التثنية والجمع، لأن لها خاصية لا تكون في غيرها استحقّا من أجلها التغيير، وذلك أن كل اسم معتل لا تظهر عليه الحركات، وأما التثنية والجمع الذي عهلى حدها، فلا نظير لواحد منها إلاّ بتثنية أو جمع فعوضاً من فقد النظير الدال على مثل إعرابها تغيرت هذه الحروف فيها[2].

---

[1] الأنباري، الانصاف، ج1، ص34-35.

[2] الأنباري، الانصاف، ج1، ص36-37.

كما أن هذا ينتقض بالضمائر المتصلة والمنفصلة، فإنها في ظل الرفع والنصب والجر، ونليس تغيرها إعراباً، ألا ترى أنك تقول في المنفصلة، أنا، وأنت في حالة الرفع وإياي وإياك في حالة النصب، وفي المتصلة: مررت بك، فتكون الكاف في موضع جر وهي المخاطب، وتقول قمتُ قعدت، فتكون التاء في موضع رفع، فتتغير هذه الضمائر في هذه الأحوال، وإن لم يكن تغيرها إعراباً، وأما قولهم إن سيبويه سماها حروف الإعراب، فهذا حجة عليكم لا لكم، لأن حروف الإعراب هي أواخر الكلم، وهذه الحروف هي أواخر الكلم، فكانت حروف الإعراب[1].

وأما قولهم:إنه جعل الألف والواو والياء في التثنية والجمع رفعاً وجراً ونصباً فمعناه: يكون في الرفع ألفاً وفي النصب والجر ياًء أي أنه يقع موقع المرفوع وإن لم يكن مرفوعاً، ويقع موقع المجرور، وإن لم يكن مجروراً، ويقع موقع النصب وإن لم يكن منصوباً كما يقال: ضمير المرفوع، وضمير المجرور، وضمير المنصوب، وإن لم يكن شيء منها مرفوعاً ولا منصوباً ولا مجروراً، وإنما المرفوع والمنصوب والمجرور ما يقع موقعها من الأسماء المعربة، فكذلك هذه الحروف، تقع موقع ما يحل فيه الإعراب، وإن لم يكن فيها إعراب بوقوعها موقع ما يحل فيه الإعراب إذا وجد، والذي يدلّ على أنها ليست هي الإعراب، أنا لو قلنا هي الإعراب، لأدى إلى أن يكون معرباً لا حرف إعراب له، وهذا لا نظير له[2].

وأما الجواب عن أمثلتهم الخمسة، فمنهم من ذهب إلى أّنها أحرف إعراب وهي الضمائر المتصلة فيها، قلنا إنها لا تجوز أن تكون أحرف إعراب، لأن حذفها يخلُّ بمعنى الفعل ولكان الإعراب جارياً عليها، فلذلك لم تجز أن تكون أحرف إعراب، وعلى هذا تخرج الألف والوار والياء في التثنية والجمع، فإنها بمنزلة حروفها ويختل معناها بحذفها، فلذلك جاز أن تكون حروف الإعراب[3].

---

[1] الأنباري، الإنصاف، ج1، ص37.

[2] الأنباري، الإنصاف، ج1، ص38.

[3] الأنباري، الإنصاف، ج1، ص38-39.

وفي قوله تعالى: (إِنْ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ) أجمع القرّاء على تشديد نون إنّ، إلا ابن كثير وحفصاً عن عاصم، فإنهما خففاها، وأجمعوا على لفظ الالف في قول: هذان، إلا أبا عمرو، فإنه قرأها بالياء وأجمعوا على تخفيف النون في التثنية إلا ابن كثير، فإنه شددها، فالحجة لمن شدد النون في (إن) وأتى بالالف في هاذان، أنه احتج بخبر الضحاك عن ابن عباس، أن الله تعالى أنزل هذا القرآن بلغة كل حيٍّ من أحياء العرب، وهذه اللفظة بلغة الحارث بن كعب خاصةً، لأنهم يجعلون التثنية بالألف في كل وجهٍ لا يقبلونها لنصب، ولا خفض، قال شاعرهم:

إنَّ أَبَاهَـــا وأَبـــا أَبَاهَـــا ... قَـدْ بلَغَـا فـي المَجْـدِ غَايَاتهـا[1]

فلما ثبتت هذه اللفظة في السواد بالألف، وافقت هذه اللغة، فقرؤوا بها، ولم يغيروا، والحجة لمن خفف النون أنه جعلها خفيفة من الشديدة، فأزال عملها، وردّ ما كان بعدها منصوباً على أصله، وهو المبتدأ وخبره فلم يغير اللفظ، ولا لحن في موافقة الخط، والوجه الآخر، أن تكون (إن) بمعنى اللام، واللام بمعنى إلا، وقال أبو العباس: أولى الأمور بأن المشددة أن تكون بمعنى نعم[2].

ويرى ابن جني في كتابه اللمع أن الألف والياء في التثنية هي حروف إعراب. فالألف حرف إعراب وهي علامة التثنية وعلامة الرفع ودخلت النون عوضاً مما مع الاسم الواحد من الحركة والتنوين اللذين كانا في الواحد، وكسرت سكونها وسكون الألف قبلها فإن جرت، أو نصبت جعلت مكان الألف ياءً مفتوحاً ما قبلها تقول مررت بالزيدين وضربت الزيدين، فالياء حرف الإعراب، وهي علامة التثنية، وعلامة الجر والنصب والنون مكسورة بحالها في الرفع[3]. وكذلك الأمر في الجمع[4].

---

[1] شرحه البغدادي في الخزانة، ج3، ص66، ونسبه لـ أبي النجم العجلي في ديوانه ص227.

[2] ابن خالويه، الحجة في القراءات السبعة، ج1، ص243.

[3] ابن جني، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت392) اللمع في العربية، تحقيق: فائز فارس، الناشر، ج1، ص19، دار، دار الكتب الثقافية، الكويت.

[4] ابن جني، اللمع في العربية، الناشر، ج1، ص19.

وقوله تعالى: (إِنْ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ) على لغة بني الحارث بن كعب يجعلون الاثنين في رفعهما ونصبهما وخفضهما بالألف. فجعل العرب الواو تابعة للضمة، لأن الواو لا تعرب وكذلك الياء تابعة للكسرة[1].

ظواهر البناء

اختلفت النحاة قديماً في مسألة غير فهل تأتي دائماً مبينه؟ أم في مواضع محددة؟ وسنعرض رأي البصريين والكوفيين في هذه المسألة وحجج كل فريق.

فقد ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز بناؤها على الفتح في كل موضع يحسن فيه ((إلّا)) سواء أضيفت إلى متمكن أو غير متمكن، وذلك لأن (غير) هاهنا قامت مقام إلاّ، وإلّا حرف استثناء والأسماء إذا قامت مقام الحروف وجب بناؤها سواء أضيفت إلى متمكن أو غير متمكن، وذهب البصريون إلى أنه يجوز بناؤها إذا أضيفت إلى غير متمكن، بخلاف ما إذا أضيفت إلى متمكن [2] واحتج البصريون لرأيهم بأنها إذا أضيفت إلى غير المتمكن يجوز في المضاف البناء قال تعالى: (مِّن فَزَعٍ يَوْمَئِذٍ آمِنُونَ) فبنى يوم في قراءة من قرأ بالإضافة والفتح وهي قراءة نافع وأبي جعفر لأنه أضيف إلى إذ وهو اسم غير متمكن [3]

ويرى العكبري بأن غيراً لا تتعرف بالإضافة كما تبقى نكرة، كما أن غيراً لا معنى لها إلا بالإضافة، كما أنّ من المبنيان ما يعرب إذا أضيف، وهذا يدل على أن الإضافة علة لازمة للبناء، ولا يلزم ما ذكر إذا أضيفت إلى غير متمكن؛ لأن المضاف يكتسي كثيراً من أحكام المضاف، فالمضاف والمضاف إلية كالشيء الواحد، فجاز أن يتعدى البناء إلية كما

---

[1] الفراء أبو زكريا يحيى ابن زياد بن عبدالله الديلمي، معاني القرآن، ج2، تحقيق أحمد يوسف النجاتي، محمد علي النجار، عبد الفتاح إسماعيل الشلبي، الناشر: دار المصرية للتأليف والترجمة، مصر، ط1، ج2، ص184.

[2] الأنباري والانصاف ج1 ص287.

[3] الأنباري والانصاف ج1 ص289.

هو في الآية السابقة وكذلك قال تعالى: (إِنَّهُ لَحَقٌّ مِّثْلَ مَا أَنَّكُمْ تَنطِقُونَ)، وفي هذا يكون الإعراب والبناء فيه جائز [1].

أما الكوفيون فاحتجوا لرأيهم بجواز بناء غير على الفتح إذا أضيفت إلى اسم متمكن أو غير متمكن، وذلك لأن غير قامت مقام (إلا) وإلا حرف استثناء، والأسماء إذا قامت مقام الحروف وجب أن تبنى، وهذا لا يختلف باختلاف ما يضاف إليه من متمكن، نحو (ما نفعني غير قيامك) أو غير متمكن كما قال الشاعر:

لَم يَمْنعِ الشّربَ مِنها غَيرَ أَنْ نطَقَتْ حَمامَةٌ في غُصُونٍ ذَاتِ أَو ٍ ـَالِ[2]

وفي هذه المسألة نرى الأنباري قد مال إلى رأي أصحابه البصريين ويجيب قائلاً عن كلمات الكوفيين:

إن غير بمعنى إلا، فينبغي أن تبنى، هذا رأي فاسد؛ وذلك لأنه لو جاز أن يقال ذلك، لجاز أن يقال " زيد مثل عمر " مبني مثله على الفتح لقيامه مقام (الكاف): أي زيد كعمر، ولما وقع الإجماع على خلاف ذلك، دلَ على فساد رأيكم. [3]

وأما قول الشاعر: إن غير بنيت لأنها أضيفت إلى غير متمكن، فجاز بناؤه، وهذا ما ورد في قولة تعالى: (إِنَّهُ لَحَقٌّ مِّثْلَ مَا أَنَّكُمْ تَنطِقُونَ) في قراءة من قرأ (مثل) بالفتح، وهي قراءة ابن كثير ونافع وابن عامر وأبي جعفر، ويعقوب، وإن كان في موضع رفع، لأنه اسم مهم مثل غير، إذا أضيف إلى غير متمكن، قال تعالى: (وَمِنْ خِزْيِ يَوْمِئِذٍ) فيمن قرأ بالفتح[4].

---

[1] التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين ص417.

[2] الأنباري- الانصاف ج1 ص287.

[3] الأنباري – الانصاف ج1 ص290.

[4] الأنباري – الانصاف ج1 ص290-291.

ويؤكد الفَراء أن وجه القراءة ((ومن خزي يومئذ)) فيجوز خفضه في موضع الخفض كما جاز رفعة، في موقع الرفع، وما أضيف إلى كلام ليس فيه مخفوض، يكون قد شابه هذا.[1]

وورد في البحر المحيط: ومن خزي يومئذٍ: قرأ طلحة وأبان بن تغلب، ومن خزي بالتنوين، ونصب يومئذٍ على الظرف معمولاً بخزي، وقرأ الجمهور بالإضافة، وفتح الميم بالإضافة نافع والكسائي، وهي فتحة بناء، لإضافته إلى إذ، وهو غير متمكن، وقرأ باقي السبعة بكسر الميم وهي حركة إعراب، والتنوين في إذ، تنوين عوض من الجملة المحذوفة[2].

أي الموصولة، معربة أم مبنية؟

اختلف النحاة وتشعبت آراؤهم في كثير من المسائل النحوية من حيث البناء والإعراب ومن هذه المسائل خلافهم في(أيهم) فقد ذهب الكوفيون إلى أن أيهم إذا كان بمعنى الذي، وحذف العائد من الصلة معرب، نحو: لأضربنَ أيهم أفضل، وخالفهم البصريون إلى أنها مبنية على الضم، وأجمعوا على أنه إذا ذكر العائد فهي معربة نحو: لأضربن أيهم هو أفضل، وذهب الخليل بن أحمد إلى أن أيُّهم مرفوع بالابتداء، وأفضل خبره ويجعل أيهم استفهاماً، ويحمله على الحكاية بعد قول مقدر، والتقدير عنده: لأضربنَ الذي يقال لهم: أيهم أفضل[3].

وقد احتج الكوفيون لرأيهم بقوله تعالى: (ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عِتِيًّا) {مريم:69}، بالنصب، وهي قراءة هارون القارئ، ومعاذ الهراء، ورواية عن يعقوب، قالوا: ولا يجوز أن يقال: إن القراءة المشهورة بالضم هي حجة عليكم، لأنا نقول: هذه القراءة لا حجة لكم فيها لأن الضمة فيها ضمة إعراب، لا ضمة بناء، فإن أيهم مرفوع لأنه مبتدأ وذلك؛ لأن قوله (لننزعن) عمل في (من) وما بعدها، واكتفى الفعل بما ذكر معه نحو: قتلت من كل قبيل فيكتفي الفعل بما ذكر معه، ثم ابتدأ فقال: (أيهم أشد)فرفع (أيهم) بأشد،

---

[1] الفَراء: إعراب القرآن ج1 ص327.

[2] أبو حيان الأندلسي – البحر المحيط ج6 ص178.

[3] الأنباري، الانصاف، ج2، ص709–710.

كما رفع أشد (بأيهم)، كما أن الشيعة معناها: الأعوان والتقدير، لننزعن من كل قوم شايعوا فتنظروا أيهم أشدُّ على الرحمن عتيا، والنظر من دلائل الاستفهام وهو مقدر معه، كما احتج الكوفيون بقول أبي عمرو والجرمي بأنه لم يسمع أحداً يقول: (اضربْ أَيُّهم أَفضَلُ)، أي كلهم ينصبون، كما أن من يقول أنه مبني على الضم قول فاسد، فالمفرد من المبنيات وإذا أضيف أعرب[1].

أما البصريون فاحتجوا لرأيهم بأنها مبنية، لأن القياس يقتضي بناءها في كل أحوالها، لوقوعها موقع حرف الجزاء، والاستفهام والاسم الموصول[2].

وفي هذه المسألة يرى الأنباري أن احتجاج الكوفيين فاسد وخاصةً في قراءة من قرأ (أيهم) في قوله (ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ) بالنصب، فهي قراءة شاذة، جاءت على لغة شاذة لبعض العرب، ولم يقع الخلاف في هذه اللغة، ولا في هذه القراءة، وإنما وقع الخلاف في اللغة الفصيحة المشهورة (أيُّهم) بالضمير، وهي حجة عليهم[3].

وأما الردّ على احتجاجهم بقول الجرمي نقول: إنها وردت بالرفع بخلاف قولهم إنها لم ترد إلا منصوبة ومنه قول الشاعر:

إِذَا مَا أَتَيتَ بِي مَلِكٍ فَسَلِّمْ عَلَى أَيُّهُمْ أَفْضَلُ[4]

برفع أيهم، فدلّ على أنها لغة منقولة صحيحة لا وجه لإنكارها[5].

ويرى أبو حيان الأندلسي، في قوله تعالى: ((ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عِتِيًّا) قد اجتمع شرط جواز بنائها، وهو أنها مضافة لفظاً، محذوف صدر صلتها، وارتفع

---

(1) الأنباري، الانصاف، ج1، ص711-712.

(2) الأنباري، الانصاف، ج2، ص712.

(3) الأنباري، الانصاف، ج2، ص714.

(4) هذا البيت لغسان بن رعلة في الدرر (272/1)، شرح التصريح (135/1) والمقاصد النحوية (436/1).

(5) الأنباري، الانصاف، ج2، ص715.

أيُّهم على الابتداء، وأيُّهم استفهام تعلق عن العمل في لفظه، لأن الاستفهام في غير الاستثبات، لا يعمل فيه ما قبله على ما قرر في علم النحو، ويرى أبو حيان أنه يجوز فيه وجه آخر، وهو على مذهب سيبويه، وهو أن تكون أيهم موصولة مبنية على الضم[1].

ويقول سيبويه في الكتاب بأنه قد سأل الخليل رحمه الله عن قولهم: اضربْ أيُّهم أفضل؟ فقال: القياس النصب، كما تقول أضربُ الذي أفضلُ؛ لأن منْ في غير الجزاء والاستفهام بمنزلة الذي، كما أن الكوفيين يقرؤونها "ثم لننزعن من كل شيعة أيَّهم أشد على الرحمن "عُتيا" وهي لغة جديدة نصبوها كما جروها[2].

ويؤكد ابن جني في الخصائص بأن (أيُّهم) كما يرى سيبويه مبنية، فلو ذهب واعتقد البعض بأن الإضافة كان يجب أن تكون داعية إلى البناء، من حيث كان المضاف من المضاف إليه، بمنزلة صدر الكلمة من عجزها، وبعض الكلمة صوت، والأصوات إلى الضعف والبناء لكان قولاً![3].

2.3 باب الأفعال

الفعل: ما دلّ على معنى في نفسه واقترن بأحد الأزمنة الثلاثة: الماضي، والحاضر، والمستقبل، نحو: قام، يقوم، قم[4]

ومن أبرز علامات الفعل:

1. قبول التاء المتحركة.
2. قبول تاء التأنيث الساكنة نحو: ذهبت.
3. قبول ياء المخاطبة: تضربين.

---

[1] أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط، ج3، ص542.

[2] سيبويه، الكتاب، ج2، ص183.

[3] ابن جني، الخصائص، ج2، ص185.

[4] شرح ألفية ابن مالك، ج1، ص3.

4. قبول نون التوكيد الثقيلة والخفيفة: اذهبنَّ، اذهبنْ. [1]

ويقسم الفعل إلى عدة أقسام من حيث البناء والإعراب أو الجمود والتصرف أو من حيث الصحة والاعتلال أو من حيث الزمن ومن حيث المجهولية والمعلومية، وفي هذا الباب سأتناول الأفعال التي ورد فيها خلاف بين النحويين البصريين والكوفيين والتي احتج لها بالقرآن الكريم أو القراءات القرآنية، وسأقسمها في هذا الباب إلى قسمين: الأفعال المبنية والأفعال المعربة، وفيما يلي عرض لهذه المسائل.

الأفعال المبنية

فعل الأمر بين الإعراب والبناء

اختلف النحاة في فعل الأمر أمبني هو أم معرب؟ ولهم في ذلك آراء وأدلة، وسنعرض لخلاف، مدرسة البصرة والكوفة، ذهب الكوفيون إلى أن فعل الأمر للمواجه المعرى عن حرف المضارعة نحو: (أَفْعل): معرب مجزوم، وخالفهم البصريون الرأي، فذهبوا إلى أنه مبني على السكون"[2].

أّما الكوفيون فقد احتجوا لرأيهم، بأن فعل الأمر معرب مجزوم، لأن الأصل في الأمر للمواجه في نحو: (أَفْعلْ)لِـ تفْعلْ، كقولهم في الأمر الغائب لِـ(يَفْعلْ) وعلى ذلك قوله تعالى ﴿ فَبِذَلِكَ فَلْيَفْرَحُواْ هُوَ خَيْرٌ مِّمَّا يَجْمَعُونَ ﴾ {يونس:58} في قراءة من قرأ بالتاء من أئمة القراء، وذُكِرَتْ القراءة أنها قراءة النبي – صلى الله عليه وسلم– من طريق أبي بن كعب ورويت هذه القراءة عن عثمان بن عفان، وأنس بن مالك، والحسن البصري، وغيرهم من القّراء، وقد جاء في الحديث، (وَلْتَزُرَّه ُولو بِشَوْكَةٍ)، أي: زره وجاء عنه صلوات الله عليه، أنه قال: لتأخذوا مصافكم، أي: خذوا، وقال الشاعر:

لِـ تقُمْ أُنتَ يَابْنَ خَيْر قُرَيشٍ فتَقُضَّى حَوائجِ المُلِ مِينَا[3]

([1]) شرح ألفية ابن مالك، ج1، ص7.

([2]) الأنباري، الإنصاف، ج2، ص524.

[3] من شواهد البغدادي في الخزانة، ج9، ص114، ولم ينسبه إلى قائل.

فمن خلال هذه الشواهد يرى الكوفيون: أن الأصل في الأمر للمواجه في نحو، اِفْعَلْ أن يكون باللام لـ تَفْعل، كالأمر للغائب، إلا أنه لما كثر استعمال الأمر للمواجه في كلامهم، وجرى على ألسنتهم أكثر من الغائب، استقثلوا مجيء اللام فيه مع كثرة الاستعمال، فحذفوها مع حرف المضارعة طلباً للتخفيف، ومن الكوفيين من تمسك بأن فعل الأمر معرب، بأن قال الدليل على أنه معرب مجزوم، أنا أجمعنا على أن فعل النهي معرب مجزوم، نحو: لا تفعل، فكذلك فعل الأمر، نحو: فِ عْلْ، لأن الأمر ضد النهي، وهم يحملون الشيء على ضده، كما يحملونه على نظيره، فكما أنّ فعل النهي معرب مجزوم، فكذلك فعل الأمر[1].

أما البصريون فاحتجوا لرأيهم بأن فعل الأمر مبني على السكون، لأن الأصل في الأفعال أن تكون مبنية، والأصل في البناء أن يكون مبنياً على السكون، وإنما أعرب ما أعرب من الأفعال أو بني منها على فتحة لمشابهةٍ ما بالأسماء ولا مشابهة بين فعل الأمر والأسماء، فكان باقياً على أصله في البناء، كما أن وزن (فعال) من أسماء الفعل: كنزال وحذار مبني؛ لأنه نائب عن فعل الأمر

قال زهير:

ولأنتَ أَشْجَع مِنْ أُسَامةَ إِذْ دُعِيَتْ نَزَالِ وَلُجَّ في الذُّعْرِ[2] [3].

وفي هذه المسألة نرى الأنباري مال إلى رأي أصحابه، وذهب إلى فساد رأي الكوفيين، ويجيب عن كلماتهم قائلاً: أما قولهم: إن الأصل في (اِفْعَلْ) لـ(تَفْعَلْ)، قلنا لا نسلم قولهم، كما قالوا للغائب لـ(يَفْعَلْ)، قلنا: كان يجب أن لا يجوز حذف اللام منه، كما لا يجوز في الغائب قولهم، إنما حذفت في الأمر للمواجه لكثرة الاستعمال، ذهبنا إلى أن هذا فاسد، لأنه لو كان الأمر كما زعمتهم، لوجب أن يختص الحذف، بما يكثر استعماله، دون ما يقل استعماله، نحو: أَحْرَ نْجَم، وَأَعْزَ نْزَم ...

([1])الأنباري، الإنصاف، ج2، ص528.

[2] هذا البيت لزهير ابن أبي سلمى، ص54، تحقيق: علي حسن.

([3])الأنباري، الإنصاف، ج2، ص534-535.

فالحذف يختص بكثرة الاستعمال، نحو (لم يكن) أصبحت (لم يك) فحذفت النون لكثرة الاستعمال، فما دام حرف المضارعة ثابتاً، كانت العلة ثابتة، وما دامت العلة ثابتة سليمة عن المضارعة كان حكمها ثابتاً، ولهذا كان قوله تعالى ﴿فَبِذَلِكَ فَلْيَفْرَحُواْ هُوَ خَيْرٌ مِّمَّا يَجْمَعُونَ﴾ معرباً لوجود حرف المضارعة، ولا خلاف في حذف حرف المضارعة وإذا حذف حرف المضارعة في محل الخلاف، وهو علة الإعراب، فقد زالت العلة، فإذا زالت العلة زال حكمها، فوجب أن لا يكون فعل الأمر معرباً[1].

وأما ما ذهب إليه الكوفيون من شبه الأمر بالنهي، فهو أمر فاسد، لأنه غير مناسب في الإعراب، ففعل النهي في أوله حرف مضارعة أوجب للفعل المشابهة بالاسم، فاستحق الإعراب فكان معرباً، وأّما فعل الأمر فليس في أوله حرف المضارعة الذي يوجب للفعل المشابهة بالاسم فيستحق ألا يعرب، فبقي على أصله وهو البناء[2].

وفي قوله تعالى: فلتفرحوا: يرى أبو حيان، أنّ عثمان بن عفان، وأبي، وأنس والحسن، وأبو رجاء، وابن هرمز، وابن سيرين، وأبو جعفر المدني، والسلمي وقتادة، والجحدري، وهلال بن يساف، والأعمش، وعمرو بن فائد، والعباس بن فضل الأنصاري، قرؤوا: (فلتفرحوا) بالتاء على الخطاب، ورويت عن النبي صلى الله عليه وسلم، أّما جمهور القّراء المشهورين السبعة، فقد قرؤوا بالياء أمراً للغائب، وفي مصحف أبي: فبذلك فافرحوا وهذه هي اللغة الشهيرة في أمر المخاطب، وأّما فليفرحوا بالياء، فهي لغة قليلة[3].

وفي حديث حسن أخرجه أبو داود في سننه، يبين أن النبي صلى الله عليه وسلم قرأ: (فلتفرحوا) يعني بالخطاب فيها، وقرأ الباقون بالغيب[4].

([1])الأنباري، الإنصاف، ج2، ص428.

([2])الأنباري، الإنصاف، ج2، ص429.

([3])تفسير البحر المحيط، ج5، ص138.

([4])ابن الجزري: النشر في القراءات العشر، ج2، ص321.

ويذكر ابن يعيش بأن أصل (قُم) هي (لتقم) واقعد (لتقعد)، فهذا يدل على أنها جاءت على الأصل، ومنه قوله تعالى "فبذلك فليفرحوا" فلما تضمنت هذه الأسماء معنى لام الأمر، شابهت الحروف، فبنيت كما بنيت كيف وكم[1].

وفي هذه المسألة يبدو لي أن رأي البصريين أفضل من رأي الكوفيين، فصيغة (افعلْ) تختلف عن صيغة (لِتفْعلْ) فلا يوجد شبه بينهما من حيث البناء سوى دلالتهما الزمنية.

وقوع الفعل الماضي حالاً

اختلف النحاة في مسألة هل يقع الفعل الماضي حالاً؟ ولهم في ذلك آراء وحجج، فقد ذهب الكوفيون إلى أن الفعل الماضي يجوز أن يقع حالاً، وإليه ذهب الأخفش من البصريين. وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز أن يقع حالاً، وأجمعوا أنه إذا كان معه قد، أو كان وصفاً لمحذوف، فإنّه يجوز أن يقع حالاً [2].

واحتجَّ الكوفيون لرأيهم من خلال النقل والقياس، ما ورد في التنزيل قوله تعالى: تعالى ﴿أَوْ جَاءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ﴾ {النساء:90}، فحصرت فعل ماض، وهو في موضع حال، وتقديره:حصرةً صدورهم، والدليل على صحة هذا التقدير قراءة من قرأ ﴿أَوْ جَاءُوكُمْ حَصِرَةً صُدُورُهُمْ﴾، وهي قراءة الحسن البصري، ويعقوب الحضرمي، والمفضل عن عاصم، وقال الشاعر أبو صخر الهذلي:

وإنّـــي لَتَعروِنـــي لِـــذِكراكِ فَضَـــةٌ كَما اِنتفضَ العُصْفورُ بَلَّه القطْرُ[3]

فبلله: فعل ماض في موقع الحال؛ فدلّ على جواز وقوع الفعل الماضي حالاً

وأما القياس: فلأن كل ما جاز أن يكون صفة للنكرة، نحو: مررت برجل قاعدٍ، وغلام قائم، جاز أن يكون حالاً للمعرفة، نحو:مررت بالرجل قاعداً وبالغلام قائماً، والفعل

([1])شرح المفصل لابن يعيش، ج3، ص46.

([2])الأنباري، الانصاف، ج1، ص252.

[3] من شواهد البغدادي في الخزانة، ج3، ص67، ونسبه لأبي صخر الهذلي، وورد في شرح أشعار الهذلين، ج2، ص957.

الماضي يجوز أن يكون صفةً للنكرة، نحو: (مررتُ برجلٍ قاعدٍ وغلامٍ قامٍ)، والدليل على جواز أن يقام الفعل الماضي مقام الفعل المستقبل كما قال تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ اللَّهُ يَا عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ﴾ {المائدة: 116} أي: يقول، وإذا جاز أن يقام الماضي مقام المستقبل، جاز أن يقام مقام الحال[1].

أما البصريون فاحتجوا لرأيهم بعدم جواز وقوع الفعل الماضي حالاً لأن الفعل الماضي لا يدل على الحال، فينبغي أن لا يقوم مقامه، كما أنه يصلح أن يوضع موضع الحال، ما يصلح أن يقال فيه الآن أو الساعة، نحو: مررت بزيدٍ يضرب، ونظرت إلى عمروٍ يكتب، لأنه يحسن أن يقترن به الآن، أو الساعة، وهذا لا يصلح في الماضي[2].

وفي هذه المسألة نرى الأنباري قد مال إلى رأي أصحابه، ويجيب عن كلمات الكوفيين قائلاً:

"إن احتجاج الكوفيين بقوله تعالى ﴿أَوْ جَاءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ﴾ فاسدٌ، ولا حجة لهم فيه، وذلك لأن حصرت صفة لقوم المجرورين أول الآية ﴿ إلا الذين يصلون إلى قوم﴾ أو تكون صفة لقوم مقدر: أو جاءوكم قوماً حصرت صدورهم، والماضي إذا وقع صفة لموصوف محذوف،جاز أن يقع حالاً بالإجماع، وهناك وجه آخر وهو أن يكون خبراً بعد خبر كأنّه قال: أو جاءوكم، ثم أخبر فقال: حصرت صدورهم، وربما يكون محمولاً على الدعاء لا على الحال"[3].

ويرى الأشموني أن من أمثلة جملة الماضي: جاء زيدٌ وقد طلعت الشمس، ومنه قوله تعالى: ﴿أَوْ جَاءُوكُمْ حَصِرَت صُدُورُهُمْ﴾.

فحصرت جملة فعلية فعلها ماضٍ في محل نصب حال[4].

ويؤكد العكبري بأن الكوفيين قد احتجوا بالسماع من خلال قوله تعالى ﴿حَصِرَت صُدُورُهُمْ﴾ فحصرت فعل ماضٍ، وقد وقع حالاً وقد وقع موقع (حصرة) كما قرأ يعقوب[1].

([1])الأنباري، الانصاف، ج1، ص253-254.
([2])الأنباري، الانصاف، ج1، ص254.
([3])الأنباري، الانصاف، ج1، ص254-255.
([4])شرح الأشموني لألفية ابن مالك – الأشموني – ج2، ص38.

وأما الرد على حجة الكوفيين بهذه الآية فالآية الكريمة يراد بها الدعاء، وأن نقدر أنه وصف، ولكن الموصوف محذوف تقديره أو جاؤوكم قوماً حصرت، فقوماً هو الحال، وحصرت نعت لها[2].

وذكر ابن يعيش بأن الفعل المستقبل لا يقع موقع الحال، لأنه لا يدل على الحال، لا تقول: جاء زيدٌ سيركب، وكذلك الفعل الماضي، لا يجوز أن يقع حالاً لعدم دلالته عليها، فلا تقول: (جاء زيدٌ ضحكَ) أعني ضاحكاً، أما إذا اقترنت به فقد جاز أن يقع حالاً لأن قد تقربه من الحال.

وفي قوله تعالى ﴿أَوْ جَاءُوكُمْ حَصِرَت صُدُورُهُمْ﴾ على تقدير قد حصرت، وقراءة من قرأ (حصرةً) بالنصب، وهذا ما ذهب إليه الكوفيون إلى جواز وقوع الفعل الماضي حالاً سواء أكان معه قد، أم لم تكن، وإليه ذهب الأخفش من البصريين، وقوله: حصرت حال وتؤيده قراءة من قرأ حصرةً، وأما المعنى فإن الفعل الماضي يقع صفةً للنكرة، وكلُّ ما جاز أن يكون صفةً فإنه يجوز أن يكون حالاً[3].

ويرى أبو حيان الأندلسي أنّ قوله: أو جاؤوكم حصرت صدورهم، هنا صفة لمن سبق ذكرهم، فيكون الاستثناء عن الذين يصلون إلى أهل العهد، إذا كان وصفهم أن تضيق صدورهم عن مقاتلة المؤمنين والكفار جميعاً، فالله سبحانه وتعالى وصف جميع المعاهدين الذين عزموا على الوفاء بالعهد، أنهم قبلوا العهد والذمة، لما تعذر عليهم قتال المسلمين، وأبت نفوسهم معاونة المسلمين على قومهم، فلم يسلموا حقيقة، ولكن سالموا لقبول العهد [4].

وهكذا نرى أن أبا حيان قد مال إلى رأي البصريين، مما يدل على فساد رأي الكوفيين.

([1])العكبري، التبيين عن مذاهب النحو بين البصريين والكوفيين، ص388.

([2])العكبري، التبيين عن مذاهب النحو بين البصريين والكوفيين، ص389.

([3])شرح المفصل لابن يعيش، ج2، ص29.

([4])أبو حيان الأندلسي: المحيط في التفسير، ج3، ص257.

الأفعال المعربة

جواب الشرط بماذا ينجزم؟

اختلف النحاة في كثير من المسائل النحوية التي لها علاقة بالعامل النحوي ومن ضمن هذه المسائل مسألة جواب الشرط بماذا يجزم، وللعلماء في هذه المسألة آراء وحجج وأدلة سنعرض لها في هذه المسألة.

يرى الكوفيون أن جواب الشرط مجزوم على الجوار، وخالفهم البصريون في ذلك، فذهب بعضهم إلى أن العامل هو حرف الشرط، وذهبت طائفة أخرى إلى أنّ العامل هو الحرف وفعل الشرط معاً [1].

وقد احتج الكوفيون لرأيهم بقوله تعالى ﴿ لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَالْمُشْرِكِينَ مُنفَكِّينَ حَتَّى تَأْتِيَهُمُ الْبَيِّنَةُ ﴾ {البينة:1}، ووجه الدلالة عند الكوفيين هو "والمشركين" بالخفض على الجوار، وإن كان معطوفاً على "الذين" فهو مرفوع لأنه اسم يكن، وقال تعالى ﴿ امْسَحُواْ بِرُؤُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ ﴾ {المائدة:6}، بالخفض على الجوار وهي قراءة أبي عمرو وابن كثير وحمزة ويحيى بن عاصم، ويعقوب، ولو كان معطوفاً على (برؤوسكم) لكان ينبغي أن تكون الأرجل ممسوحة لا مغسولة، وهو مخالف لإجماع أئمة الأمة من السلف والخلف[2].

ومن أدلة الكوفيين قول العرب: جحر ضبٍ خربٍ، فخفضوا خرباً على الجوار، وكان ينبغي أن يكون مرفوعاً، لكونه في الحقيقة صفة للجحر، لا للضب، ومنه قوله تعالى﴿ فَمَن يُؤْمِن بِرَبِّهِ فَلَا يَخَافُ بَخْسًا وَلَا رَهَقًا ﴾ {الجن:13}، وقوله تعالى ﴿ وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ ﴾ {الروم:36}[3].

([1]) الأنباري، الإنصاف، ج2، ص602.

([2])الأنباري، الإنصاف، ج2، ص602-603.

([3])الأنباري، الإنصاف، ج2، ص607.

وأّما البصريون فاحتجوا لرأيهم بأنّ العامل هو حرف الشرط، وذلك لأن حرف الشرط يقتضي جواب الشرط، وأّما من ذهب إلى أن حرف الشرط وفعل الشرط يعملان في جواب الشرط، فلا ينفك أحدهما عن صاحبه، فلما اقتضياه معاً، وجب أن يعملا فيه معاً، ويبدو أن في هذا الرأي ضعفاً كما يرى الأنباري؛ لأن فعل الشرط فعل، والأصل في الفعل أن لا يعمل في الفعل، وإن لم يكن للفعل تأثير في أن يعمل في الفعل، وأن له تأثير في العمل في الفعل، فإضافة ما لا تأثير له إلى ماله تأثير، لا تأثير له[1].

وفي هذه المسألة نرى الأنباري قد مال إلى رأي البصريين ويرد على كلمات الكوفيين قائلاً:

"إنّ احتجاجهم بقوله تعالى ﴿ لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَالْمُشْرِكِينَ مُنفَكِّينَ حَتَّى تَأْتِيَهُمُ الْبَيِّنَةُ ﴾ {البينة:1}، لا حجة لهم فيه، لأن قوله (والمشركين) ليس معطوفاً على (الذين كفروا) وإنما هو معطوف على قوله (من أهل الكتاب) فدخله الجر؛ لأنه معطوف على مجرور، لا على الجوار، وأما قوله تعالى ﴿ فَامْسَحُواْ بِرُؤُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ ﴾ {المائدة:6}، فلا حجة لهم فيه، لأنه على قراءة من قرأ بالجر، ليس معطوفاً على قوله (فاغسلوا وجوهكم وأيديكم) وإنما هو معطوف على قوله (برؤوسكم) على أن المراد بالمسح في الأرجل الغسل[2].

ويؤكد ابن جني في كتابه اللمع، بأن الشرط وجوابه مجزومان بحروف الشرط كقولنا: إن تقْم أقْم[3].

([1])الأنباري، الإنصاف، ج2، ص608-609.

([2])الأنباري، الإنصاف، ج2، ص609.

([3]) ابن جني، اللمع في العربية، ج1، ص133

وقد ورد في البحر المحيط بأن قوله تعالى ﴿ لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَالْمُشْرِكِينَ مُنفَكِّينَ حَتَّى تَأْتِيَهُمُ الْبَيِّنَةُ ﴾ {البينة:1}، بأن الأصل هو الرفع أي ولا المشركون عطفاً على الذين كفروا[1].

العامل في نصب المفعول به

اختلف نحاة البصرة مع نحاة الكوفة في العامل في نصب المفعول ولهم في ذلك آراء وأدلة سنعرض لها في هذه المسألة.

يرى الكوفيون أن العامل في نصب المفعول، هو الفعل والفاعل معاً، نحو: ضرب زيدٌ عمراً، وذهب بعضهم إلى أن العامل هو الفاعل، وذهب بعضهم إلى أن العامل هو معنى المفعولية، والعامل في الفاعل معنى الفاعلية، بينما يرى البصريون إلى أن الفعل وحده عمل في الفاعل والمفعول جميعاً[2].

وقد احتج الكوفيون لرأيهم إلى أن العامل في المفعول النصب، هو الفعل والفاعل، وذلك لأنه لا يكون مفعولاً إلّا بعد الفعل والفاعل، كما أنّ الفعل والفاعل بمنزلة الشيء الواحد، والدليل على ذلك وجود الفاعل في الأفعال الخمسة متصلاً بها، كما أن لام الفعل تسكن إذا اتصل بها ضمير الفاعل، نحو: (ضرْبتُ) كما أنهم قالوا للواحد: قفا، على التثنية، لأن المعنى: قف قف، قال تعالى ﴿ أَلْقِيَا فِي جَهَنَّمَ ﴾ {ق:24}، فثنى، وإن كان الخطاب لملك واحد، وهو خازن النار، لأن المعنى ألق ألق والتثنية تكون للأسماء، لا للأفعال، فدلّ على أن الفاعل مع الفعل بمنزلة الشيء الواحد، ولأن المفعول لا يقع إلا بعد هما، دلّ على أنّه بعدهما، ومن أدلة البصريين أنه لو كان الفعل وحده العامل، لكن يجب أن يأتي المفعول بعده، فلما فصل بينهما الفاعل، دلّ على أنّ الفعل ليس هو العامل وحده[3].

([1]) أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط، ج1، ص292.

([2]) الأنباري، الإنصاف، ج1، ص78-79.

([3]) الأنباري، الإنصاف، ج1، ص79-80.

أّما البصريون، فذهبوا إلى أن الفعل وحده العامل في نصب المفعول، وذلك لأننا أجمعنا على أن الفعل له تأثير في العمل، أّما الفاعل فلا تأثير له في العمل، لأنه اسم، والأصل في الأسماء أن لا تعمل فلا تأثير له[1].

وفي هذه المسألة نرى الأنباري قد مال إلى رأي البصريين ويفند رأي الكوفيين على النحو الآتي:

إنّ قولهم: إن الناصب للمفعول الفعل والفاعل، لأنه لا يكون إلا بعدهما، فهذا ليس دليلاً على أنهما العاملان فيه؛ لأن الفاعل من الأسماء والأسماء لا تعمل ولا تأثير لها.

وأّما الردّ على قولهم: لو كان الفعل هو العامل في المفعول لوجب أن يليه، ولا يفصل بينهما الفاعل، فهذا أمرٌ باطل لأننا جوزنا القول: إن في الدار لزيداً، قال تعالى ﴿ إِنَّ لَدَيْنَا أَنكَالًا وَجَحِيمًا ﴾ {المزمل:12}، فنصب الاسم بأن، وإن فصل بينهما بشبه الجملة، فدلّ هذا على أن الفعل هو العامل ولو فصل بين الفعل والمفعول بفاعل[2].

ويرى أبو البقاء العكبري بأن ما يدل على فساد رأي الكوفيين وتأيداً لرأي الأنباري أنك تفصل بأن مع الفصل بينهما وبين اسمها بالظرف نحو: (إن في الدار زيداً) ودلالة هذا من وجهين هما: أنك نصبت بها مع الفصل، والثاني أنك نصبت بأن وحدها لا بها وبالظرف، وإذا كان العامل الحرف وحده مع ... الحروف عن الأفعال فكيف لا يعمل الفعل الذي هو الأصل القوي وحده[3].

وفي وقوله تعالى ﴿ أَلْقِيَا فِي جَهَنَّمَ ﴾ {ق:24}، يرى أبو حيان الأندلسي في تفسير البحر المحيط، بأنه خطاب من الله للملكين، السائق والشهيد، وقيل: للملكين من ملائكة العذاب، فعلى هذا، الألف ضمير الاثنين، وقال مجاهد وجماعة: هو قول إّما للسائق، وإّما للذي هو من الزبانية، وعلى أنه خطاب للواحد، وقال المبرد: معناه: ألق ألق، فثنى، وقال

([1]) الأنباري، الإنصاف، ج1، ص80.

([2])الأنباري، الإنصاف، ج1، ص80-81.

([3]) العكبري، التبين عن مذاهب الكوفيين والبصريين، ص265.

الفرّاء: هو خطاب الواحد بخطاب الاثنين، وقيل الألف بدل من النون الخفيفة، أجرى الوصل مجرى الوقف، وهي أقوال مرغوب عنها، ولا ضرروة تدعو إلى الخروج عن ظاهر اللفظ لقول مجاهد، وقرأ الحسن: ألقين بنون التوكيد الخفيفة، وهي شاذة مخالفة لنقل التواتر بالألف[1].

أولى العاملين بالعمل في التنازع

اختلف النحاة وتشعبت آراؤهم في قضية العامل ولهم في هذه المسألة آراء، وخاصة في مسألة أولى العاملين بالعمل في التنازع، وسنعرض في هذه المسألة رأي الكوفيين والبصريين.

يرى الكوفيون في إعمال الفعل، نحو: أكرمني وأكرمت زيداً، إلى أنّ إعمال الفعل الأول أولى، وخالفهم البصريون بأن إعمال الفعل الثاني أولى[2].

وسنعرض في هذه المسألة حجج وأدلة كل فريق، حتى نتمكن من تفسير هذه المسألة، والوصول إلى نتيجة مقنعة.

فقد احتج الكوفيون لرأيهم من خلال النقل والقياس، أّما النقل فقد جاء في قول امرئ القيس.

لَوْ أَنَّ ما أَسْعَى لِأَدْنى مَعيشَةٍ كَفاني وِلَم أَطْلُبْ قَليلٌ مِنْ المَالِ[3]

فأعمل الفعل الأول، ولو أعمل الثاني، لنصب قليلاً، وذلك لم يروه أحد[4].

أما احتجاج الكوفيين لرأيهم من خلال القياس، فهو أن إعمال الفعل الأول أولى، وأقوى؛ لأنه مبدوء به فالأولى أن يكون هو العامل لقوة الابتداء والعناية به[5].

([1]) أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط، ج8، ص96.

([2]) الأنباري، الإنصاف، ج1، ص-83.

([3]) هذا البيت لامرىء القيس وهو في ديوانه، ص129، دار الكتب العلمية، تحقيق: مصطفى عبدالشافي، ط5، ص204.

([4]) الأنباري، الإنصاف، ج1، ص84-85.

([5]) الأنباري، الإنصاف، ج1، ص86.

أما البصريون فاحتجوا لرأيهم بقوله تعالى ﴿ قَالَ آتُونِي أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْرًا ﴾ {الكهف:96}، فأعمل الفعل الثاني، ولو أعمل الأول لقال: أفرغه عليه، وقال تعالى ﴿ هَاؤُمُ اقْرَؤُوا كِتَابِيهْ ﴾ {الحاقة:19}، فأعمل الثاني، وهو (اقرؤا)، ولو أعمل الأول لقال اقرؤه، وجاء في الحديث: (ونخلع ونترك من يفجرك)، فأعمل الثاني، ولو أعمل الأول لأظهر الضمير، كما احتج البصريون بالقياس فقال الفرزدق:

ولكِنَّ نصْفاً لو سَببتُ وَسَبَّني بـ و عَبدِ شَمسٍ منْ مَنافٍ وهَاشِمِ[1]

فأعمل الفعل الثاني، ولو أعمل الأول لقال: سببتُ وسبوني بني ..... بنصب بني وإظهار الضمير في سبني[2].

واحتج البصريون لرأيهم من خلال القياس بأن الفعل الثاني أقرب إلى الاسم، وإعماله أولى من إعمال الفعل الأول[3].

وفي هذه المسألة نرى الأنباري يميل إلى رأي البصريين ويرد مجيباً عن كلمات الكوفيين قائلاً:

" إنّ قول امرئ القيس (ولم أطلب قليل) فقد أعمل الأول مراعاة للمعنى، لأنه لو أعمل الثاني لأصبح الكلام متناقصاً، فكان التقدير فيه: كفاني قليل، ولم أطلب من المال، وهذا متناقض؛ لأنه يخبره تارةً بأن سعيه ليس لأدنى معيشة، وتارة يخبره بأنه يطلب القليل، وذلك متناقض[4]. وأما احتجاج الكوفيين بان الفعل الأول سابق والأولى أن يعمل لقوة الابتداء، قلنا هذا رأي مناقض لكثير من آرائهم فهم يعنون بالمقاربة والجوار، في كثير من المسائل، وأما قول الكوفيين بأن إعمال الفعل الثاني يؤدي إلى الإضمار قبل الذكر، فيرى الأنباري أن هذا جائز، لأن ما بعده يفسره، لأنهم قد يستغنون ببعض الألفاظ عن

---

(1) ديوان الفرزدق، 300/2، دار الكتب العلمية، ج2، ص300.

(2) الأنباري، الإنصاف، ج1، ص871.

(3) الأنباري، الإنصاف، ج1، ص92.

(4) الأنباري، الإنصاف، ج1، ص93.

بعض، إذا كان الملفوظ دلالة على المحذوف لعلم المخاطب، قال تعالى ﴿ وَالْحَافِظِينَ فُرُوجَهُمْ وَالْحَافِظَاتِ وَالذَّاكِرِينَ اللَّهَ كَثِيرًا وَالذَّاكِرَاتِ ﴾ {الأحزاب:35}، فلم يعمل الثاني بخلاف الأول استغناءً عنه بما ذكره قبل، ولعلم المخاطب به، ومنه قوله تعالى ﴿ أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ ﴾ {التوبة:3}.

وهكذا نرى أن الإضمار هاهنا جائز، لأن ما بعده يفسره، وفي هذا دليل على فساد رأي الكوفيين[1].

وفي قوله تعالى ﴿ قَالَ آتُونِي أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْرًا ﴾ {الكهف:96}، يذكر أبو حيان أنه جعل ذلك من باب الإعمال، وهذا ليس من باب الإعمال، لأنهم نصّوا على أن العاملين في هذا الباب لا بد أن يشتركا، وأدّى ذلك بحرف العطف حتى لا يكون الفصل معتبراً، ويكون العامل الثاني معمولاً للأول، نحو: جاءني يضحك زيدٌ، فجعل جاءني ضمير، أو في يضحك، حتى لا يكون هذا الفعل فاصلاً، ولا يرد على هذا جعلهم ﴿ قَالَ آتُونِي أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْرًا ﴾ ولا ﴿ هَاؤُمُ اقْرَؤُوا كِتَابِيهْ ﴾ من الإعمال، لأن هذه العوامل مشتركة، بوجه ما من وجوه الاشتراك، ولم يحصل الاشتراك في العطف ولا العمل[2].

ويرى ابن يعيش أنك إذا قلت: ضربت وضربني زيد، رفعته لإيلائك إياه الرافع وحذفت مفعول الأول استغناءً عنه، وعلى هذا تعمل الأقرب أبداً، فتقول: ضربتُ وضربني قومك، قال سيبويه: لو لم تحمل الكلام على الآخر لقلت: ضربتُ وضربوني قومك، وهو الوجه المختار الذي ورد به الترتيل، قال تعالى ﴿ قَالَ آتُونِي أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْرًا ﴾ و﴿ هَاؤُمُ اقْرَؤُوا كِتَابِيهْ ﴾[3].

([1]) الأنباري، الإنصاف، ج1، ص94-96.

([2]) أبو حيان الأندلسي، تفسير البحر المحيط، ج1، ص222.

([3]) ابن يعش، شرح المفصل،ج1، ص208.

3.3 باب الحروف

الحرف: ما لا يدل على معنى في نفسه، وأما عن علاماته، فهو ما لا يقبل علامات الأسماء ولا علامات الأفعال، والحروف نوعان: حروف الهجاء التي تبنى منها الكلمة، وحروف المعاني، وهي الحروف التي يظهر معناها في الجملة، كحروف الجر والجزم، والنصب، والعطف، وتنقسم حروف المعاني إلى حروف مختصة وغير مختصة، فالمختصة هي التي تختص بالأسماء كحروف الجر، وإن وأخواتها، وهي عاملة في الأسماء فقط، وقسم مختص بالأفعال كحروف الجزم والنصب، أما الحروف غير المختصة فهي الحروف المشتركة بين الأسماء والأفعال، وهي غير عاملة، كأحرف الاستفهام وحروف العطف [1].

وسنعرض في هذا الباب الخلاف بين الكوفيين والبصريين في الحروف وخاصة في المسائل التي احتج لها بالقرآن والقراءات القرآنية.

واو العطف هل تأتي زائدة؟

اختلف علماء النحو في مسألة مجيء واو العطف زائدة من عدمه، ولهم في ذلك آراء وحجج، وسنعرض لهذه الآراء في هذه المسألة، فقد ذهب الكوفيون إلى جواز وقوع واو العطف زائدة، وإليه ذهب الأخفش والمبرد من البصريين، وذهب البصريون إلى عدم جواز مجيء واو العطف زائدة[2].

احتج الكوفيون لرأيهم بقوله تعالى : ﴿حَتَّى إِذَا جَاؤُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا﴾ {الزمر:73}، فالواو زائدة؛ لأن التقدير فيه: فتحت أبوابها، لأنه جواب لقوله ﴿حَتَّى إِذَا جَاؤُوهَا﴾ وكذلك قوله تعالى ﴿ حَتَّى إِذَا فُتِحَتْ يَأْجُوجُ وَمَأْجُوجُ وَهُم مِّن كُلِّ حَدَبٍ يَنسِلُونَ وَاقْتَرَبَ الْوَعْدُ الْحَقُّ﴾{الأنبياء:97}، فالواو زائدة، لأن التقدير اقترب، لأنه جواب لقوله: (حتى إذا فتحت)،

([1]) شرح ابن عقبل، ج1، ص17.

([2]) الأنباري، الانصاف، ج2، ص456.

وكذلك قوله تعالى: ﴿ إِذَا السَّمَاء انشَقَّتْ وَأَذِنَتْ لِرَبِّهَا وَحُقَّتْ ﴾ {الانشقاق:1-2}، والتقدير أذنت؛ لأنه جواب إذا، ومما يدل على وقوع الواو زائدة قول الشاعر:

فَلَمَّا أَجَزْنا سَاحَةَ الحيِّ وانْتَحَى بِنَا بَطْنُ حِقْفٍ ذِي قِـاقٍ عَقنْقَلِ[1]

والتقدير: انتحى، فالواو زائدة، لأنه جواب لّما[2].

وأما البصريون فاحتجوا لرأيهم، وهو عدم جواز مجيء الواو زائدة بأن قالوا: إن الأصل في الواو حرفٌ وضع لمعنى، فلا يجوز اعتباره زائداً[3].

وفي هذه المسألة نجدّ الأنباري قد ذهب إلى فساد رأي الكوفيين، ويجيب عن كلماتهم قائلاً: إن احتجاجهم بقوله تعالى ﴿ وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا ﴾ {الزمر:73}، فاسدٌ لأن الواو هنا عاطفة وليست زائدة، ويكون جواب إذا محذوفاً، ويكون التقدير: حتى إذا جاءوها وفتحت أبوابها فازوا ونعموا، وكذلك الأمر احتجاجهم بقوله تعالى {واقترب الوعد الحق}؛ الواو عاطفة وليست زائدة، وجواب إذا محذوف تقديره: وهم من كل حدب ينسلون، قالوا: ياويلنا، فحذف القول، وقيل جوابها {فإذا هي شاخصة} وكذلك الأمر في قوله تعالى {وأذنت لربها} الواو هنا عاطفة، وليست زائدة، وجواب الشرط محذوف، وأما احتجاجهم بقول الشاعر: وانتحى، فالواو أيضاً عاطفة وليست زائدة والجواب محذوف تقديره: فلما أجزنا ساحة الحي انتحى بنا بطن حقف ذي قفاف عقنقل خلونا ونعمنا[4].

وفي قوله تعالى {وفتحت أبوابها} يؤكد أبو حيان الأندلسي أن رأي الكوفيون، بأنّ الواو زائدة، ورأي البصريين بأن الواو عاطفة وأن الجواب محذوف، وقدره الزمخشري، وذهب إلى أن التقدير أولى[5].

---

[1] هذا البيت لامرىء القيس في ديوانه، ص115، تحقيق مصطفى عبدالشافي، دار الكتب العلمية، بيروت.

([2])الأنباري، الانصاف، ج2، ص457-458.

([3])الأنباري، الانصاف، ج2، ص459.

([4])الأنباري، الانصاف، ج2، ص459-460.

([5]) أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط، ج5، 238.

وفي الخصائص يرى ابن جني أن الكوفيين يؤكدون على زيادة واو العطف كما في الآية السابقة(وفتحت أبوابها) فهي زائدة مخرجة عن العطف، وزيادة واو العطف أمر لا يثبته البصريون لكن كما يرى ابن جني على حذف الجواب أي حتى إذا جاءوها وفتحت أبوابها وقال لهم خزنتها كذا وكذا صدقوا وعدهم وطابت نفوسهم[1].

وقد أجاز البغداديون أن تقع الواو زائدة كما في الآية السابقة(وفتحت أبوابها) وكذلك قول الشاعر:

حتى إِذَا اْمتلأَتْ طُونكُم ... وَرأُيتم أَبناَءكُم شَبُّوا[2]

لكن البصريين، لا يرون زيادة هذه الواو ويتأولون في ذلك، ومنها قوله تعالى ﴿حَتَّى إِذَا جَاؤُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا وَقَالَ لَهُمْ خَزَنَتُهَا سَلَامٌ عَلَيْكُمْ طِبْتُمْ فَادْخُلُوهَا خَالِدِينَ ﴾{الزمر:73}، تقديره صادفوا الثواب الذي وعدوه ونحوه[3].

حرف العطف أو هل يأتي بمعنى الواو وبمعنى بل؟

اختلف النحاة وتفرقت آراؤهم في خروج حرف العطف أو عن معناه إلى معانٍ أخرى، ولهم في ذلك آراء وحجج سنعرض لها في هذه المسألة.

فقد ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز أن تأتي أو بمعنى الواو وبمعنى بل، وخالفهم البصريون بعدم جواز وقوع أو بمعنى الواو ولا بمعنى بل[4].

واحتّج الكوفيون لرأيهم بقوله تعالى : ﴿وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَى مِئَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ﴾ {الصافات:147}، فقد ورد في كتب التفسير أنها وردت بمعنى (بل) وبمعنى الواو، ومنه قول الشاعر:

بَدَتْ مِثْلَ قَرنِ الشَّمسِ في رَونَقِ الضُّحى ... وصُورَتِها أَو أَنتِ في الْعينِ أَملُحُ[5]

([1]) ابن جني، الخصائص، ج2، 464.

[2] من شواهد الخزانة، ج11، ص45، ولم ينسبه لقائل.

([3]) ابن يعيش، شرح المفصل، ج5، ص12.

([4]) الأنباري، الإنصاف، ج2، ص478.

[5] من شواهد البغدادي في الخزانة، ج4، ص424.

فأراد الشاعر بـ (أو) (بل) وقال تعالى ﴿وَلَا تُطِعْ مِنْهُمْ آثِمًا أَوْ كَفُورًا﴾ {الإنسان:24} أي: وكفورا[1].

أما البصريون، فقد ذهبوا إلى أن الأصل في أو أن يكون لإحدى الشيئين على الإبهام بخلاف الواو، وبل، لأن الواو معناها: الجمع بين الشيئين، وبل تفيد الإضراب، وكلاهما مخالف لمعنى أو، والأصل في كل حرف أن لا يدل على إلا ما وضع له، ولا يدل على معنى حرف آخر[2].

وفي هذه المسألة يرى الأنباري أنّ رأي أصحابه هو الصواب، وأنّ ما ذهب إليه الكوفيون فاسد، فاحتجاجهم بقوله تعالى {أو يزيدون} فاسد لا حجة لهم فيه، لأن معنى (أو) هو التخيير، أو بمعنى الشك، وأما قول الشاعر: أو أُنتِ في العين أملح فالرواية فيه (أم أنت)، وحتى لو كان بمعنى أو فإن المعنى سيكون للشك وليس بمعنى بل[3].

وأما احتجاجهم بقوله تعالى ﴿آثِمًا أَوْ كَفُورًا﴾ فلا حجة لهم فيه، لأن في الآية جاءت للإباحة والمنع، والمنع بمنزلة الإباحة، فكما أنه لا يمتنع من شيء أبحثه لك، فكذلك لا يقدم على شيء نهيته عنه[4].

وفي قوله تعالى ﴿أَوْ كَفُورًا﴾ يراد نفي ما يدخل عليه، بطريق الإنفراد، وذكر النحويون أن (أو) هنا للإباحة، أو للتفضيل[5].

وفي قوله تعالى(أو يزيدون) يرى أبو حيان: أن(أو) هنا بمعنى الإبهام على المخاطب، فالله تعالى علم عددهم، ولكنّه أبهمه على المخاطب ولا يمكن أن تكون(أم) هنا بمعنى الإضراب، لأن الإضراب لا يكون إلا إبطالاً للإسناد، وإما أن يكون انتقالاً من

([1]) الأنباري، الإنصاف، ج2، ص478-479.

([2]) الأنباري، الإنصاف، ج2، ص480-481.

([3]) الأنباري، الإنصاف، ج2، ص481.

([4]) الأنباري، الإنصاف، ج2، ص483.

([5]) أبو حيان الأندلسي، تفسير البحر المحيط، ج4، ص198.

شيء إلى شيء آخر من غير إبطال لذلك الشيء وهذا مستحيل هنا، للتنافي بين الأخبار والإخبار بالأقربية[1].

وقال الفرّاء: من زعم أن أو على غير معنى (بل) فقد افترى على الله؛ لأن الله تبارك وتعالى لا يشك، ومنه قوله تعالى ﴿وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَى مِئَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ﴾ فأو هنا في معنى بل[2].

أما ابن يعيش في شرح المفصل فيرى أن "أو" تكون لإحدى الشيئين في الخبر وغيره فتقول في الخبر: زيد أو عمرو قام" والمراد أحدهما، ويقول في الأمر "خذ ديناراً أو ثوباً" أي أحدهما، ولا تجمع بينهما، وفي ذلك معانٍ ثلاثة: أحدها الشك، وذلك يكون في الخبر، مثال: ضربت زيداً أو عمراً. وتريد أنك ضربت أحدهما وأن الذي جاءك أحدهما والأكثر في استعمال أو في الخبر أن يكون المتكلم شاكاً لا يدري أيهما الجائي ولا أيهما المضروب، والظاهر من السامع أن يحمل الكلام على شك المتكلم، وقد يجوز أن يكون المتكلم غير شاك، وإنما أراد تشكيك السامع بأمر قصده، فأبهم عليه، وهو عالم كقولك: كلمت أحد الرجلين، واخترت أحد الأمرين، تقول وأنت عارف به، ولا تخبر، ومنه قوله تعالى ﴿وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَى مِئَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ﴾ [3].

أن الخفيفة هل تحذف وتعمل من غير بدل؟

اختلف علماء النحو في مسألة:أنْ الخفيفة وعملها عند الحذف من غير بدل،، ولهم في ذلك آراء وأدلة، نعرض لها بين أهم مدرستين في الخلاف النحوي.

([1]) أبو حيان الأندلسي، تفسير البحر المحيط، ج5، ص424.

([2]) الفراء: أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبدالله بن منظور الديلمي، معاني القرآن، تحقيق (أحمد يوسف النجاتي، محمد علي النجار، عبدالفتاح الشبلي)، الناشر: دار المصرية للتأليف والنشر، ط1، ج1، ص25.

([3]) ابن يعيش، شرح المفصل، ج5، ص19.

فقد ذهب الكوفيون إلى أنّ (أنْ) الخفيفة تعمل في الفعل المضارع النصب من غير بدل، وخالفهم البصريون بعدم إعمالها مع الحذف من غير بدل[1].

وقد احتج الكوفيون لرأيهم من خلال كلام الله وكلام العرب، فقد قال الله تعالى :﴿ وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَائِيلَ لاَ تَعْبُدُوا إِلاَّ اللّهَ ﴾ {البقرة:83}، وهي قراءة عبدالله بن مسعود، فنصب "لا تعبدوا" بأن مقدرة، لأن التقدير فيها: أن لا تعبدوا، فحذف (أن) وأعملها مع الحذف، فدلّ على أنها تعمل النصب مع الحذف، ومنه قول طَرَفَهُ:

ألا أيُّهذا الزَّاجِرِي أَحضُر لَوغَى وأَنْ أَشْهَدَ ً لَّذات هل أَنتَ مخلِدي[2]

فنصب (أحضر) لأن التقدير: أن أحضرَ، فحذف أن وأعملها مع الحذف، والدليل على صحة هذا التقدير: أنه عطف عليه قوله: وأن أشهد اللذات، فدّل على أنها تعمل النصب مع الحذف[3].

وأّما البصريون فذهبوا إلى أنه لا يجوز إعمالها مع الحذف، لأنها حرف نصب من عوامل الأفعال، وعوامل الأفعال ضعيفة، فينبغي ألا تعمل مع الحذف من غير بدل، والدليل أنّ (أنّ) المشددة التي تنصب الأسماء، لا تعمل مع الحذف وكذلك هنا[4].

ويرى البصريون أنّ من العرب من لا يعملها مظهرة، ويرفع ما بعدها تشبيهاً لها بما، لأنها تكون مع الفعل بعدها بمنزلة المصدر، كما أن (ما) تكن مع الفعل بعدها بمنزلة المصدر، وقد روى ابن مجاهد أنه قرأ قوله تعالى : ﴿لِمَنْ أَرَادَ أَن يُتِمَّ الرَّضَاعَةَ﴾ {البقرة:233} بالرفع[5].

وفي هذه المسألة يرى الأنباري أنّ ما ذهب إليه الكوفيون فاسد، ويجيب عن كلماتهم قائلاً:

([1]) الأنباري، الإنصاف، ج2، ص559-560.

[2] الكتاب سيبويه، ج3، ص100، والمقتضب، ج85/2، والأصول في النحو، ج2، ص176.

([3]) الأنباري، الإنصاف، ج2، ص559-560.

([4]) الأنباري، الإنصاف، ج2، ص562.

([5]) الأنباري، الإنصاف، ج2، ص563.

إنّ قراءة من قرأ ﴿ لاَ تَعْبُدُوا إِلاَّ اللّهَ﴾ قراءة شاذة ولا حجة فيها، لأن تعبدوا مجزوم بلا ، وأما قول طرفة:

ألا أيُّهذا الزاجِرِي أَحضُر الوغى وأنْ أَشهدَ ّلذّات هل أَنتَ مخلِدِيْ

فالرواية على الرفع هي الصحيحة وليست على النصب، والذي رواها على النصب رواها على القياس وليس في ذلك حجة[1].

ويذكر أبو حيان الأندلسي: أن ابن كثير وحمزة والكسائي قرؤوا: لا يعبدون بالياء، وقرأ الباقون: بالتاء من فوق، وقرأ أبي، وابن مسعود (لا يعبدوا) على النهي[2].

وإن الخفيفة يجوز أن تعملها وتنوي التشديد، لأنك لم تحذف التشديد حذفاً لازماً فصار حكمها مراعى؛ لذلك جاز أن تحذفها ويبقى حكم إن على العمل نحو: لم يك زيد منطلقاً، ومن أبطل عملها فإنَّه يكون قد شبهها بالفعل من جهة اللفظ دون المعنى، فلما زال لفظها، سقط شبهها بالفعل، فوجب أن يبطل عملها[3].

دخول نون التوكيد الخفيفة على فعل الاثنين وجماعة النسوة

اختلف علماء النحو في جواز دخول نون التوكيد الخفيفة على فعل الاثنين وجماعة النسوة من عدمه، ولهم في ذلك آراء وحجج سنعرض لها في هذه المسألة، فقد ذهب الكوفيون إلى جواز ذلك نحو: اِفعَلاَنْ، واَفْعَلنَانْ، بالنون الخفيفة، وذهب البصريون إلى عدم جواز ذلك[4].

واحتّج الكوفيون لرأيهم بجواز دخول هذه النون؛ لأنها النون الخفيفة من الثقيلة، والنون الثقيلة تدخل على هذين الموضعين بالإجماع، فكذلك النون الخفيفة، كما أن هذه النون دخلت في الأمر والنهي والاستفهام والشرط بإّما، لتوكيد الفعل المستقبل فكذلك فيما وقع الخلاف فيه، فصار ما يقدر أن يقال، أنه يؤدي إلى اجتماع الساكنين الألف والنون،

([1]) الأنباري، الإنصاف، ج2، ص564-565.

([2]) أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط، ج1، ص242.

([3]) الوراق، علل النحو، ص604.

([4]) الأنباري، الإنصاف، ج2، ص650.

وقد جاء ذلك في كلام العرب، لأنّ الألف فيها فرط مدّ، والمدُّ يقوم مقام الحركة، وقد قرأ نافع وهو أحد أئمة القرّاء قوله تعالى : ﴿قُلْ إِنَّ صَلاَتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ {الأنعام:162}، بسكون الياء من محياْي، فجمع بين الساكنين وهما الألف والياء، فكذلك هنا في هذه المسألة، وقد حكى عن بعض العرب قولهم: التقت حلقتا البطان، بإثبات الألف مع لام التعريف، ومما يدل أيضاً على صحة مذهبنا قراءة ابن عامر ﴿وَلاَ تَتَّبِعَآنِّ﴾ والمقصود هارون وموسى، قال تعالى ﴿وَلاَ تَتَّبِعَآنِّ سَبِيلَ الَّذِينَ لاَ يَعْلَمُونَ﴾ {يونس:89}[1].

وأما البصريون فذهبوا إلى عدم جواز دخول نون التوكيد الخفيفة في هذين الموضعين، وذلك لأن نون الاثنين التي للإعراب تسقط، لأن نون التوكيد إذا دخلت على الفعل المعرب، أكدت فيه الفعلية، فردته إلى أصله وهو البناء، فإذا سقطت النون بقيت الألف ولو أدخل عليها نون التوكيد الخفيفة، لم يخلُ إما أن تحذف الألف، أو تكسر النون أو تبقى ساكنة، بطل أن تحذف الألف؛ لأنه بحذفها يلتبس فعل الاثنين بالواحد، وبطل أن تكسر النون؛ لأنه لا يعلم، هل هي نون الإعراب أو نون التوكيد؟، وبطل أن تقُرَّ ساكنة لأنه يؤدي إلى أن يجمع بين ساكنين مظهرين في الإدراج، وذلك لا يجوز، لأنه يكون إذا كان الثاني منها مدغماً، نحو: (دابّة وضالّة) (وتُمَودَّ الثوبْ)، وكذلك الأمر يبطل دخول النون الخفيفة في فعل جماعة النسوة، لأنه إّما أن تبين النونين مظهرين، أو تدغم إحداهما في الأخرى، أو تلحق الألف فتقول: يفعلنان، بطل أن تبينت النونين مظهرتين، لأنه يؤدي إلى اجتماع المثلين، وذلك لا يجوز، وبطل أن تدغم إحداهما في الأخرى[2].

وفي هذه المسألة نرى الأنباري يميل إلى رأي البصريين، ويجيب عن كلمات الكوفيين قائلاً: إن قولهم: إن النون الخفيفة مخففة من الثقيلة قلنا لا نسلم، بل كل واحد منهما أصل في نفسه، غير مأخوذ من صاحبه، فالنون الخفيفة والثقيلة، وإن اشتركا في التأكيد فهما متغايران في الحقيقة، وكلتاهما لتأكيد الفعل، وإخراجه عن الحال، وإخلاصه

([1]) الأنباري، الإنصاف، ج2، ص650-651.

([2]) الأنباري، الإنصاف، ج2، ص652.

للاستقبال، والثقيلة أكثر تأكيداً في المعنى من الخفيفة، والذي يدل على أن الخفيفة ليست مخففة من الثقيلة، أن الخفيفة تتغير في الوقف، ويوقف عليها بالألف، قال تعالى ﴿لَنَسْفَعًا بِالنَّاصِيَةِ﴾ {العلق:15} وقال تعالى ﴿لَيُسْجَنَنَّ وَلَيَكُونًا مِّنَ الصَّاغِرِينَ﴾ {يوسف:32}، وقد أجمع القّراء هنا على الوقف بالألف لا غير[1].

وأّما احتجاجهم بقوله تعالى ﴿قُلْ إِنَّ صَلاَتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ {الأنعام:162}، فإن وجه القراءة، أّنه نوى الوقف فحذف الفتح، وإلّا فلا وجه لهذه القراءة في حال الوصل، إلا أن يجري الوصل مجرى الوقف، وذلك لا يجوز إلا في حالة الضرورة[2].

وفي قوله تعالى ﴿قُلْ إِنَّ صَلاَتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ روي سكون الياء بعد الألف وقرأ القّراء بها، وما فيها من خلاف لا يجب أن يلتفت إليه، فلا يجوز القول فيها: إنها خطأ، أو قبيحة أو رديئة، وقد نقل جماعة من أهل اللغة أنها لغة، لكّنه قلّ استعمالها، وذكر قطرب على أنها لغة في بني يربوع، وقال القاسم بن معن وهو من رؤساء النحويين الكوفيين: هي صواب، وسأل حسين الجعفي أبا عمرو بن العلاء، وذكر تلحين أهل النحو فقال: هي جائزة وقال أيضاً: لا تبالي إلى أسفل حركتها، أو إلى فوق وعنه، أنها قال: هي بالخفض حسنة وهي جائزة، وليست عند الإعراب بذلك ولا التفات إلى إنكار أبي حاتم على أبي عمرو وتحسينها، فأبو عمرو إمام لغة، وإمام نحو، وإمام قراءة، وعربي صريح، وقد أجازها وحسنها[3].

وترى طائفة من النحويين أن قولنا: اضربان زيداً واضربنان زيداً، فهذا لم تقله العرب، وليس له نظير في كلامها، ولا يقع بعد الألف ساكن إلا أن يدغم[4].

([1]) الأنباري، الإنصاف، ج2، ص653.

([2]) الأنباري، الإنصاف، ج2، ص666.

([3]) أبو حيان الأندلسي، تفسير البحر المحيط، ج5، ص342.

([4]) سيبويه، الكتاب، ج3، ص527.

وقال الخليل: إذا أردت الخفيفة في فعل الاثنين كان بمنزلته إذا لم ترد الخفيفة في فعل الاثنين في الوصل، والوقف، لأنه لا يكون بعد الألف حرف ساكن ليس بمدغم ولا تحذف الألف فيلتبس فعل الواحد والاثنين وذلك كقولنا: (اضربا) وأنت تريد النون، وإذا أردت الخفيفة في فعل جميع النسوة قلت في الوقف والوصل: اضربن زيداً وليضربن زيداً يكون بمنزلته إذا لم ترد الخفيفة وتحذف الألف في قولك: اضربنانّ، لأنها ليس باسم كألف اضربا وإنما جئت بها كراهية النونات فلما أمنت النون، لم تحتج إليها فتركتها كما أثبت نون الاثنين في الرفع إذا أمنت النون؛ وذلك لأنها لم تكن لتثبت مع نون الجميع كراهية التقائهما، ولا بعد الألف كما لم تثبت في الاثنين فلّما استغنوا عنها تركوها[1].

ربّ بين الاسمية والحرفية

اختلف نحاة البصرة والكوفة في مسألة ربّ أهي اسم أم حرف؟ ولهم في ذلك آراء وحجج سنعرض لها حتى نتمكن من تفسير هذه القضية.

يرى الكوفيون أن (ربّ) اسم،، وخالفهم البصريون بقولهم: إنها حرف جر، واحتج الكوفيون لرأيهم بأن ربّ اسم، حملاً على كم التي تدلُّ على العدد والتكثير، وربّ للعدد والتقليل، فكما أن كم اسم فكذلك ربّ اسم ، ومما يدلّ على اسمية ربّ مخالفتها لأحرف الجر فهي لا تقع إلّا في صدارة الجملة، كما أن ربّ اسم وليست حرف جر بدليل دخول الحذف عليها، فيقال في ربّ (رب) قال تعالى : ﴿رُّبَمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُواْ لَوْ كَانُواْ مُسْلِمِينَ﴾ {الحجر:2}، قرئ بالتخفيف كما قرئ بالتشديد، وفيها أربع لغات: رُبَّ ورَبَّ ورُ بَ ورَبَ، فهذا دليل على أنها اسم وليست حرف[2].

أما أصحاب المدرسة البصرية فاحتجوا لرأيهم بأن ربّ حرف، بأنه لا يحسن فيها علامات الأسماء، ولا علامات الأفعال، وأنها قد جاءت لمعنى في غيرها كالحرف، وهو تقليل ما دخلت عليه نحو: رُبّ رجلٍ يفهم" أي ذلك قليل[3].

([1]) سيبويه، الكتاب، ج3، ص527.

([2]) الأنباري، الإنصاف، ج2، ص832-833.

([3]) الأنباري، الإنصاف، ج2، ص833.

وفي هذه المسألة يرى الأنباري أن رأي البصريين هو الصواب وما ذهب إليه الكوفيون، فاسد ويجيب عن كلماتهم قائلاً:

أّما قولهم: إنها اسم حملاً على كم، قلنا هذا أمرٌ فاسد، لأن ربّ للتقليل فقط وكم للعدد والكثير، أّما عن مخالفتها لأحرف الجر بأنها لا تقع إلا في صدر الجملة، فالردّ على هذا لأن معناها التقليل، وتقليل الشيء يقارب نفيه، لأن الهدف من الحذف هنا التخفيف كما في تخفيف إنّ المشددة، فدلّ ذلك على أنها حرف وليست اسم[1].

وقوله تعالى ﴿رُّبَمَا يَوَدُّ﴾ {الحجر:2}، يؤكد أبو حيان في تفسيره أن ما في (ربما) مهيئة، وذلك لأنها حرف جر لا يليها إلا الأسماء، فجيء بما مهيئة لمجيء الفعل بعدها، وجاز في ما أن تكون نكرة موصوفة، ورب جاز لها ذلك، والعائد من جملة الصفة محذوف تقديره: ربّ شيءٍ يوده الذين كفروا[2].

ويؤكد الأشموني بأن ربّ تختص بالاسم النكرة كقولنا رُبَّ رجلٍ رجل ولا يجوز ربّ الرجل، فهي حرف جر تختص بالأسماء النكرات[3]، ويؤكد أبو حيان الأندلسي بأن ربّ فيها لغات: رُبَّ، رَبَّ، رُبّت، رّبّت، رُبَّ، رَبَّ .." خلافاً لابن فضال حيث أكد على أن تخفيف الباء ضرورة لا لغة[4].

لولاي ولولاك

اختلف العلماء في مسألة لولا بعد دخول ضميري الياء والكاف عليها، فذهب الكوفيون إلى أن الياء والكاف في لولاي ولولاك، في موضع رفع، وخالفهم البصريون بأنهما في موضع جر، وذهب المبرد إلى أنه لا يجوز القول: لولاي ولولاك، ويجب القول:

([1]) الأنباري، الإنصاف، ج2، ص833.

([2]) أبو حيان الأندلسي، تفسير البحر المحيط، ج5، 361.

([3]) الاشموني، شرح الأشموني لألفية ابن مالك، ج2، ص56.

([4]) الأندلسي: أبو حيان محمد بن يوسف الغرناطي، نكرة النحاة، تحقيق عفيف عبدالرحمن، مؤسسة الرسالة، ط1، 1406هـ.

لولا أنا، ولولا أنتم، فيؤتي بالضمير المنفصل كما في قوله تعالى ﴿لَوْلَا أَنتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ﴾ {سبأ:31}[1].

وسنعرض في هذه المسألة حجج كل فريق مع أدلتهم حتى نصل إلى تفسير لهذه المسألة.

احتج الكوفيون لرأيهم بأن الياء والكاف في موضع رفع، لأنّ الظاهر الذي قام الياء والكاف مقامه، فَوْعٌ بهما على مذهبنا، وبالابتداء على مذهبكم، فكذلك ما قام مقامه، وذهب الكوفيون إلى أنه لا يجوز أن يقال: :" هذا يبطل بعسى"؛ لأن عسى تعمل في المظهر الرفع، وفي المكنى النصب فهي موضع رفع بعسى، فاستعير للرفع لفظ النصب في عسى، كما استعير لفظ الجر في لولاي ولولاك، وإليه ذهب الأخفش – وفي هذا احراج للبصريين– كما أن الكاف في موضع نصب بعسى، وأن اسمها مضمر فيها، كما أنّ الدليل على أن الضمير في موضع رفع، أنّ المكّنى كما يستوي لفظه في النصب والخفض نحو: أكرمتك ومررت بك، فقد يستوي لفظه أيضاً في الرفع والخفض، نحو: قمنا ومرّبنا، فيكون لفظ المثنى في الرفع والخفض واحداً، وإذا كان كذلك، جاز أن تكون الكاف، في موضع أنت رفعاً[2].

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا إنما قلنا: إن المكنى في لولاي ولولاك في موضع جر، لأن الكاف والياء، لا تكونان علامة مرفوع، النظير إلى مالا نظير له في كلامهم، محال، ولا يجوز أن يتوهم أنهما في موضع نصب، لأن لولا حرف وليس بفعل له فاعل مرفوع فيكون الضمير في موضع نصب، وإذا لم يكن في موضع رفع ولا نصب، وجب أن يكون في موضع جر، وكما أنه لا يجوز القول: أن لولا تخفض الياء والكاف، فحروف الخفض لا بد أن تتعلق بفعل، فبأيٍّ فعل تتعلق؟ لأنا نقول: إنّ الحروف قد تكون في موضع مبتدأ، لا تتعلق بشيء نحو: (بحسبك زيد) ومعناه: حسبك، ومنه قول الشاعر:

([1]) الأنباري، الإنصاف، ج2، ص687.

([2]) الأنباري، الإنصاف، ج2، ص687–688.

بِحسبِكَ ي القَ ومِ أَنْ يعْلَموا بِأَنكَ فِيهِم غَنِّي مضِرّ[1]

ونحو قولهم: هل من أحد عندك؟ أي: هل أحد عندك؟ قال تعالى ﴿مَا لَكُم مِّنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ﴾ {الأعراف:59}، أي: ما لكم إلا غيره، ولهذا كان غيره مرفوعاً في قراءة من قرأ بالرفع، فموضعها رفع بالابتداء، وإن كانت قد عملت الجر، وكذلك لولا، إذا عملت الجر، صارت بمنزلة الباء، في بحسبك، ومن في قولك: هل من أحد عندك[2].

وفي هذه المسألة نرى الأنباري قد مال إلى رأي الكوفيين، ويجيب عن كلمات البصريين قائلاً: إن قولهم إن الياء والكاف لا يكونان علامة مرفوع، قلنا: يجوز دخول علامة الرفع على الخفض نحو: ما أنا كأنت، وأنت من، علامات المرفوع، وهو هنا في موضع المخفوض، كما أن الدليل على أن لولا ليست بحرف خفض ولو كان حرف خفض لوجب أن يتعلق بفعل أو معنى فعل، كما إن قولهم أن الحروف في موضع مبتدأ فاسد، لأن الأصل في حروف الخفض أن لا يجوز الابتداء بها[3]، وأما الردّ على قولهم: مجيء الضمير المنفصل بعده نحو: لولا أنا، ولولا أنت كما قال تعالى ﴿لَوْلَا أَنتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ﴾ {سبأ:31}، فلا خلاف أنه كثير في كلامهم وأفصح، وعدم مجيء الضمير المتصل في القرآن، لا يدل على عدم جوازه[4].

وفي قوله تعالى :﴿لَوْلَا أَنتُمْ ﴾ يرى أبو حيان الأندلسي أنها تعني: أنتم أغويتمونا وأمرتمونا بالكفر، وأتى الضمير بعد لولا ضمير رفع على الأفصح، وحكى الأئمة سيبويه والخليل مجيئه بضمير الجر نحو: لولاكم، وإنكار المبرد لذلك لا يلتفت إليه[5].

---

[1] تذكرة النحاة، ص343، لسان العرب 487/4، والمعاني 35/1.

([2]) الأنباري، الإنصاف، ج2، ص689.

([3]) الأنباري، الإنصاف، ج2، ص690.

([4])الأنباري، الإنصاف، ج2، ص694.

([5]) أبو حيان الأندلسي، تفسير البحر المحيط، ج1، ص282.

ولولاك ولولاي إذا أضمر الاسم فيهما جُرَّ، وإذا أُظْهِرَ رُفِعَ ولو جاءت علامة الإضمار على القياس لقلنا لولا أنت، والدليل كما في قوله تعالى ﴿لَوْلَا أَنتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ﴾ {سبأ:31}، ولكنهم جعلوه مضمراً مجروراً، والدليل على ذلك أن الياء والكاف لا تكونان علامة مضمر مرفوع، قال الشاعر يزيد بن الحكم:

وكَم موطِنٍ لولايَ طُحْتَّ كما هَوَي بِأَجْرامِهِ مِنْ ُلةِ النّقِ منهوِيْ[1]

ويؤيد هذا الكلام الخليل ويونس[2].

إن المخففة هل تعمل النصب على الاسم؟

اختلف علماء النحو في عامل النصب للاسم بعد إن المخففة، فذهب الكوفيون إلى أنّ (إنْ) المخففة لا تعمل النصب في الاسم، وذهب البصريون إلى أنها هي العامل[3].

وقد احتج كل فريق لرأيه بمجموعة من الأدلة، سنعرض لها في هذه المسألة حتى نتوصل إلى الرأي الصواب فيها.

فقد احتّج الكوفيون لرأيهم بأنّ (إنْ) المخففة لا تعمل، لأنّ المشددة إنما عملت لأنها أشبهت الفعل الماضي في اللفظ، لأنها على ثلاثة أحرف، كما أنّه على ثلاثة أحرف، وأنها مبنية على الفتح، كما أنه مبني على الفتح، فإذا خففت زال شبهها بالفعل، فوجب أن يبطل عملها، كما أنّ (إنّ) المشددة من عوامل الأسماء بخلاف المخففة التي هي من عوامل الأفعال، فيجب ألا تعمل المخففة في الأسماء؛ لأن عوامل الأفعال لا تعمل في الأسماء، وكذلك عوامل الأسماء لا تعمل في الأفعال[4].

---

[1] من شواهد البغدادي في الخزانة، ج5، ص336، وشرح الأشموني، ج2، ص285.

[2] سيبويه، الكتاب، ج2، ص374.

[3] الأنباري، الإنصاف، ج1، ص195.

[4] الأنباري، الإنصاف، ج1، ص195-196.

وأما البصريون فاحتجوا لصحة الإعمال بقوله تعالى ﴿وَإِنَّ كُلاًّ لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ﴾ {هود:111}، في قراءة من قرأ بالتخفيف وهي قراءة نافع وابن كثير[1].

وفي هذه المسألة يؤيد الأنباري رأي أصحابه، ويجيب عن كلمات الكوفيين قائلاً: أّما قولهم: إنما عملت لشبه بالفعل لفظاً فإذا خففت زال شبهها به فبطل عملها، ذهبنا إلى أنه رأي فاسد، لأنّ إنْ إنما عملت لأنها أشبهت الفعل لفظاً ومعنى، فإذا خففت أشبهت الفعل الذي حذف منه بعض حروفه، وذلك لا يبطل عمله، نحو: عِ الكلام، وشي الثوب، ول الأمر، ولا يبطل عمله، فكذلك (إنْ) هاهنا[2].

وأّما قولهم: إنّ (إنْ) المشددة من عوامل الأسماء (وإنْ) المخففة من عوامل الأفعال، ذهبنا إلى أنه استدلال ظاهر الاختلال، فلو قدرنا أنها المخففة من الثقيلة، فهي من عوامل الأسماء، وإذا لم نقدر أنها مخففة من الثقيلة، فليست من عوامل الأسماء، وإنْ الخفيفة في الأصل غير إنْ المخففة من الثقيلة، لأن تلك الخفيفة من عوامل الأفعال، وهذه المخففة من الثقيلة من عوامل الأفعال، ولم يقع الكلام في إنْ الخفيفة في الأصل وإنما وقع في أن المخففة من الثقيلة[3].

وقد أورد ابن الجرزي أنّ القّراء اختلفوا في (وإن كلا)، فقرأ نافع ابن كثير وأبو بكر بإسكان النون مخففة، وقرأ الباقون بتشديدها ووجه تخفيف إن في هذه السورة، انها المخففة من الثقيلة، وإعمالها مع التخفيف لغة لبعض العرب كما نصّ عليه سيبويه، كما أنّ اللام في ليوفينهم جواب قسم محذوف والتقدير: وإنْ كلاً لأقسم ليوفينهم [4].

ويرى أبو حيان الأندلسي أنه سمع العرب تقول: إنْ عمر المنطلق، وأهل المدينة يقرؤون: وإنْ كلا لما، يخففون وينصبون كما قال الشاعر: كأنْ ثدييه حقان، وذلك لأن

([1])الأنباري، الإنصاف، ج1، ص196.

([2])الأنباري، الإنصاف، ج1، ص208.

([3]) الأنباري، الإنصاف، ج1، ص208.

([4])ابن الجرزي، النشر في القراءات العشر، ج2، ص328.

الحرف بمنزلة الفعل، فلما حذف منه شيء لم يغير عمله. كما لم يغير عمل (لم يك) فظاهر تشبيهه سيبويه، أن عمر المنطلق بقوله: حقان، جواز ذلك في الكلام وأنه لا يختص بالشعر[1].

ويذهب الأشموني إلى جواز إعمال إنْ المخففة كما في (وإن كلا لما)، وذلك استصحاباً للأصل، وتلزم اللام إذا ما تهمل لتفرق بينها وبين إنْ النافية ولهذا تسمى اللام الفارقة[2].

وفي قوله تعالى ﴿وَإِنَّ كُلاًّ لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ﴾ {هود:111}، يؤكد العكبري أن جماعة من القّراء قرأو بتخفيف النون ونصب (كل) وذلك مسموع منقول[3]. وإنْ وأنْ تخففان فيبطل عملها، ومن العرب من يعملها وإن الكسورة أكثر إعمالاً، ويقع بعدها الاسم والفعل الواقع بعد المكسورة يجب أن يكون من الأفعال الداخلة على المبتدأ والخبر، وجّوز الكوفيون غيره وتلزم المكسورة اللام في خبرها والمفتوحة، ويعوض عّما ذهب منها أحد الأحرف الأربعة: حرف النفي وقد وسوف والسين، نحو: إنْ زيدٌ لمنطلقٌ، وقال تعالى ﴿وَإِنَّ كُلاًّ لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ﴾ {هود:111}، على الإعمال[4].

كي بين النصب والجر

اختلف علماء النحو في كي هل تكون حرف نصب أم حرف جر؟ ولهم في ذلك آراء وأدلة فقد ذهب الكوفيون إلى أنها لا تكون إلا حرف نصب ولا يجوز أن تأتي حرف جر، وخالفهم البصريون بجواز أن تكون حرف جر[5].

واحتج الكوفيون بأن (كي) لا يجوز أن تكون حرف جر؛ لأن كي من عوامل الأفعال، وما كان من عوامل الأفعال فلا يجوز أن يكون حرف جر؛ لأنه من عوامل

([1]) أبو حيان الاندلسي، البحر المحيط، ج3، ص706.

([2]) الأشموني، شرح الأشموني لألفية ابن مالك، ج1، ص316.

([3]) العكبري، التبين عن مذاهب النحويين، ص348.

([4]) ابن يعيش، شرح المفصل، ج4، ص546.

([5]) الأنباري، الإنصاف، ج2، ص570.

الأسماء، والدليل على أنها لا تكون حرف خفض دخول اللام عليها نحو: جئتك لكي تفعل هذا، واللام حرف جر عند البصريين، ولا يجوز دخول حرف الجر على حرف الجر، كما ذهب الكوفيون إلى عدم جواز القول؟ كيمه لأنا نقول: مه مِن كيمه، ليست لكي فيه عمل، وليس في موضع خفض، وإنما في موضع نصب[1].

وأما البصريون فاحتجوا لرأيهم بجواز أن تكون كي حرف جر، دخولها على الاسم الذي هو ما الاستفهامية، وحذف الألف منها، نحو: كيمه، ولمه؟. قال تعالى ﴿ لِمَ تَقُولُونَ مَا لَا تَفْعَلُونَ ﴾ {الصف:2}، وقال تعالى ﴿ فَبِمَ تُبَشِّرُونَ ﴾ {الحجر:54}، وقال تعالى ﴿ فِيمَ أَنتَ مِن ذِكْرَاهَا ﴾ {النازعات:43}، وقال تعالى ﴿ عَمَّ يَتَسَاءلُونَ ﴾ {النبأ:1}[2].

وفي هذه المسألة يؤكد الأنباري صحة ما ذهب إليه البصريون ويرد على كلمات الكوفيين قائلاً: إن قولهم كي من عوامل الأفعال، قلنا: إن رأيكم بأنها من عوامل الأفعال في كل الأحوال، أمرٌ فاسدٌ؛ لأنها تدخل على الأسماء كما تدخل على الأفعال، وأما قولهم جئت لكي تكرمني كما قال تعالى ﴿ لِكَيْلَا تَأْسَوْا عَلَى مَا فَاتَكُمْ ﴾ {الحديد:23}، فكي هي الناصبة هنا، فهي حرف جر بمنزلة اللام والفعل منصوب بأن المضمرة، ثم إن قولهم إنها لا تكون إلا في موضع نصب أمر فاسد، فدخول حرف الجر على ما وحذف الألف دليل على أنها في موضع جر[3].

ويؤكد الأشموني في شرحه للألفية أن كي تجر ثلاثة أشياء من بينها ما الاستفهامية المستفهم بها عن علة الشيء ونحو كيمه، بمعنى كم[4].

وفي شرح المفصل يؤكد الشارح أن كي حرف معناه العلة والغرض من ذلك أنك إذا قلت: قصدتك كي تشيبني، فهِم من ذلك أنّ الغرض إنما هو الثواب، وهو علة لوجوده

([1]) الأنباري، الإنصاف، ج2، ص571-572.

([2]) الأنباري، الإنصاف، ج2، ص572.

([3]) الأنباري، الإنصاف، ج2، ص573-574.

([4]) الأشموني، شرح الأشموني لألفية ابن مالك، ج2، ص59.

وهي على ضربين: تكون حرف جر بمعنى اللام، وناصبة للفعل بمعنى (أن) وذلك أن من العرب مَن يقول "كيمه" فيدخل كي على (ما) الاستفهامية، ويحذف ألفها تخفيفاً وفرقاً بينهما وبين الخبرية، ثم يدخل عليها هاء السكت، لبيان الحركة، فلو كانت كي هنا غير حرف الجر لم تدخل على (ما) الاستفهامية؛ لأن عوامل الأفعال لا تدخل على الأسماء، ويدل على أن (ما) اسم استفهام حذف ألفها ولا تحذف ألف (ما) إلا إذا كانت استفهاماً عند دخول حرف الجر عليها[1].

هل تقع (من) لابتداء الغاية في الزمان؟

اختلف علماء النحو في حرف الجر مِنْ من حيث استخدامه ومعناه ولهم في ذلك آراء وأدلة، فقد ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز استخدام (مِنْ) في الزمان والمكان، وخالفهم البصريون الرأي بقولهم: إن (مِن) لا تستعمل في الزمان[2].

وسنعرض حجج كل فريق في ما ذهب إليه حتى نصل إلى تفسير لهذه الظاهرة، فقد احتج الكوفيون بأنّ (مِن) تستعمل في الزمان من خلال النقل والقياس، فقد قال الله تعالى﴿ لمسجد أُسِّسَ عَلَى التَّقْوَى مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ أَن تَقُومَ فِيهِ ﴾ {التوبة:108}، وكلمة أول يوم من الزمان.

وقال زهير ابن أبي سلمى

مِنِ الديِّارُ بِقنَّةِ الحِجْرِ أَقْوَيْنَ مِنْ حِجَجٍ ومِنْ دَهْرِ[3]

وكلمة دهر من الزمان[4].

وأّما البصريون فاحتجوا لرأيهم قائلين: أن إن من في المكان نظير مذ في الزمان لأن (مِن) وضعت، لتدلّ على ابتداء الغاية المكانية كما أن (مِن) وضعت للدلالة على

([1]) ابن يعيش، شرح المفصل، ج5، ص128.

([2]) الأنباري، الإنصاف، ج1، ص370.

[3] ديوان زهير بن أبي سلمى، ص86، وفي الخزانة، ج9ن ص439.

([4]) الأنباري، الإنصاف، ج1، ص370-371.

الغاية الزمانية، فكما لا يجوز القول: سرت مذ بغداد، فكذلك لا يجوز القول: ما رأيته من يوم الجمعة[1].

أّما عن رأي الأنباري فنجده قد مال إلى رأي البصريين ويرد على فساد احتجاج الكوفيين بقوله تعالى ﴿ مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ ﴾ ، لأن المضاف قد حذف في هذه الآية، وأقيم مقامه المضاف إليه والتقدير" من تأسيس أول يوم. ومنه قوله تعالى ﴿ وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ﴾ {يوسف:82}، أي أهل القرية[2].

ويذكر أبو حيان الأندلسي أنه روي عن النبي – صلى الله عليه وسلم– قال:"هو مسجدي هذا" ، لم أسئل عن المسجد الذي أسس على التقوى، وإذا صحّ هذا النقل لم يكن خلافه، و(من) هنا دخلت على الزمان، وبهذا استدلّ الكوفيون على أن (من) تكون لابتداء الغاية الزمانية، وتأوله البصريون على حذف المضاف أي: من تأسيس أول يوم؛ لأن مذهبهم، أنها لا تجر الأزمان، ويؤكد أبو حيان أن تحقيق ذلك في النحو، فيرى ابن عطية أنه يحسن عنده الاستغناء عن التقدير، وأن تكون (مِنْ) تجر لفظه (أول) لأنها بمعنى البداءة أي: من مبتدأ الأيام[3].

ويؤكد ابن هشام في شرحه لباب حروف الجر، بأّن من تأتي لابتداء الغاية المكانية باتفاق نحو (من المسجد الحرام) والزمانية خلاف لأكثر البصريين، ويؤكد ابن هشام أنها تأتي للزمان بدليل قول الله تعالى ﴿ مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ ﴾ ، وقوله صلى الله عليه وسلم: فمطرنا من الجمعة إلى الجمعة[4].

([1]) الأنباري، الإنصاف، ج1، ص371.

([2]) الأنباري، الإنصاف، ج1، ص372.

([3])أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط، ج5، ص81.

([4]) ابن هشام، اوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ج3، ص20.

ويوافق ابن عقيل في شرحه للألفية رأي ابن هشام والكوفيين، بأنها تستعمل في ابتداء الغاية الزمانية[1].

حاشى في الاستثناء بين الفعلية والحرفية

اختلف علماء النحو في مسألة حاشى من حيث كونها فعلاً أو حرفاً، ولهم في ذلك آراء وحجج.

فقد ذهب الكوفيون إلى أن حاشى في الاستثناء فعل ماضٍ، وخالفهم البصريون الرأي، فذهبوا إلى أنها حرف جر[2].

واحتج الكوفيون لرأيهم من خلال قوله تعالى ﴿ وَقُلْنَ حَاشَ لِلَّهِ مَا هَذَا بَشَرًا ﴾ {يوسف:31}، فحاشى فعلٌ، لأنه يتعلق بلام الخفض وحرف الخفض إنما يتعلق بالفعل لا بالحرف، لأن الحرف لا يتعلق بالحرف، وإنما حذفت اللام لكثرة استعماله في الكلام، كما احتج الكوفيون بقولهم: إن حاشى فعل متصرف بدليل قول النابغة:

ولا أَرى فاعِلاً في النَّاسِ شْبِهه وما أُحاشِي مِنْ الأَقوامِ مِنْ أَحَدِ

فقد جاءت حاشى متصرفة، فإذا جاءت متصرفة دلّ ذلك على انها فعل، لأن التصرف من خصائص الأفعال[3].

أما البصريون فاحتجوا لرأيهم بأن قالوا: إن الدليل على أن حاشى حرف وليس بفعل، أنه لا يجوز دخول (ما) عليه، فلا يقال ما حاشى زيداً، كما يقال: ما خلا وما عدا زيداً، فدلّ على أنه ليس بفعل، وما يدل على اسمية حاشى مجيء الاسم بعدها مجروراً، قال الشاعر:

حاشى أَبِي ثَوْبَانَ ،إنّ بِهِ ظَنًّاً على الْمُلْحاةِ والشّتمِ[4] [5].

([1]) ابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ج3، ص16.

([2]) الأنباري، الانصاف، ج1، ص278.

([3]) الأنباري، الانصاف، ج1، ص278-280.

[4] من شواهد البغدادي في الخزانة، ج4، ص182، ونسبه للجميح الأسدي.

([5]) الأنباري، الانصاف، ج1، ص280.

وفي هذه المسألة يذهب الأنباري إلى فساد رأي الكوفيين ويجيب عن كلماتهم قائلاً: أما قولهم إنه فعل متصرف، فقد ذهبنا إلى أن (أحاشي) مأخوذة من حاشى، وليست متصرفة منها، وأما قوله تعالى ﴿ وَقُلْنَ حَاشَ لِلَّهِ ﴾، فليس لهم فيه حجة، لأن حاشى هنا ليس للاستثناء وإنما هو كقولك: فلان يقتل أو يموت، أو نحو ذلك (حاشاه) وهذا ليس باستثناء، وإنما هو بمنزلة قولك "بعيداً منه"[1].

كما إن قول الكوفيين: الدليل على أنها فعل أنه يدخلها الحذف كما في قوله تعالى ﴿ وَقُلْنَ حَاشَ لِلَّهِ ﴾، قلنا إنّ هذه القراءة قد أنكرها أبو عمرو بن العلاء سيد القّراء، وقال: العرب لا تقول (حاش لك) وإنما تقول: حاشى لك، وكان أبو عمرو يقرؤها (حاشى لك)، وأما قولهم إن الحرف لا يدخله الحذف، ذهبنا إلى أن الحرف يدخله الحذف نحو: ربّ، رُبَ، قال تعالى ﴿ رُّبَمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ ﴾ {الحجر:2}[2].

ويرى الأشموني: أن التأويل الصحيح للآية ﴿ وَقُلْنَ حَاشَ لِلَّهِ مَا هَذَا بَشَرًا ﴾ أنها اسم مرادف للتنزية منصوب انتصاب المصدر الواقع بدلاً من اللفظ بالفعل بدليل قراءة ابن مسعود (حاش لله) بالإضافة، ومنها أيضاً: معاذ الله، وسبحان الله.. الخ. وقراءة أبي السمال (حاشاً لله) بالتنوين أي تنزيها لله[3].

ويؤكد العكبري رأي الأنباري بأن قولهم: أن اللام تتعلق بحاشى فهذا غير صحيح، والدليل عليه حاشى زيدٍ وحاشاي ولو كان حرف الجر متصلاً لما جاز، فعلم أن اللام زائدة وزيادة الحروف كثير[4].

([1]) الأنباري، الانصاف، ج1، ص282-283.

([2]) الأنباري، الانصاف، ج1، ص285.

([3]) الأشموني، شرح الأشموني لألفية ابن مالك، ج1، ص528 .

([4]) العكبري، التبين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، ص413 .

إن الشرطية: هل تقع بمعنى إذْ؟

اختلف علماء النحو في قضية إن الشرطية من حيث مجيئها بمعنى إذ من عدمه ولهم في ذلك آراء وحجج سنعرض لها في هذه المسألة.

يرى الكوفيين أنّ (إنْ) الشرطية تقع بمعنى إذ، وخالفهم البصريون بعد جواز وقوعها بمعنى إذْ[1].

واحتج الكوفيون لرأيهم بالنقل، فقد ورد ذلك في كتاب الله وكلام العرب، بمعنى إذْ، قال تعالى:﴿ وَإِن كُنتُمْ فِي رَيْبٍ مِّمَّا نَزَّلْنَا عَلَى عَبْدِنَا ﴾ {البقرة:23}، أي: وإذ كنتم، لأن إن الشرطية تفيد الشك بخلاف إذْ، وقال الشاعر:

وَسَمِعْتُ حَلْ َتها التي حَلَ تْ ... نْ كَانَ سَمْعَكَ غَيرَ ذِي وَقْرِ

أي: وإذ كانت[2].

أّما عن رأي البصريين وحججهم، فقد ذهبوا إلى أن (إن) لا تكون إلا للشرط بالإجماع، والأصل في إذ أن تكون ظرفاً، والأصل في كل حرف أن يدلّ على ما وضع له في الأصل، فمن تمسك بالأصل فقد تمسك باستصحاب الحال، ومن عدل عن الأصل بقي مرتهناً بإقامة الدليل، ولا دليل يدلّ على ما ذهبوا إليه[3].

وفي هذه المسألة يرى الأنباري أنّ رأي الكوفيين فاسد ويرد عليهم قائلاً: إنّ قوله تعالى ﴿ وَإِن كُنتُمْ فِي رَيْبٍ مِّمَّا نَزَّلْنَا عَلَى عَبْدِنَا ﴾ {البقرة:23}، لا حجة لكم فيه، لأن إن فيه شرطية، وقولهم: إنْ الشرطية تفيد الشك، قلنا وقد تستعملها العرب وإن لم يكن هناك شك جرياً على عادتهم في إخراج الكلام مخرج الشك وإن لم يكن هناك شك[4].

([1]) الأنباري، الانصاف، ج2، ص632.

([2])الأنباري، الانصاف، ج2، ص632-633.

([3])الأنباري، الانصاف، ج2، ص634.

([4])الأنباري، الانصاف، ج2، ص634.

وفي قوله تعالى ﴿ وَإِن كُنتُمْ فِي رَيْبٍ ﴾ يرى أبو حيان الأندلسي أنّ (إِنْ) حرف ثنائي الوضع يكون شرطاً، وهو أصل أدواته، وحرف نفي، وفي إعماله إعمال (ما الحجازية) خلاف، وزائد مطرداً بعد ما النافية، وقبل مدة الإنكار ولا تكون بمعنى إذْ، خلافاً لزاعمه، ولا يعد من مواضعه المخففة من الثقيلة، لأنها ثلاثية الوضع، ولذلك اختلف حكمها في التصغير[1].

ولا ترد إن بمعنى إذ، وقال الكوفيون ترد بمعناها نحو ﴿ وَاتَّقُواْ اللّهَ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ ﴾ {المائدة:57}، وقوله تعالى ﴿ لَتَدْخُلُنَّ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ إِن شَاء اللَّهُ ﴾ {الفتح:27}، إذ لا يصح هنا معنى إن وهو الشك، والجواب على ذلك بأنها في الأولى شرط، جيء بها للتهيج كقولك لابنك: أن كنت ابني فلا تفعل كذا، وفي الثانية لتعليم العباد كيف يتكلمون إذا أخبروا عن المستقبل، أو إن أصله الشرط ثم صار يذكر للترك، ولا ترد (إن) أيضاً بمعنى إذا[2].

ما الحجازية

اختلف علماء النحو في عامل النصب لخبر ما الحجازية وسنعرض في هذه المسألة آرائهم وحججهم.

ذهب الكوفيون إلى أن (ما) في لغة أهل الحجاز لا تعمل في الخبر، وهو منصوب بحذف حرف الخفض وخالفهم البصريون بأن ما هي من تنصب الخبر[3].

أما الكوفيون، فاحتجوا لرأيهم بأن (ما) الحجازية لا تعمل في الخبر وذلك؛ لأن القياس في (ما) أن لا تكون عاملة البتة، لإن الحرف لا يكون عاملاً إلا إذا كان مختصاً، كحرف الخفض كما اختص بالأسماء عمل فيها، وحرف الجزم لما اختص بالأفعال عمل

([1]) أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط، ج1، ص242.

([2]) السيوطي، عبدالرحمن بن أبي بكر جلال الدين، همع الهوامع في شرح الجوامع، تحقيق: عبدالحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية، مصر، ج2، ص549.

([3]) الأنباري، الإنصاف، ج1، ص166.

فيها، وإذا كان غير مختص وجب ألا يعمل، كحرف الاستفهام والعطف، وقد جاءت هذه الأحرف مهملة، لأنها تدخل على الاسماء والأفعال لأنها مشتركة، ولهذا كانت مهملة، غير معملة في لغة بني تميم، وإنما أعملها أهل الحجاز؛ لأنهم شبهوها ب (ليس) من جهة المعنى، وهو شبه ضعيف، فلم يقوى على العمل في الخبر، كما عملت ليس، لأن ليس فعل و(ما) حرف، والحرف أضعف من الفعل، فبطل أن يكون منصوباً بـ (ما) ووجب أن يكون منصوباً بحذف حرف الخفض[1].

أما البصريون، فاحتجوا لرأيهم، بأن (ما) هي العامل في نصب الخبر، وذلك لأن(ما) أشبهت (ليس) فوجب أن تعمل عمل ليس، وعمل (ليس) الرفع والنصب، ووجه الشبه بينهما وبين ليس، أنها تدخل على المبتدأ والخبر، كما أنها تنفي ما في الحال، كما أن ليس تنفي ما في الهال، فدلّ هذا الشبه على وجوب عمل (ما) النصب في الخبر[2].

وفي هذه المسألة يوافق الأنباري رأي أصحابه ويجيب عن كلمات الكوفيين قائلاً: إن قولهم: بأن القياس يقتضي أن لا تعمل، ذهبنا إلى فساد هذا الرأي لأنه قد ورد في القرآن الكريم شبه بين(ما) و(ليس) قال تعالى: (ماهذا بشراً) وقال تعالى(ماهن أمهاتهم) فما هنا جاءت بمعنى ليس، فدلّ على فساد ماذهبتم إليه[3].

ويؤكد ابن جني في كتابه اللمع، بأن ما الحجازية تشبه ليس نحو: ما زيدٌ قائماً وما عمرو جالساً، وأما بنو تميم فيجرونها مجرى هل وبل فلا يعملونها فيقولون ما زيدٌ قائم فإن قدمت الخبر، أو نقضت النفي ب إلا، لم يجز فيه إلا الرفع نحو: ما قائمٌ زيدٌ وما زيدٌ إلّا قائم ترفع في اللغتين جميعاً[4].

([1]) الأنباري، الإنصاف، ج1، ص165.

([2]) الأنباري، الإنصاف، ج1، ص166.

([3]) الأنباري، الإنصاف، ج1، ص166.

([4]) ابن جني، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي، اللمع في العربية، تحقيق فائز فايس، دار الكتب الثقافية، الكويت، ج1، ص40.

ويرى الحجازيون أن ما تشبه ليس فيرفعون بها الاسم وينصبون الخبر ومن أمثلتها في القرآن الكريم قوله تعالى ﴿ مَا هَـٰذَا بَشَرًا ﴾ {يوسف:31}[1].

ويتبين لنا مما سبق صحة رأي البصريين لأنه أقرب إلى المنطق وذلك لوروده في آيات القرآن الكريم.

([1]) الخطيب، عبداللطيف محمد، ابن يعيش وشرح المفصل، ط1، الكويت، جامعة الكويت، 1999، ص135.

الخاتمة

اللغة العربية كائن حي ، وقد نشأت وتطورت في أحضان الجزيرة، وهي كغيرها من اللغات تنمو وتتطور، وكان لتعدد اللهجات وتشعبها، دور في تعدد الآراء والأقوال في تراكيبها فاجتهد النحاة في تفسير ظواهرها ولا سيما ظواهر النحو فنشأ نتيجة ذلك الخلاف بين النحاة ونشأت المدارس وتعصب كل نحوي لمدرسته.

وقد نقل كتاب الإنصاف الأنباري جزءاً من هذا الخلاف بين النحاة، بعيداً عن المؤثرات الشخصية، وهو في كتابه لم يحصر جميع المسائل الخلافية بين البصريين والكوفيين، حيث اشتمل على المشهور منها، وهو يأتي بالمسائل التي تتصل بموضوع واحد متوالية، فيعرض الخلاف في كل مسألة، ومن ثم رأي كل فريق في المسألة، ويعرض أدلة الفريقين وحججهم، ثم يرجح أحد الرأيين مبيناً أسباب هذا الترجيح، مع أّنه من أصحاب المدرسة البصرية التي يؤمن بها وهي لا تقيم قاعدة إلّا على سماع كثير، وأما السماع القليل، فتذهب إلى تخريجه وتأويله، ولكّنه لم يتعصب لهم، فقد أيد المدرسة الكوفية في عدد من المسائل.

ويتضح من خلال المسائل التي طرحت أن هناك خلافاً بين البصريين والكوفيين في الاحتجاج بالقراءات القرآنية، فالبصريون ينكرون الاحتجاج بالقراءات الشاذة ويصفونها غالبا بالشذوذ، في حين يجيز الكوفيون ذلك، أما نحاة البصرة فغالباً ما يصفونها بالشذوذ، وينكرون الاحتجاج بها، مع أّن البعض منهم كان يحتج بقراءات شاذة.

أّما الأنباري فله رأي في القراءات، فهو ينكر بعض القراءات إنكاراً تاماً، وينسبها إلى الشذوذ ويمنع الاحتجاج بها، وكان يعتقد أّن الكتبة الذي كتبوا القرآن أخطأوا في بعض المواضع.

ولعلي استطعت فيما عرضته من نماذج من المسائل الخلافية بين البصريين والكوفيين، قدمت صورة صادقة لاحتجاج النحاة بالقرآن الكريم، والقراءات القرآنية، واستطعت أن أوضح موقف كل فريق منها

وأخيراً وبعد العرض السابق لدراستي "الاحتجاج بالقرآن الكريم والقراءات القرآنية في المسائل النحوية في كتاب الإنصاف" يمكن أن نجمل بعض النتائج التي توصلنا إليها في النقاط الآتية:

1. يظهر لنا مدى أهمية القرآن الكريم والقراءات القرآنية في الدراسات اللغوية التي كانت ثمرة من ثمار الاشتغال بكتاب الله عز وجل والاهتمام باللغة التي نزل بها.
2. كان للقرآن الكريم وقراءاته دورٌ بارزٌ في نشأة علم النحو فقد أثر القرآن الكريم وقراءاته في الدراسات اللغوية.
3. أكدت الدراسة على وجود خلاف واضح بين النحاة وخاصةً في نظرتهم للقراءة.
4. كان نحاة البصرة يقبلون الاستشهاد بالقرآن غالباً خاصة إذا لم تعارض قاعدة وصفوها أما الكوفيون فقد أخذوا بجيع القراءات واحتجوا بها فيما له نظير في العربية.
5. أكثر الأنباري من الاستشهاد بالقراءات القرآنية وأول الشواهد ووجهها فهو يوثق القراءات وينسبها إلى أصحابها.
6. نلحظ في هذه الدراسة أسلوب الأنباري المميز بإحصاء القّراء للآية والواحدة، فهو يقوم بالمفاضلة بين رأيين للبصرة والكوفة يوجه القراءات خاصةً التي لا توافق ميوله البصرية وتكون من حجج الكوفيين.
7. إن المتتبع لكتاب الإنصاف يجد المسائل الخلافية فيه تسير وفق ترتيب أبواب النحو المتتبعة في كتب النحو وفي كثير من مسائل الكتاب كان هناك مجال لآراء فردية.
8. نلحظ من خلال هذه الدراسة أن من أسباب نشوء الخلاف الاستعمالات الخاصة وندرة الاستعمال أو الخروج على المألوف من لغة العرب إضافة إلى الاختلاف من المعرب والمبني في بعض الأفعال وخاصةً فعل الأمر.

9. قد ينشأ الخلاف بين النحويين نتيجة النظرة الفلسفية إلى ظواهر النحو، فالنحاة لا يكتفون بالنظرة الوصفية لما يناقشوه من ظواهر اللغة، بل يبحثون عن العامل، والعلة، والمسائل في هذا المجال كثيرة منها علة إعراب المضارع، وعلة رفعه والاختلاف في نصب المضارع علة رفعه والاختلاف في نصب المضارع بعد لام التعليل وغيرها من المسائل الخلافية بين المذهبيين.
10. نلحظ من خلال الاختلاف في كتاب الانصاف استخدام دليل الإحراج سواء من قبل البصريين أو من قبل الكوفيين.
11. القرآن والقراءات من مصادر الاحتجاج الأصلية في النحو العربي وأعني بذلك السماع، وذلك لاعتمادها على الرواية.
12. احتج كل من نحويي المدرستين (البصرة والكوفة) بالقرآن والقراءات مع تفاوت بينهما.
13. القراءات الصحيحة والشاذة، كلاهما مصدر أصيل وهما ينبئان عن فلسفة اللغة، فلا مجال للشك بها.
14. قد توهَّن القراءة سواء أكانت صحيحة أو شاذة، حسب النحوي الذي يخضع الرواية للقاعدة، وهو خلاف الرؤية العلمية في طبيعة اللغات.

وفي الختام أتمنى أن أكون قد وفقت فيما قدمته والحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد خاتم النبيين وعلى آله وصحبه أجمعين.

المراجع

الأشموني الشافعي، علي بن محمد بن عيسى، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1.

الأفغاني، سعيد، في أصول النحو، دار الفكر، دمشق، ط3، 1964.

أبو الأنباري، أبو البركات عبدالرحمن بن محمد بن عبدالله الأنصاري(ت:577هـ)، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين والبصريين والكوفيين، الجزء الأول، المكتبة العصرية، ط1، 2003م.

الأنباري، أبو البركات كمال الدين الأنباري، أسرار العربية، دار الأرقم، الطبعة الأولى.

الأنباري، أبو البركات عبدالرحمن كمال الدين بن محمد، الإغراب في جدل الإعراب، تحقيق سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السورية، 1957.

الأندلسي: أبو حيان محمد بن يوسف بن حيان أثير الدين، البحر المحيط في التفسير، تحقيق: صدقي محمد جميل، دار الفكر، بيروت، ط1.

البصري، القاسم بن علي بن محمد بن عثمان أبو محمد الحريري (ت516هـ) ملحة الإعراب، دار السلام، القاهرة، ط1، 2005.

التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، تأليف أبي البقاء العكبري، تحقيق: عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، الناشر: مكتبة العكيبات، ط1.

ابن الجرزي، شمس الدين أبو الخير، النشر في القراءات العشر، تحقيق: علي محمد الضباع (ت1380هـ)، المطبعة التجارية الكبرى،.

ابن الجرزي، شمس الدين بن خير محمد بن يوسف (ت822هـ)، منجد المقرئين ومرشد الطالبين، دار الكتب العلمية، ط1، 1999.

الجمحي، محمد سلام ابن عبدالله، طبقات فحول الشعراء، تحقيق محمود محمد شاكر، دار المدني، جده، وينظر حسان، الأصول.

ابن جني، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي، اللمع في العربية، تحقيق فائز فارس، دار الكتب الثقافية، الكويت.

ابن جني، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي، اللمع في العربية، تحقيق: فائز فارس، الناشر: دار الكتب الثقافية، الكويت، ج1.
الجواري، أحمد عبدالستار (1974) نحو القرآن، مطبعة المجمع العلمي العراقي، بغداد، العراق.
جبل، محمد حسن، (د.ت) الاحتجاج بالشعر في اللغة، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر.
الحديثي، خديجة، موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف، دار الرشيد للنشر، 1981.
حسان تمام، اللغة العربية مصادرها ومبناها، عالم الكتب، ط5، 2006، ج1، ص46.
حسان، تمام، الأصول، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1982.
الحلواني، محمد خير (د.ت) الخلاف النحوي بين البصريين والكوفيين وكتاب الإنصاف، دار القلم العربي، حلب، سوريا.
الحلواني، محمد خير أصول النحو العربي، أفريقيا الشرق،211، ط2.
الخطيب، عبد اللطيف محمد، ابن يعيش وشرح المفصل، ط1، 135، الكويت، جامعة الكويت، 1999.
الخطيب، عبداللطيف محمد، ابن يعيش وشرح المفصل، مجلس النشر العلمي، الكويت، ط1.
الخلاب، مفتاح رجب، القياس النحوي من عبدالله بن أي إسحاق إلى سيبويه، كلية الدعوة الإسلامية، ط1، 1996.
الدعاس، أحمد عبيد، إعراب القرآن الكريم، دار المسير ودار الفارابي، دمشق، ط1، 1425هـ.
الزرقاني، محمد عبدالعظيم (ت1367)، مناهل العرفان في علوم القرآن، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، ط3.
الزركشي، أبو عبدالله بدر الدين محمد بن عبدالله بن بهاء، البرهان في علوم القرآن، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعرفة، بيروت، لبنان، ط1

الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، المفصل في صنعة الإعراب، تحقيق: د. علي أبو ملحم، مكتبة الهلال، بيروت، ط1.
السندي، أبو طاهر عبدالقيوم عبدالغفور، صفحات في علوم القرآن، المكتبة الإمدادية، ط1، 1415هـ.
سيبويه، عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء أو بشر، الكتاب، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3.
السيوطي (ت911هـ)، الاقتراح في علم أصول النحو، تحقيق محمد حسن محمد الشافعي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.
السيوطي، جلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر (ت911هـ)، المزهر في علوم اللغة وأنواعها، تحقيق فؤاد علي منصور، دار الكتب العلمية، بيروت.
السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين، ت911هـ، همع الهوامع في شرح الجوامع، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، الناشر: مكتبة التوفيقية، مصر
أبو شامة، أبو القاسم شهاب الدين بن عبدالرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم المقدسي الدمشقي (ت655هـ)، المرشد الوجيز إلى علوم تتعلق بالكتاب العزيز، تحقيق: طيار آلتي قولاج، دار صادر، بيروت، 1975، ط1.
الشريف الجرجاني، التعريفات، تحقيق مصطفى أبو يعقوب، مؤسسة الحسن، الدار البيضاء، المغرب، ط1، 1427هـ.
ابن عقيل، عبدالله بن عبد الرحمن العقيلي الهمذاني المصري، (ت769هـ) شرح ابن عقيل على الفية ابن مالك، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، دار التراث، القاهرة، ط20172.
العكبري: أبو البقاء عبدالله بن الحسين بن عبدالله البغدادي محب الدين: اللباب في علل البناء والإعراب، تحقيق: د. عبد الإله النبهان، دار الفكر، دمشق، ط1.

الفرّاء، أبو زكريا بن يحيى بن زياد بن عبدالله بن منظور الديلمي، معاني القرآن، تحقيق: أحمد يوسف النجاتي، محمد علي النجار، محمد علي النجار، عبد الفتاح الشلبي، الناشر: دار المصرية للتأليف والنشر، ط1.

القاضي، عبدالفتاح بن عبدالغني بن محمد (ت1403هـ) البدور الزاهرة في القرءات العشر المتواترة من طريق الشاطبية والدرة، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان.

المبرد، أحمد بن يزيد بن عبد الأكبر الأزري، المقتضب، تحقيق: محمد عظيمة، عالم الكتب بيروت.

مجمع اللغة العربية، المعجم الوسيط، دار الدعوة، ط2، القاهرة.

أبو المكارم، علي، أصول التفكير النحوي، منشورات الجامعة الليبية، 1392هـ.

مكرم، عبد العال سالم (1978) القرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية، ط2، مؤسسة علي جراح الصباح، الكويت.

ابن منظور، لسان العرب، تحقيق عامر أحمد حيدر، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان،ط1، 2003.

النحاس، أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل بن يونس المرادي النحوي (ت338هـ)، إعراب القرآن، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1421هـ.

النحاس، أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل بن يونس المرادي النحوي (ت:338)، تحقيق بسام عبدالوهاب، دار ابن حزم، ص1، 2004، الجزء الأول.

ابن هشام، عبدالله بن يوسف بن أحمد بن يوسف أبو محمد جمال الدين، أوضح المسالك في شرح ألفية ابن مالك، تحقيق: يوسف الشيخ، دار الفكر للطباعة والنشر.

الوراق، أبو الحسن محمد بن عبدالله الوراق ت381هـ، علل النحو، تحقيق محمود محمد محمود نصّار، دار الكتب العلمية، بيروت، ط2002.

ابن يعيش، يعيش بن علي بن يعيش بن أبي السرايا محمد بن علي: أبو البقاء: شرح المفصل، قدم له: الدكتور إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 2011م، ج1.